كتاب الرياض ٦٧

العدد ٦٧ ـ يوليو ١٩٩٩م

اللغة الاقتصادية المعاصرة

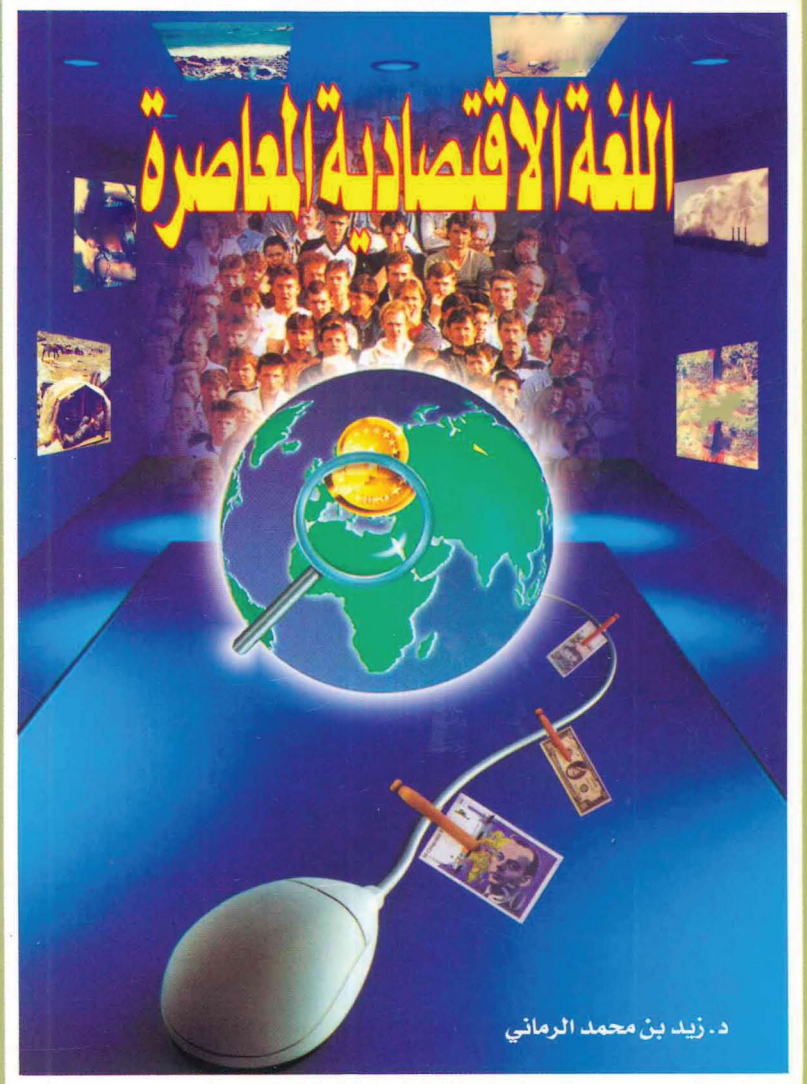

د. زيد بن محمد الرماني

الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

كتاب الرياض

يصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية

رئيس التحرير

تركي عبدالله السديري

مدير التحرير

سعد الحميدين

www.alukah.net إحدى شبكة الألوكة

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الرياض ٦٧

اللغة الاقتصادية المعاصرة

إعداد: د.زيد بن محمد الرماني
عضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ح مؤسسة اليمامة الصحفية، ١٤٢٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الرماني، زيد بن محمد
اللغة الاقتصادية المعاصرة. ـ الرياض.
١٧٥ص؛ ١٤,٥ × ٢١,٥ سم. ـ (سلسلة كتاب الرياض؛ ٦٧)
ردمك ٧ ـ ٧٦ ـ ٧٨٠ ـ ٩٩٦٠
ردمد : ١٣١٩ ـ ١٩٥X
١ ـ المؤشرات الاقتصادية أ ـ العنوان ب ـ السلسلة
ديوي، ٣٣٠ ٢٠/٠٦٤٩
رقم الإيداع: ٢٠/٠٦٤٩
ردمك : ٧ـ٧٦ ـ ٧٨٠ ـ ٩٩٦٠
ردمد : ١٣١٩ ـ ١٩٥X

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٦٧
الرياض

كتاب الرياض
يصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية
رئيس التحرير
تركي عبدالله السديري
مدير التحرير
سعد الحميدين

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

www.alukah.net

المقدمة

إنَّ لكل علم لغته الخاصة التي تميِّزه من حيث الألفاظ والأساليب والتراكيب والمفردات والأدوات.

وعلم الاقتصاد فرع من فروع العلوم الاجتماعية الأصيلة، ولغته تعتبر لغة مشتركة وذات علاقات متعددة بالعديد من تلك العلوم وغيرها، فالاقتصادي يتحدث بلغة الاجتماعيين، وكذا يتكلم بلغة الاحصائيين، وأيضاً يحلِّل بلغة الاقتصاديين البحتة، ويفسِّر الظواهر بلغة الفلاسفة والمنظرِّين.

وهكذا تشعبت لغة الاقتصادي، بَيْدَ أنها ترتكز على أدوات رئيسية هي: اللغة الاقتصادية الوصفية التنظيرية، ولغة الرياضيات والاحصاء، ولغة النماذج القياسية.

ولذا، لم تخلُ لغة الاقتصادي من دراسة الظواهر الاقتصادية وتحليلها وتشخيصها، وشرح أسبابها ومبرِّراتها، ووصف العلاج

إهداء من شبكة الألوكة

الناجع والأسلوب المناسب لمواجهة أي ظاهرة اقتصادية.

والمجتمع المعاصر يُولي الاقتصاد والاقتصاديين أهمية خاصة، ويتضح ذلك من حيث الوزارات المعنية، والإدارات المتخصصة، والأسواق المتنوعة، والمجلات والصحف الاقتصادية، والأقسام العلمية الأكاديمية... وما إلى ذلك.

كل ذلك أدى إلى بروز لغة خاصة متخصصة، يتقنها علماؤها وباحثوها أكثر من غيرهم، يستخدمونها في كتاباتهم وكتبهم، وفي أبحاثهم ومقالاتهم، وفي منتدياتهم وفي مناقشاتهم.

إنها اللغة الاقتصادية المعاصرة..

إعـــداد:

د. زيد بن محمد الرماني

عضو هيئة التدريس بجامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض ١/١/١٤٢٠هـ

ص.ب: ٣٣٦٦٢ الرياض: ١١٤٥٨

لغة الاقتصاد

في كل مجال ـ بما في ذلك العلوم الاقتصادية والبورصات ـ فإن للكلمات معانيها الخاصة عند المتخصصين. وبناء على هذا، فعندما يتحدث الاقتصادي عن دالة الاستهلاك، مثلاً، فإنه لن يتفاخر، بل إنه يستعمل تعبيراً يصف به علاقة حسابية هي زيادة الانفاق على السلع الاستهلاكية المترتبة على زيادة الدخل.

إنه لا يمكن القول ـ عند مخاطبة جمهور الناس ـ أن على الاقتصاديين أن يستخدموا تعبيرات مثل دالة الاستهلاك. إذ في مخاطبة جمهور الناس لا يحتاج أفضل الاقتصاديين إلى اللغة الاصطلاحية ليوضحوا ما يعنون، إنهم يفهمون مادتهم فهماً كافياً يمكّنهم من صياغتها بسهولة ودقة، في لغة عادية.

وقد استعمل بول ساموبلسون لكتابه (أسس التحليل الاقتصادي) ملاحظة عالم الرياضة جيبز ومضمونها أن «الرياضيات عبارة عن لغة».

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

والاقتصاديون، في واقع الأمر، بالخيار بين لغات ثلاث: الرياضيات، والاقتصاد، والوصف النظري اللغوي، (أو أية لغة عادية أخرى).

ويمكن التعبير عن كل فكرة بأي من هذه اللغات الثلاث جميعها، فعلى سبيل المثال، هناك طرق ثلاثة للتعبير عن مفهومنا بشأن دالة الاستهلاك: لغة الرياضيات تقول c=f (y)

حيث دالة = f والدخل =y والاستهلاك =c

أما لغة الاقتصاد فتقول: دالة الاستهلاك، تعني الميل الحدي للاستهلاك.

والوصف النظري يقول: كلما كسبنا، أنفقنا أكثر، ولكن مع ارتفاع دخولنا، نزيد اتفاقنا بدرجة أقل فأقل، ونزيد ادخارنا بدرجة أكبر فأكبر.

ولكل من هذه اللغات نقاط قوتها وضعفها. فعندما تستخدم الرياضيات بصورة صحيحة، تكون هي الأكثر دقة. حيث تستعمل كأداة لتحليل المشكلات من الناحية الكمية. بَيْدَ أنها لغة غير مفهومة عند معظم جمهور الناس، بل وعند معظم الاقتصاديين عند أعلى مستوياتها. وقد ترغم الرياضيات الاقتصادي على التورط في مستوى عال من التجريد حتى أنه يفقد الصلة مع الواقع الاقتصادي.

إنّ بعض التصنيفات الاقتصادية سهلة الفهم، فالذي يجمع بين

مورجان وهنري فورد وتوماس أديسون وجون روكفلر وبيرت لانس، أن هؤلاء الناس قد جمعوا المال بإقامة مشروع ما من التعرض لمخاطر مالية عديدة. بَيْدَ أنه ليس من السهولة بمكان أن نفهم في كل الأحوال التصنيف الاقتصادي المجرّد.

إن معظم العامة يعانون المتاعب من التجريدات والتصميمات الاقتصادية، لأن معانيها لا تكون واضحة للوهلة الأولى، وألفاظها ليست محددة المضمون. ويبدو أن الاقتصادي يفضّل الإبهام.

إن كثيراً من الاقتصاديين يعشقون الكلمات التي يصعب نطقها وتسّبب ارهاقاً للعقل مثل: عدم الكفاءة السينية، وتعظيم الربح في الأجل القصير ونقاط الجهد المتساوي الإنتاجية، الآثار المتوطنة، فهم شغوفون بأن يقرنوا الأسماء بعضها البعض:

وتنقطع خطوط الاتصال أحياناً بين الاقتصادي والرجل العادي، لأن ألفاظ اللغة الاقتصادية ينظر إليها كما لو كانت ذات ألفاظ نمطية وكثيراً ما تعبّر الكلمة الاقتصادية عن نموذج حسابي أو عن نظرية اقتصادية يسلّم بها رجال الاقتصاد بينما لا يدري الرجل العادي عنها شيئاً.

بَيْدَ أنّ الاقتصاد يُوجد أحياناً تعبيرات لطيفة للغاية، أسهم بعضها في تغطية البؤس الإنساني.

لغة الأرقام:

- تشير بعض الدراسات إلى أن ما يُلقى من مواد غذائية ويوضع في صناديق القمامة كبير إلى الحد الذي قد تبلغ نسبته في بعض الحالات ٤٥٪ من حجم القمامة.
- يوجد عدد يتراوح ما بين ٣٠٠ـ ٤٠٠ مليون نسمة، أي نحو نصف عدد المسلمين بالدول الإسلامية، لا يحصلون إلا على القليل من الطعام ويتعرضون دائماً للمجاعة، وبخاصة في الدول الافريقية.
- نقلت الأخبار أن دولة مصر تستورد الطعام بما قيمته ثمانية ملايين من الدولارات في اليوم الواحد.
- قلت الأخبار أن اندونيسيا اضطرت إلى استيراد مليونين ونصف المليون من الأطنان أرزاً في عام واحد فقط، نتيجة لسوء موسم الحصاد.
- نقلت الأخبار أن البلاد العربية تنفق حالياً أكثر من ٢٠٠ ألف مليون دولار سنوياً على استيراد الغذاء.
- في دراسة أعدتها صحيفة الصنداي تايمز خلصت إلى أن هناك مجموعات أربع عالمية تسيطر على سوق الإعلان هي: الأمريكية والبريطانية والفرنسية واليابانية. وأن العناوين الإعلانية الكبيرة هي: البنوك، السيارات، العطور، العزاء. وأن الأموال المخصصة لدراسة الإعلان والأسواق تقدّر بنحو خمسة مليارات دولار في العالم كله.

- ان مشكلة العالم هي مشكلة توزيع وليست مشكلة فقر، لقد أصبحت الدول المتقدمة مستهلكاً نهماً، فبلدٌ مثل أمريكا تضم ٦٪ فقط من سكان العالم تستهلك ٤٠٪ من موارد العالم.
- في دراسة أعدتها الجامعات الأمريكية مؤخراً عن «الاستهلاك»، توصلت إلى أنه بالامكان اختصار ما يقرب من ٤٠ ـ ٥٠٪ من النفقات التي تنفقها كثير من الأسر.
- أشارت بعض الدراسات إلى أن ٨٨٪ من الأسر السعودية تنفق أكثر من حاجاتها الاستهلاكية.
- أصبح أكثر من ٢٣٠ مليون نسمة مهددين بمواجهة كل آثار التصحر، الكارثة الطبيعية والاجتماعية والإنسانية.
- يحصد الجوع المزمن في كل عام ما يتراوح بين ١٨ ـ ٢٠ مليوناً من البشر.
- حسب تقديرات البنك الدولي فإنّ ٨٠٪ من الجياع هم من النساء والأطفال، ومعظمهم يعيش في قرى صغيرة من الدول النامية.
- تشير التقديرات في أيامنا هذه إلى أن حوالي ١٥ مليون نسمة يموتون كل عام لأسباب تتعلق بالجوع.

لغة الأرقام الاقتصادية

- أعلنت منظمة الصحة العالمية أنّ حوالي ٢,٥ مليون شخص من بينهم عدد متزايد من المدّخنات يموتون سنوياً، من سرطان الرئة وانتفاخ الرئة والتهاب الشعب المزمن وأمراض القلب التي يسببها التدخين. وقالت المنظمة إن هناك مدخناً يموت كل ١٣ ثانية في مكان ما في العالم. وأكدّت المنظمة أنّ زيادة استهلاك الكحول يترك أعباء ثقيلة على الموارد الاقتصادية المحدودة في دول العالم الثالث.

وفي البلدان الصناعية تبلغ التجاوزات الناجمة عن الاستهلاك المفرط في الكحول بخسائر تقدرّ بأكثر من ٤٠ مليار دولار سنوياً، تشمل تكاليف الحوادث والعلاج والغياب والتأخر عن العمل.

- وثبت أنّ ٨١٪ من العمال في البلاد العربية يستغلون فراغهم في الذهاب إلى السينما أو مشاهدة الأفلام الفكاهية. وأن نصف العمال يشربون الخمر في أوقات الفراغ، وأن الكثرة العظمى منهم تقضي وقتها في الجلوس على المقاهي. وأنّ ٧٦٪ من طاقة العمال ضائعة.
- وبلغ التفاوت بين مستويات الدخول في العالم درجات خطيرة، حدّها الأدنى هو ١٩٠ دولاراً سنوياً في الدول الفقيرة، وحدّها الأقصى هو ١١,٥ ألف دلار سنوياً في الدول الغنية.
- تنتج وتستهلك السويد - التي يسكنها ١٠ ملايين نسمة - من الطاقة

الكهربائية أكثر من الهند التي يبلغ عدد سكانها ٦٠١ مليون نسمة.

- وبينما نجد أغلبية سكان العالم يعيشون حالة مجاعة شبه مستمرة، فإن سكان الولايات المتحدة الأمريكية الذين يمثلون ٦٪ من سكان المعمورة يستهلكون ٥٥٪ من الموارد الطبيعية.
- بلغ ما يستهلكه الطفل الأمريكي من الثروات المادية ٥٠٠ مرة مما يستهلكه طفل العالم الثالث.
- في الخمسينات كانت دول العالم الثالث المنتجة للبن تقدّم ١٤ كيساً من البن للحصول على سيارة (جيب) من الدول الصناعية، وبعد مضي بضع سنوات أصبح الحصول على نفس السيارة يقتضي ٣٢ كيساً.
- كانت الدول المنتجة للمطاط تستطيع في الستينيات أن تحصل على ٦ جرارات مقابل ٢٥ طناً من المطاط، ولكنها في الثمانينات لا تستطيع الحصول إلا على جرارين فقط بنفس الإنتاج.
- كان على جمهورية تنزانيا الإسلامية في الستينيات أن تنتج خمسة أطنان من نبات سيزال لشراء جرار، أما في السبعينيات كان عليها أن تنتج عشرة أطنان لتحصل على نفس الجرّار.
- تقول سوزان جورج: إذا كانت ست ساعات كافية لقراءة كتابي «كيف يموت النصف الآخر من العالم»، فإنه عند قلب الصفحة الأخيرة سيكون ٢٥٠٠ شخص في هذه المدة قد ماتوا جوعاً أو بسبب سوء التغذية في مكان ما من العالم!!.

لغة الإحصاءات

- تقول الاحصاءات الأخيرة إن معدلات الاستهلاك العالية لدى الخمس الغني من سكان الأرض هو السبب الأكبر في إلحاق الأذى بالبيئة وأنّ من العوامل التي تمثّل نمطاً في الحياة يؤذي البيئة: السيارات، والبيوت الفخمة، ومراكز التسوق الكبرى والسلع الاستهلاكية، ونوعية الطعام المحتوي على نسبة عالية من اللحوم.
- من خلال دراسات وتحقيقات واحصاءات عديدة، تبيّن أن الإعلانات التجارية تمارس دوراً كبيراً في خداع المستهلك، وفي دفعه إلى المزيد من الشراء لأشياء كثيرة لا حاجة به إليها فعلاً وهذا هو الإسراف بعينه.
- يتسبب النقص في التغذية في وفاة عدد كبير من الأطفال المسلمين، طبقاً للاحصاءات والبيانات الدولية.
- أعلن خبراء مركز الاتصال المتقدم CCA، التابع لمجموعة ايروكوم هافاس بباريس، دراسة استغرقت عامين، جُمعت خلالها مجموعة من الاحصاءات حول أساليب الحياة وأنماط الاستهلاك ووسائل الإعلام في ٢٣ بلداً أوروبياً. وقد تمخضّت الدراسة عن اكتشاف تنويعات عديدة في الشخصية الأوروبية مثل البريطاني الذي يمثّل النمط المعادي للأجانب، السعيد بالعيش في مجتمع الغابة الذي لا يأبه كثيراً للمسؤولية الاجتماعية، وأنماط أخرى مثل: الأوروبي الغيور، والأوروبي الأخلاقي، والأوروبي

المتساهل . . . . إلى ستة عشر نمطاً .

- أجرت احدى الجامعات الأمريكية دراسة عن «الاستهلاك» على عيّنة تمثّل مختلف شرائح المجتمع الأمريكي ، وكان من نتائج هذا البحث : أن نسبة كبيرة من الأسر تلجأ إلى الاستدانة والاقتراض بفوائد مرتفعة لتلبية حاجاتها مما يجعلها تدفع المزيد من دخولها كفوائد . كما أنّ عينة البحث أكدت على أنها تقرِّر الشراء بناء على رغبة مطلقة في الشراء وهوس استهلاكي غير مبّرر . وأهم ما توصلت له الدراسة هو أنّ الأسر التي تحظى بانفاق مرتفع تزداد فيها بالمقابل نسب الطلاق والتصدع الأسري وخلافات الأبوين .
- حسب ما جاء في الدراسات والاحصاءات والتحقيقات العالمية فإنّ اللوم يقع على النظام الاقتصادي والأنظمة الاجتماعية بشكل رئيس فيما يتعلق بالجوع وأسبابه .
- أعلنت اللجنة الرئاسية بأمريكا في دراستها التي حول «الجوع في العالم» أنّ على الأمم المتطورة والنامية على حد سواء أن تُلام على السماح بوجود الجوع في العالم . وأنّ المسؤولية ينبغي أن تتقاسمها الأمم النامية والمتطورة معاً .
- إنّ هيئات ومنظمات الغذاء في العالم وحسب احصاءاتها ودراساتها تتفق بشكل عام على أن الفقر هو السبب الرئيس للجوع في العالم وأنه إذا ما صُنعت الخيارات السياسية الملائمة ، فيمكن للعالم أن ينتصر على أسوأ مظاهر الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٠٠م .

لغة الإحصاءات الاقتصادية

- تدل الاحصاءات على أن ٨ , ٧٪ من القادرين على العمل في ريف بعض البلاد العربية يعتبرون قوة معطلّة، لأنهم لا يعملون ولا يبحثون عن عمل، سواء لعدم رغبتهم فيه أو لاستغنائهم عنه، أو لعدم قدرتهم على الدخول في ميدانه.
- وفي أواخر الستينيات أثبتت الاحصائيات أن الولايات المتحدة الأمريكية، أغنى دول العالم، تضم ثلاثين مليون فقير، أي ١٢٪ من حجم السكان كانوا يعيشون في فقر مطلق في أمريكا في أواخر الستينيات.
- وبينما يموت الآلاف من البشر، تحت ضربات الجوع والفقر، فلا يجدون لقمة العيش ولا كساء ولا علاجاً، كأبسط حاجات وحقوق الإنسان التي تحفظ وجودهم على الحياة، فإن آخرين يمتلكون الثروات الهائلة، ويبددونها في وجوه أقرب إلى الضرر منها إلى النفع، وإن شئت فاقرأ:

٣ مليارات دولار تكلفة إعلانات التبغ لعام واحد!!

كشفت احصائية علمية، أن كلفة إعلانات التبلغ في العالم بلغت في عام واحد حوالي ٣ مليارات دولار. في حين أوضح تقرير أصدرته منظمة الصحة العالمية أن ٥٠ مليون دولار تكفي لتطعيم خمسة ملايين طفل في العالم الثالث يموتون سنوياً لعدم توفر تطعيمات ضد شلل الأطفال والسعال والدفتريا.

- إن الاحصاءات الواردة في التقرير السنوي للمعهد السويدي الدولي لأبحاث السلام تؤكد على عدم التوازن في الأولويات في العالم وعن الفجوة بين ما ينفق على الأسلحة وما يتم إنفاقه على رعاية الإنسان. فقد بلغ إجمالي الإنفاق العالمي على الأسلحة والمنشآت العسكرية ٧٨٠ بليون دولار في عام واحد أي ما يقارب ١,٥ مليون دولار كل دقيقة.

ومما جاء في التقرير أنه إذا تمّ تخفيض ٥٪ من النفقات العسكرية للتنمية الاجتماعية فإنه يمكن نقل ملايين الأشخاص في العالم الثالث وحتى في العالم الحر من مستنقع الفقر إلى الحياة العادية.

- وحسب احصائيات السبعينات فإن الدول الغنية تعيش حياتها بأنانية مفرطة وبمعدلات استهلاك ترفي تستنفد موارد الأرض وتهدد البشرية كلها بالفناء. معدلات استهلاك في الحقيقة لا يصح تسميتها بغير معدلات «التبديد».

فوفقاً لهذه الحياة تسمح الدول المتقدمة مثلاً لحيواناتها المدلّلة أن تستهلك ربع الإنتاج العالمي من الحبوب، يقول محمد بدجاوي إن هذا الاستهلاك الضخم يساوي الاستهلاك البشري لدولتي الصين والهند، وبعبارة أخرى استهلاك مليار و٣٠٠ مليون نسمة.

- وحسب احصائيات الأمم المتحدة نجد أن العالم قد أنفق على التسلح والمصاريف العسكرية أكثر من ١٢٠ مليار دولار، بما

يوازي ٨ ـ ٩٪ من الإنتاج العالمي للموارد والخدمات. حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري العالمي على التسلح في الستينات ١٨٢ ملياراً، ثم قفز إلى ٥٠٠ مليار دولار في الثمانينات، ومازال مسلسل التكاليف الباهظة المرتفعة حتى في التسعينات، إذ ينفق أكثر من مليون دولار في الدقيقة الواحدة على التسلح وأسلحة الدمار!!

الأرقام والاحصائيات تتكلم!!

- تشير بعض الدراسات التي أجريت في الكويت أن ما يُلقى ويتلف من مواد غذائية ويوضع في صناديق القمامة كبير إلى الحدّ الذي قد تبلغ نسبته في بعض الحالات ٤٥٪ من حجم القمامة.
- في مدينة الرياض أظهرت دراسة أعدتها أمانة مدينة الرياض، عن نفايات المدينة، أنّ كمية النفايات اليومية لكل فرد من نفايات المواد الغذائية تبلغ ١٠٦٠ جراماً.
- عملت دراسة ميدانية عن الاسراف والتبذير في المأكولات المرمية في مدينة واحدة في احدى الدول الإسلامية، فكانت النتيجة أنّ الإسراف اليومي نحو مليون ليرة، والاسراف السنوي ٣٦٥ مليون ليرة.
- عملت احصائية عن عدد التذاكر في مدينة واحدة عربية، فكانت النتيجة أنّ عدد التذاكر التي للشباب خلال شهرين نحو ٧٠٠,٠٠٠ تذكرة، معظمها إلى جنوب شرق آسيا.

- حسب بعض الاحصائيات المحلية، فإنّ عدد تأشيرات الاستقدام للعمل قد زاد بمتوسط سنوي قدره ٢٤٪، مما يعني زيادة الطلب على العمالة الوافدة، مما يؤثر على الاقتصاد السعودي.
- تشير التقديرات إلى امكان حشد ما بين ٢ و٣٪ من إجمالي الناتج المحلي للثقافة البيئية والحماية والاصلاح، وامكان اتخاذ خطوات كبيرة لوقف الاتجاهات البيئية السلبية.
- تختلف التقديرات الاحصائية المتعلقة بحجم وانتشار الجوع في العالم، وتتراوح هذه التقديرات ما بين ٤٥٠ مليون جائع إلى بليون.
- حسب الاحصائيات فإنه يوجد في الوقت الحالي أكثر من ٢,٥ بليون شخص يعيشون في مجتمعات متوسط دخل الفرد فيها أقل من ٥٠٠ دولار في السنة.
- حسب بعض الدراسات السكانية العالمية فإنه يوجد في العالم أكثر من ٨٠٠ مليون شخص لا يجدون سكناً مناسباً.
- تشير الاحصائيات إلى أنه في الوقت الحالي يبلغ معدل من يموت كل سنة بسبب سوء التغذية في العالم يتراوح بين ١٥ ـ ٢٠ مليون شخص، وتتوقع منظمة الأغذية أن يقفز هذا الرقم إلى ١,٣ بليون شخص عام ٢٠٠٠م.
- أجريت منظمة الصحة العالمية استقصاء منذ عهد قريب، وبيَّنت فيه أن ٢٦ بلداً من بين عيّنة مكونة من ٣٦ بلداً في مرحلة النمو الصناعي المتوسط، لم تسّن سوى تشريعات هامشية غير كافية ضد التلوث.

لغة الأرقام والاحصائيات في دنيا الاقتصاد

- تمتد رقعة الأراضي الزراعية في العالم الإسلامي إلى نحو ٤٠ مليون كم٢، ويمثل هذا نحو ربع مساحة اليابسة التي تقدّر بـ١٤٨,٣٥٤,٠٠٠كم٢ ومع ذلك فإن الأراضي المزروعة في العالم الإسلامي تمثل فقط ١١٪ من الأراضي الزراعية في العالم. ولذلك فإن كثيراً من الشعوب الإسلامية لا تستطيع انتاج ما يكفيها من الغذاء، وبعضها مهدد بالجوع.
- تبيّن نتيجة للاحصائيات أن الخسارة المالية في المنتجات الزراعية فقط كانت ٩١٢ مليار ليرة أي نحو ٤٥٦ مليون دولار، وذلك على مستوى دولة واحدة في سنة واحدة. وذلك للجهل بأساليب التسويق والتجارة وعدم القدرة في المحافظة على المنتجات وحمايتها من التلف. وهذه الخسارة خاصة بالمنتجات من الخضروات والفواكه فقط.
- بلغت الأموال العربية الموضوعة في بنوك أوروبية نحو ٦٢٠ مليار دولار في عام واحد فقط.
- إن نسبة انفاق الدول النامية بما فيها الدول الإسلامية مجتمعة على البحث العلمي، وتطويره يمثل ٢,٩٪ من مجموع الانفاق العالمي، بينما نصيب دول الشمال الغنية يصل إلى ٩٧,١٪، مع أن سكان الدول النامية ٣ مليارات مقابل ٣٠٠ مليون نسمة لتلك الدول المتقدمة.
- يحتل العالم الإسلامي المرتبة الأولى في إنتاج القطن في العالم،

حيث ينتج ٣٠٪ من الإنتاج العالمي، وفي المطاط يستأثر العالم الإسلامي بنحو ٧٥٪ من الإنتاج العالمي، كما يحتل العالم الإسلامي المرتبة الثانية في إنتاج البن بنسبة ١٠٪ من الإنتاج العالمي، والمرتبة الثالثة في إنتاج الأرز بنسبة ١٥٪ من الإنتاج العالمي.

- تبيّن من بعض الاحصائيات أنّ نسبة الكفاءات المهاجرة من العالم الثالث إلى مجموع العقول المهاجرة إلى أمريكا ما بين ٧٠ ـ ٨٠٪ حسب تقدير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهذه الهجرة تكلّف الدول النامية حوالي ٤٢ مليار دولار.
- وتنفق مصر في مكافحة مرض البلهارسيا نحو ٣٠٠ مليون دولار في العام الواحد.
- ذكرت بعض الاحصاءات أنّ أمراض سوء التغذية منتشرة في بلاد آسيوية عدة، وأنّ من مجموع ٣٠٠ مليون طفل في الدول النامية في عام واحد واجه أكثر من ثلثيهم الأمراض المعوّقة بسبب نقص التغذية.
- جاء في أحد تقارير منظمة الفاو أنّ أكثر من مليار نسمة لا يحصلون على كفايتهم من الغذاء.
- جاء في الأرقام المقدّمة إلى مؤتمر باريس للدول الأقل نمواً أنّ ٦٣٪ من سكان آسيا، و٦١٪ من سكان افريقيا، و٣٦٪ من سكان امريكا اللاتينية، و٣٣٪ من سكان الشرق الأوسط يواجهون حالة الجوع.

- في دراسة أعدها بعض الباحثين، تبيّن أن حجم الأموال التي تنفق على عمليات الاتجار بالمخدرات في الوطن العربي، تجاوز مبلغ ٥٠ مليار دولار سنوياً.
- هناك مَنْ يقول وحسب بعض الاحصائيات أنّ ٧٠٪ من أطفال البلدان النامية يشكون من سوء التغذية.
- تشير العديد من الدراسات إلى ٦٠٪ من قرارات الشراء عند الناس هي قرارات نزوية تلقائية، خاصة بعد انتشار المتاجر وس استخدام أسلوب الخدمة الذاتية.
- تبيِّن الدراسات التي أجريت على الانفاق الاستهلاكي في البلاد العربية ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في معظم الدول العربية مع ازدياد في حدة النمو، ففي مصر نسبة الميل الحدي للاستهلاك بلغت ٤ ,٩٢٪ وفي سوريا ١ ,٨٣٪، بينما بلغت النسبة في السعودية ٧ ,٣١٪، وفي الكويت ٣ ,٣٢٪.
- أحصت التقديرات عدد الفقرات في البلدان النامية بنحو ٧٨٠ مليون نسمة. وذلك باتخاذ مستوى دخل بُني على أساس دراسات مفصلة للفقر كمرجع إسناد..

لغة الأرقام والاحصائيات في عالم الفقر والجوع

- تختلف التقديرات الاحصائية الدولية فيما يتعلق بحجم وانتشار الجوع في العالم، وتتروح هذه التقديرات ما بين ٤٥ مليون جائع إلى بليون.
- في عام ١٨ م كان عدد السكان في العالم بليون نسمة، وخلال الـ ١٨٥ سنة الأخيرة ازداد عدد السكان ووصل إلى ٥ بلايين نسمة، وخلال الثلاثين عاماً القادمة سيزداد عدد السكان بليون نسمة وإزاء هذه البيانات الاحصائية فإن مستقبل البشر يعتمد على مواجهة عالمية لزيادة السكان. ومما يزيد الأمر تعقيداً أنَّ ٩٠٪ من هذه الزيادة في الدول النامية ويكفي أن نعرف أنه في عام ٢٠٠٠م سيكون عدد سكان تلك الدول خمسة بلايين نسمة.
- حسب الاحصائيات فإنه يوجد في الوقت الحالي أكثر من ٢,٥ بليون شخص يعيشون في مجتمعات متوسط دخل الفرد فيها أقل من ٥ دولارات في السنة.
- حسب بعض الدراسات السكانية العالمية فإنه يوجد في العالم أكثر من ٨٠٠ مليون شخص لا يجدون سكناً مناسباً.
- تشير الاحصائيات الحالية إلى أنه في الوقت الحالي يبلغ معدل مَنْ يموت كل سنة بسبب سوء التغذية في العالم يتروح بين ١٥ ـ ٢٠ مليون شخص وتتوقع منظمة الأغذية أن يقفز هذا الرقم إلى ١,٣ بليون شخص عام ٢٠٠٠م.
- أجرت منظمة الصحة العالمية استقصاء منذ عهد قريب، وبينت

فيه أن ٢٦ بلداً من بين عينة مكونة من ٣٦ بلداً في مرحلة النمو الصناعي المتوسط، لم تسن سوى تشريعات هامشية غير كفيلة ضد التلوث، كما أنه لم يكن هناك إلا ثمانية بلدان من هذه العينة لديها قدرة مختبرية.

- إن الناس في الدول الغنية المتقدمة، التي بها ربع سكان العالم فقط، يستهلكون معظم طاقة العالم وهم يسيطرون على نحو ٨٠٪ من ثروة العالم، ويستخدمون معظم موارده الطبيعية ويولدون معظم النفايات.
- حسب بعض الاحصائات فإنه يوجد عدد يتراوح ما بين ٣٠٠ - ٤٠٠ مليون نسمة، أي نحو نصف عدد المسلمين بالدول الإسلامية، لا يحصلون إلا على القليل من الطعام ويتعرضون دائماً للمجاعة وخاصة في الدول الافريقية.
- أصبح أكثر من ٢٣ مليون نسمة مهددين بمواجهة كل آثار التصحر، الكارثة الطبيعية والاجتماعية والإنسانية.
- يحصد الجوع المزمن في كل عام ما يتراوح بين ١٨ - ٢٠ مليوناً من البشر.
- حسب تقديرات البنك الدولي فإن ٨٪ من الجياع هم من النساء والأطفال، ومعظمهم يعيش في قرى صغيرة من الدول النامية.
- تشير التقديرات في أيامنا هذه إلى أن حوالي ١٥ مليون نسمة يموتون كل عام لأسباب تتعلق بالجوع.
- نقلت الأخبار أن دولة مصر تستورد الطعام بما قيمته ثمانية ملايين

دولار في اليوم الواحد.

- نقلت الأخبار أن اندونيسيا اضطرت إلى استيراد مليونين ونصف المليون من الأطنان أرزاً في عام واحد فقط، نتيجة لسوء موسم الحصاد.
- نقلت الأخبار أن البلاد العربية تنفق حالياً أكثر من ٢٠٠ ألف مليون دولار سنوياً على استيراد الغذاء.
- إن مشكلة العالم هي مشكلة توزيع، وليست مشكلة فقر، لقد أصبحت الدول المتقدمة مستهلكاً نهماً، فبلدٌ مثل أمريكا تضم ٦٪ فقط من سكان العالم تستهلك ٤٠٪ من موارد العالم.

لغة الدراسات الاقتصادية

- قالت دراسة نشرت في بوسطن في الولايات المتحدة إن الجوع قد تزايدت معدلاته في الولايات المتحدة، وربما يكون هناك أكثر من ٢٠ مليون من الجياع في الولايات المتحدة.

ودعا التقرير الذي أعدته مجموعة عمل مؤلفة من ٢٢ طبيباً وزعيماً دينياً، مسؤولاً عن الصحة إلى انفاق قدر أكبر من المال كمعونات للجوعى.

وذكر التقرير الذي أعدته كلية الصحة العامة بجامعة هارفارد أنه لو زدنا الانفاق السنوي على برامج الأغذية على المستوى الفيدرالي إلى ما ننفقه على حاملتي طائرات نوويتين، فربما

أصبح بامكاننا أن نقضي على الجوع في بلادنا .

ولم يشر التقرير على نحو محدد لأهداف الانفاق، ولكن الكونغرس وافق على تخصيص ٦,٨ مليارات دولار لتصنيع حاملتي طائرات نوويتين في عام واحد!!

- وكشفت دراسة عن وكالات السجائر بدولة الامارات العربية المتحدة أن حوالي ٢,٥ مليار سيجارة تستهلك سنوياً تبلغ قيمتها ربع مليار درهم تقريباً .
- وقال الدكتور ادريس عطوة الزنط أكاديمي عربي في دراسة عن التنمية العربية : إن متوسط إجمالي الواردات العربية السنوي من الموارد الغذائية، كان خلال النصف الثاني من الثمانينات ٤٢,٦ مليار دولار، وقال : إن الفجوة الغذائية في الوطن العربي في التسعينات قدرت بنحو ٣١ مليون طن حبوب، ٤,٥ ملايين طن سكر، ٢,٥ مليون طن لحوم حمراء، وفي عام ٢٠٠٠م ستكون الفجوة الغذائية، ٥٠ مليون طن حبوب، ٦ ملايين طن سكر، ٤ ملايين طن لحوم حمراء .

وقال : إن هذه الأرقام هي أجراس انذار من الخطر الذي يتهدد أمننا الغذائي .

- وأكدت دراسة أن كل بريطاني تجاوز عمره ١٥ سنة ينفق كل عام أكثر من ٤٠٠ جنيه استرليني (٢٤٠٠ ريال) على شرب الخمور، وأن إجمالي ما ينفقه البريطانيون على شرب الخمور بلغ في عام

واحد أكثر من ١٨,٧ مليار جنيه استرليني.

وأوضحت مجلة الايكونوميست أن هذا المبلغ المذكور يزيد على ما انفقه البريطانيون على سياراتهم وهو ١٨,١ مليار جنيه استرليني، أو ما انفقوه على ملبوساتهم وهو ١٦,٥ مليار جنيه استرليني، أو على حاجات بيوتهم ١٢,٧٥ مليار جنيه استرليني.

وأشار التقرير أن تجاراً للمشروبات الكحولية ضاعفوا حجم تجارتهم ثلاثة أضعاف تقريباً على مستوى جميع انحاء العالم.

❁ وقالت جمعية مكافحة الإدمان على الكحول البريطانية في دراسة لها حول الموضوع، إن مشاكل الإدمان على المشروبات الكحولية والغياب عن العمل يكلّف قطاع الصناعة في بريطانيا حوالي ٨٠٠ مليون جنيه استرليني سنوياً.

وأضافت إن حوالي ٢٥٪ من حوادث العمل في بريطانيا تقع بسبب إدمان العاملين على المشروبات الكحولية.

وأظهرت الدراسة أن مجالات العمل التي تنطوي على مخاطر أكثر بسبب المشاكل الناجمة عن الكحول تشمل الفنادق والمطاعم والسفن والطائرات والقوات المسلحة.

لغة الاشارات الاقتصادية

- يقول فيليب ابلمان في كتابه «الانفجار الصامت»: السكان كلمة يجب أن تذكرنا باستمرار بأن السكان ناس أو بشر يجوعون إذا لم يأكلوا، ويبردون إذا لم يلبسوا ويشقون إذا لم يسكنوا، ولا يَعْون إذا لم يتعلموا. ومع ذلك فإن معظم ملايين الأطفال الذين يولدون في هذا العالم يقدم لهم إحباطاً أكثر مما يوَّفر لهم اشباعاً أو تحقيقاً لذواتهم، وألماً أكثر من السعادة إنَّ هذا ليس نبوءة بل حقيقة واضحة.
- يقول جونار ميردال: إن أية محاولة لتهيئة أمة متكاملة يشارك كل فرد من ابنائها في التنمية لابد أن تقوم على تعميم التعليم، فالتربية عامل مهم في عملية التنمية وقد عرفت قيمتها هذه عند المربين والمؤرخين كما نظر اليها الاقتصاديون بنفس المنظار منذ آدم سميث فصاعداً.
- يقول بول اهرلخ في كتابه «القنبلة السكانية» من غير المعقول أن نتوقع استمرار الحالة الرغيدة التي نحن فيها بينما تزداد الأحوال في بقية العالم سوءاً.
- جاء الغذاء في نظر وزير الزراعة السابق أيرل بوتز في قائمة الأسلحة الفتاكة، بينما أعلن كارتر - رئيس أمريكا سابقاً - أنَّ من يمتلك الغذاء والماء يملك العالم.
- يقول روبرت بريتن في كتابه «فليعم الرخاء»: لا شك في أن اتلاف الأراضي في نطاق واسع يكلف الإنسان ثمناً غالياً من

العمل الشاق والوقت الطويل الذي يجب أن يمر حتى تسترد تلك الأراضي المريضة صحتها وقوتها، ولكن هذا الثمن يعتبر صغيراً إذا قيس بالمضار الاجتماعية والاقتصادية التي تنجم عن بقاء الأراضي في حالة جدب ودوار.

- يقول المدير السابق لمنظمة الأغذية والزراعة بهيئة الأمم المتحدة بويد أور: ينبغي لنا أن نتطلع إلى العالم الذي سيعيش فيه أولادنا وقد أصبح عدد سكانه ضعفا ما كانوا عند الحروب الأخيرة، فهل يستطيع الكوكب الذي نعيش فيه أن يتحمل أربعة آلاف مليون نسمة أو أكثر ستعيش على ظهره.

- يقول روبرت بريتن: إن الاسراف في استخدام الغذاء يفوق الأمراض فيما يسببه من أضرار بالإنسان، وليس من المبالغة أن نقول اننا إذا قضينا على الاسراف قضاء مبرماً فسوف نجد كل حاجتنا من الغذاء حتى إذا لم يتحقق أي مشروع من مشروعات زيادة الموارد الغذائية.

- يقول دينيس غابور في كتابه «الخروج من عصر التبذير»: إن لدى مجتمعنا نزعة واضحة إلى تبذير الموارد الطبيعية في مجال الطاقة وفي مجالي المواد الأولية والسلع الغذائية على حد سواء، وهذا التبذير يعزى إلى حد كبير إلى التقنيات المستعملة حتى أكثرها تقدماً.

إن مجتمعنا الصناعي الاستهلاكي قد استغل دونما روية الموارد المعدنية غير القابلة للتجديد والسهلة المنال، وخرب مساحات من

إهداء من شبكة الألوكة

الأرض واسعة كانت من قبل خصبة. وبتلويثنا الهواء والماء عرضّنا الحياة للخطر وقتلناها في أكثر من مكان.

لغة التقارير الاقتصادية

- يقول وزير زراعة عربي في تقرير له: نحن نفقد سنوياً ١٥٪ من جملة الإنتاج النباتي ومعظمها من الحبوب والقطن. وقيمة هذه النسبة المفقودة ٦٢ مليوناً من الجنيهات. وندفع سنوياً ثمناً لاستيراد الأخشاب - ٢٠ مليوناً من الجنيهات في حين أن لدينا طرقاً زراعية وشواطىء على النيل ومصارف مائية يزيد طولها على ٥٠ ألف كيلومتر ويمكن غرس الأشجار على جوانبها وتوفير هذا المبلغ. وتشغيل البقر والجاموس يفسد علينا استغلالها في اللبن واللحم. ولو انتشرت الخدمة الآلية لوفرّنا ٤ ملايين جنيه ونصف المليون.
- وقال وزير عربي في تقرير له: إن الأمثلة لمصادر الثروة المعطلة فوق الحصر. فالمشروعات التي تُعدّ تحتاج إلى ٢٣٠ مليون متر مكعب من الأسمدة العضوية. فإذا عُلم أن ما يُجمع منها لا يتجاوز ٩٠ مليوناً، أدركنا الحاجة الماسة للمزيد منها. بَيْدَ أنّا نستطيع الحصول على هذه المقادير الضخمة من المخصبات لو استطعنا الإفادة من فضلات القاهرة.

فقمامة القاهرة وحدها نستطع أن نحصل منها على أكثر من ٢٧٥

ألف طن من السماد كل عام.

❁ وجاء في تقرير داج همرشولد «لنبدأ المسيرة»: إن السبب الحقيقي للجوع وسوء التغذية هو حرمان الفقراء من وسائل الإنتاج ووسائل شراء تغذيتهم وحاجاتهم الأساسية. في حين نرى أكثر من ثلاثة ملايين طن من الأسمدة توجه لتخصيب عشب المقابر وملاعب الجولف في أقوى بلد في العالم.

❁ ونشرت صحيفة الجارديان في الثمانينات تقريراً أعدته مجموعتان من مجموعات ممارسة الضغط على الحكومة، جاء فيه: إن أحد عشر مليون شخص يعيشون حالياً على أو دون مستوى الفقر.. وهذا العدد كما لا يخفى يشكل حوالي ٢٠٪ من العدد الإجمالي السكان.

❁ وجاء في تقرير أعده خبراء الصحة، ونشرته صحيفة التايمز في الثمانينات: إن البريطانيين ينفقون ٣٥ مليون جنيه استرليني يومياً!!، على المشروبات الكحولية، ويدخل خزانة الدولة سنوياً ٦ بلايين جنيه كضرائب على هذه المشروبات. لكن الفاتورة السنوية التي تصرفها البلد من جراء مفاسد هذه المشروبات قدرت بـ مليار و ٦٨٠ مليون جنيه.

❁ وأفادت تقارير وكالات الإعانة الدولية: بأن حوالي أكثر من ٩ ملايين طفل يلقون حتفهم بسبب سوء التغذية، بينما تنفق دول العالم على التسلح كل دقيقة مليون دولار.

❁ وجاء في تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة أن نحواً من ١٧٠ مليون

طفل مهددون بالوفاة نتيجة لشبح المجاعة الذي بدأ يظهر في القارة الافريقية.

وذكر صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «اليونيسيف» أن عدد الذين أضيروا نتيجة المجاعة في اثيوبيا قفز في عام واحد من ٨, ٤ ملايين إلى ٢, ٥ ملايين.

لغة الخرافة الاقتصادية

إن تشخيص الجوع بأنه نتيجة لندرة الغذاء والأرض، هو لوم للبيئة الطبيعية على مشكلات من صنع البشر. ففي العالم يوجد على الأقل ٥٠٠ مليون من البشر، سيئي التغذية أو الجائعين: هذا الجوع يوجد في مواجهة الوفرة.

إن بحثنا عن أسباب الجوع قد أوصلنا إلى مجموعة من الافتراضات الخاطئة والخرافات الاقتصادية ذات العلاقة بالجوع والسكان خاصة وبالشؤون والمشكلات الاقتصادية عامة.

وفي هذه الحلقة نعرض بعضاً من الخرافات الاقتصادية، مع عرض الأسباب والمسببات والحلول والمعالجات المطروحة، من أجل تثقيف اقتصادي سليم.

خرافة (الغذاء في مواجهة البيئة): إذ يقال يدمر الضغط لإطعام الجائعين، موارد إنتاج الغذاء. ولأجل إطعامهم، فإننا ندفع الأغذية

والمواد الخام إلى الحد الأقصى، فنسبب انجراف التربة، وندمر الغابات، ونسمم البيئة بالمبيدات. من الواضح أننا لا نستطيع أن نطعم الجائعين ونحمي البيئة في آن معاً.

إن ثمة هجوما متعدد الجبهات على البيئة يدمر الموارد التي يعتمد عليها إنتاج الغذاء.

ولذا، نبهنا علماء البيئة إلى هذه المخاطر، والتي منها: خطر التصحر، حيث تواجه أكثر من نصف أراضي العالم الزراعية، أي خمس مساحة اليابسة، وموطن ٨٠٠ مليون إنسان، مشكلة التصحر. إضافة إلى خطر التسمم، حيث يتسمم ثلاثة أشخاص في الدقيقة الواحدة، ويموت عشرة آلاف سنوياً بسبب استعمال المبيدات، وهناك خطر تدمير الغابات.

أليس اعترافنا أن كارثة بيئية تقلص من موارد إنتاج الغذاء وتهدد صحتنا حديث خرافة؟

ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد، فقد دفع فقر التربة بالمزارعين لاستغلال مزيد من الأراضي في سبيل زراعة محاصيل التصدير. وبلغ بهم الأمر حد زراعة أراضي الرعي، ومع الوقت كانت المساحات الخصبة تتناقص، ثم الانجراف فالتصحر، فالمعاناة القاسية.

إن الكثافة السكانية في بعض المناطق لاشك تزيد في حدة تدمير البيئة. لكن تحليلاً سطحياً يضع اللوم على زيادة عدد السكان الذين هم ضحايا، لا يؤدي بنا إلى شيء. فحين يكون تدمير البيئة رهيباً هل

يخفف منه خفض عدد السكان إلى النصف مثلاً؟!

خرافة (الثورة الخضراء هي الحل ومفتاح إنهاء الجوع): إذ يقال تمثل البذور الإعجازية التي صنعتها الثورة الخضراء مفتاح إنهاء الجوع في العالم لأنها ترفع مستوى الإنتاج. وهناك ثورة أخرى على الطريق، هي ثورة التقنية الوراثية التي وصلت إلى حد تغيير مورثات النباتات حيث طعام أكثر يعني جوعاً أقل. وفي آسيا بدأت الثورة الخضراء تعطي ثمارها.

منذ بداية الزراعة، والإنسان يحاول تحسين نوعية البذور، غير أن تعبير «الثورة الخضراء» أطلق في بداية الستينات على إنجاز علمي مهم، ففي أحد المختبرات شمال غرب المكسيك توصل العلماء إلى بذرة قمح ذات إنتاجية عالية.

ومن الواضح أن مساهمة الثورة الخضراء في زيادة الإنتاج ليس خرافة. ولكن، هل تمكنت الثورة الخضراء من أن تقدم نفسها كاستراتيجية ناجحة لحل مشاكل الجوع؟!.

إن الثورة الخضراء ليس بامكانها، كما يدعي مريدوها أن تؤمن الوقت اللازم لخفض التزايد السكاني لأنها لا تعالج مسألة فقدان الأمن الاقتصادي بل وربما ترفع من حدة هذه المشكلة. كما أن التركيز الضيق على الإنتاج وزيادته، خطوة تهزم نفسها، لأنها تدمر المورد الاساسي للزراعة.

إن النتيجة المأساوية لعدم وضع استراتيجية موجهة نحو عجز

الفقراء، هي مزيد من الطعام ومع ذلك مزيد من الجوع.

وبعد أن رأينا إنتاج الطعام يتقدم، والجوع يتوسع، بامكاننا الآن أن نسأل: في ظل أية ظروف يُحْكم على زيادة المحاصيل بالفشل في القضاء على الجوع؟.

أولاً، حين تُشترى الأرض الزراعية وتُباع كأي سلعة أخرى. وثانياً، حين يُشترى الطعام ويُباع كأي سلعة أخرى، وحيث يوجد فوارق هائلة في الدخول والثروات. وثالثاً، حين يفتقد منتجو الطعام الأساسيون إلى القدرة على التحكم بانتاجهم.

في ظل هذه القوانين الاقتصادية الأساسية لن تتمكن جبال من الأطعمة من القضاء على الجوع.

إن إنهاء الجوع لا يتطلب بالضرورة إلغاء السوق أو الملكية الخاصة.

إنه ببساطة يتطلب تحويلها من نظرية جامدة إلى وسائل اقتصادية توضع في خدمة المجتمع.

لغة المكاشفة الاقتصادية:

- يقول محمد بدجاوي: لقد ارتفعت النفقات العسكرية خلال عام واحد في العالم كله إلى قرابة ١٢٠ مليار دولار. ويمثل هذا الرقم ثلثي الدخل الوطني الاجمالي لمجموعة الدول النامية.
- تبلغ تكاليف تطوير الأسلحة إلى النفقات العالمية للبحث والتطوير في المجال العسكري قرابة ٢٥ مليار دولار سنوياً، أي أربعة أضعاف ميزانية البحث الطبي تقريباً في العالم. وهناك أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ باحث ومهندس، يعملون في سبيل شحذ تقنيات إبادة الجنس البشري.
- يقول تنبرجن: سباق التسلح تبذير خطر ينطوي على تهديد واقعي بتدمير كل حياة قائمة على أرضنا، فالنفقات العسكرية في العالم تصل إلى ٣٠٠ مليار دولار في السنة، أي نحو ٣٥ مليون دولار في كل ساعة من كل يوم، وهي في ازدياد مستمر. إن سباق التسلح يحرم البشرية موارد ضخمة مالية وبشرية.
- جريج ثورسون يقول: لقد كدّست أمريكا وروسيا ترسانة نووية تعادل في مجموعها أكثر من مليون قنبلة من نوع هيروشيما.
- ويقول هاريسون براون: في الولايات المتحدة الامريكية سيارة وجهاز تليفون لكل ثلاثة أفراد تقريباً.. فضلا عن توافر أجهزة الراديو والتليفزيون والثلاجات الكهربائية والغسالات وآلات التصوير والساعات وأدوات التجميل وأحواض الاستحمام وما إلى ذلك من السلع الاستهلاكية العادية، ويبلغ مجموع المنتج

الكلي الامريكي من السلع بالنسبة للفرد الواحد قدر مرتين ونصف المرة من مثيله في المملكة المتحدة وما يقرب من أحد عشر مثلا من اليابان، ومائة مثل من الهند.

- ويقول ناثانيل ريد. تستهلك الولايات المتحدة التي يشكل سكانها أقل من ٦٪ من سكان العالم أكثر من نصف استهلاك العالم السنوي من المواد الخام، فهي أكبر مستخرج للمواد الخام وأكبر منتج، وأكبر مكرر، وأكبر مستهلك، وأكبر طارح للنفايات. ففي عام واحد: ألقت ٣٠ مليون طن ورق، و٢٠٠ مليون اطار، و٧٦ مليون صندوق و٢٨ بليون زجاجة و٤٨ بليون علبة، و٧ ملايين سيارة مشطوبة.

- وتقول بربارا وورد. إنّ الدول المتقدمة تصرف مائة مليار دولار سنوياً على الخمور، كذلك تصرف حكومات العالم مجتمعة ثلاثمائة مليار دولار ويكفي استعمال ٣٪ فقط من مصروفات الخمور، أو تخفيض ١٪ فقط من مصروفات التسلح، لكي تتوفر المياه النظيفة للعالم كله.

- ويقول دينيس غابور: إنّ استهلاك اللحم في الأمم الغنية يفوق دون أي شك الكمية اللازمة للحفاظ على الصحة، وهذا الإفراط يبدو أنه السبب في الكثير من أمراض المجتمعات المزدهرة، ففي كندا مثلا لا يكاد يستهلك من الحبوب استهلاكاً مباشراً سوى ١٠٪، واما الباقي فيحّول إلى بروتينات عن طريق المواشي وبالعكس فإن استهلاك الفرد المباشر في الهند يصل إلى

.٨٣٪

إنّ تعميم نظام الولايات المتحدة الغذائي على العالم بأسره سيتطلب زيادة الانتاج الغذائي بمقدار ٤٠٠٪.

- تقدّر مساحة اليابسة بنحو ٣٦ بليون فدان لا يستخدم الجنس البشري فيها إلا ١ : ١٠، أي إن نصيب الفرد الواحد من السكان في الوقت الحاضر لا يزيد على ٥ , ١ فدان.

❁ يقول روبرت بريتن: عندما تستيقظ في كل صباح يكون عدد سكان العالم قد زاد حوالي ٠٠٠ , ١٨ نسمة عما كانوا عندما أويت إلى مضجعك في الليلة السابقة، وعندما يحل المساء يكون عددهم قد ارتفع بمقدار ٠٠٠ , ٣٧ نسمة اخرى، أي إن سكان العالم يتزايدون بنحو ٠٠٠ , ٥٥ نسمة في كل يوم و٢٠ مليون نسمة في كل عام.. وليست هذه الزيادة الكبيرة هي معدل المواليد، بل هي الفرق بين المواليد والوفيات.

❁ ويقول دينيس غابور: إن خسائر الحصاد التي يسّببها أعداد المزروعات من الحيوانات والحشرات والمبيدات اضافة إلى الأعشاب الضارة والجراثيم القاتلة تقدّر بـ ٣٠٪ من مجموع الانتاج على المستوى العالمي، فضلا عن الخسائر الناتجة في جميع مراحل النظام الغذائي في عملية التموين والاستهلاك..

لغة التحذير الاقتصادية

- في الخمسينات عقد أول مؤتمر من نوعه لمناقشة تلوّث الهواء وآثاره على مختلف جوانب الصحة العامة . وقد حضر المؤتمر مندوبون عن احدى وعشرين دولة وورد في تقرير للأمم المتحدة عن المؤتمر أن كثيراً من المشتركين قد أجمعوا على أن تلوث الهواء يمثل واحدة من أخطر وأصعب المشاكل التي تواجهها بلادهم، ودلّوا على ذلك بأمثلة صارخة من التأثيرات السلبية للتلوث على الانسان والحيوانات والنباتات، كما أجمعوا على أن المشكلة آخذة في التصاعد والسوء يوماً بعد يوم.
- وجاء في تقرير لأكاديمية العلوم الوطنية الامريكية في الستينيات، لقد حلّ الوقت الذي لا يجوز فيه للانسان أن يمضي في استعمال الأرض والبحر والهواء كأنها سلّة قمامة.
- وجاء في تقرير قدّمه تسعة من رجال العلم في الأمم المتحدة في السبعينات: انه في عام واحد تمّ انفاق ١٩٤ مليار دولار على التسليح و٧,٧ مليارات فقط على مساعدات التنمية الاقتصادية.

وطبقاً لما جاء في التقرير فإن نزع السلاح سوف يؤدي إلى تعديل جذري في الاتجاه الاقتصادي، إذ أن أكثر من ٢٠ ألفا من العلماء والمهندسين الذريين سوف يكونون في خدمة التقدم الانساني، ويكفي تخصيص ألفي طن من المواد النووية لأهداف التنمية، لإقامة مراكز ذرية ذات طاقة تبلغ ١٠٠ ألف ميجاوات، وبذلك يمكن الحصول على موارد ضخمة تستخدم في الأغراض

السلمية.

- وأكّد تقرير صدر عن منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (الفاو) أن ٢٩ دولة أفريقية لن تكون قادرة على اطعام شعوبها عام ٢٠٠٠م اذا استمرت معدلات الانتاج المنخفضة واذا استمر معدل الزيادة السكانية في النمو بنفس المعدل.
- وجاء في تقرير للبنك الدولي أن السبب الرئيسي للجوع هو الفقر، حيث توجد عائلات ليس لديها ما يكفي لشراء الغذاء. ويؤكد ذلك ان الجوع قائم حتى في دول وصلت إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، من الغذاء، وأن اليابانيين يُلقون ٦ آلاف طن من الأغذية في القمامة يومياً. . بل إن تلال الأغذية والحبوب الفائضة لدى دول السوق المشتركة يتكلف تخزينها ١,٢ مليار دولار سنوياً.
- ونشر في واشنطن تقرير حول الوضع الغذائي بالعالم أشار إلى وجود فائض أغذية وحبوب، وأن المشكلة القائمة تكمن في احتكار حفنة من الدول الصناعية الرئيسية بالعالم لأسواق الحبوب العالمية وأسواق الزراعة على وجه العموم، ولكي تكون الدلالة واضحة نسوق ما جاء في التقرير من الأرقام.

فقد سجّل الانتاج العالمي من القمح وأنواع الحبوب في عام واحد رقماً يصل إلى ١,٣٠٠ مليون طن بزيادة ١٠٪ على مستوى انتاج العام الذي قبله، والبالغ ١,١٨٠ مليون طن. بينما وصل الاستهلاك العالمي من الحبوب ١,٢٧٠ مليون طن. كما تفيد

الأرقام بأن مخزون الحبوب العالمي ازداد في عام واحد إلى نحو ١٩٠,٦ مليون طن متري . .

لغة النصيحة الاقتصادية

- لقد بلغت الجرأة بعلماء الاقتصاد حدا مذهلاً عندما نراهم يبرّرون إتلاف المحاصيل بقصد المحافظة على مستويات الأسعار وضمان أكبر ربح احتكاري يمكن الوصول اليه ! !
- إن أخطر ما تمخضت عنه الصناعات المتقدمة في هذا العصر اختراع الأسلحة وصناعتها وتطويرها باستمرار لتكون أشد فتكاً بالانسان وأسرع تدميراً لكل مكان وأروج تجارة تغزو دول العالم الثالث وتأتي بأقصى أرباح تمكن المصانع والعمال من الاستمرار في الانتاج دون توقف أو بطالة على حساب الأمن والسلام .
- يقول لويس مامفورد : لو قطن الانسان من البداية عالماً رتيباً ومتماثلاً مثل مشروع من بنايات شاهقة وبدون معالم مثل أماكن وقوف السيارات وبدون حياة مثل معمل آلي ، فمن المشكوك فيه أن يحصل على خبرات متنوعة ، تؤهله للحفاظ على الأخيلة ، أو تشكيل لغة أو الحصول على أفكار .
- يقول البروفسور كومرنر : إن الاقتصاد هو علم توزيع الموارد التي تأتي كلها من البيئة ومن الغباء الاستمرار في نظام اقتصادي يقضي عليها .
- يعمل العالم المتقدم على إيجاد بؤر للصراع تستنزف طاقات

الدول النامية وثرواتها في حروب ساخنه أو باردة! تحقق لها وجود حقول وميادين لتجربة الأسلحة الجديدة واختبارها وايجاد أسواق لبيع وتصريف الأسلحة التقليدية، وضمان استمرارها وتطوير صناعة السلاح، وهذه البؤر التي يتصارع فيها الصغار تستنزف الأموال والقدرات والطاقات ما كان يجب أن يتحول الى أرصدة التنمية.

❁ في بعض البلاد الغربية يصل الأمر الى احراق واغراق واتلاف الفائض من المحصولات الزراعية من الفواكه والخضروات ونحو ذلك.

فلكي يتوازن العرض والطلب في أسواق البلاد الرأسمالية، فانهم يعمدون الى الفائض من القمح والذرة والبن والخضروات والفواكه ويلقونها في البحر والبر للحرق، لكي لا يكسد الانتاج وحتى يحافظ الانتاج على مستواه وسعره.

❁ يقول ليستر براون: منذ أربعين عاما، أمريكا وروسيا متورطتان في سباق التسلح الذي استنفد جزءا كبيرا من طاقات هاتين الدولتين ومواردهما، ذلك لأن كلا منهما مصمم على الحصول على تفوق، عسكري استراتيجي بغض النظرعن التكاليف.

❁ إننا لو جمعنا الأرقام الرهيبة من مليارات الدولارات التي ترصدها للتسلح الدول الكبرى وحتى الدول المتوسطة والصغرى، لأذهلنا الرقم الضخم، والذي لو رصد لأهداف التنمية والتعمير لاختفت البطالة، وتحققت الرفاهية، وحل

الرخاء.

- أشار جان مارتنسون ـ مساعد سكرتير عام الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح الى أنه يصرف كل عام مليارات الدولارات على سباق التسلح في حين يكفي ٤٥٠ مليون دولار للقضاء على حمى الملاريا في العالم.

لغة المستقبل الاقتصادية

- يقول ليستربراون: يمثّل العجز البيئي سواء كان عجزاً في الغابات أو التربة أو الثروة السمكية أو موارد الماء، استدانة من المستقبل، وسيدفع أطفالنا وأحفادنا ثمن رغبتنا في العيش بطريقة أكبر من إمكاناتنا.

- يقول زغلول النجار في كتابه «قضية التخلف العلمي والتقني»: من أخطار التقنية المعاصرة المعاصرة أنها أدت ولا تزال تؤدي الى تلوث هائل لمختلف بيئات الأرض تلوثاً كيميائاً وحرارياً وإشعاعياً عن طريق ما قذفته ولا تزال تقذفه المصانع وأجهزة التقنيات الحديثة من كميات هائلة من الاشعاع والحرارة والغازات والنفايات الصلبة والسائلة الى الهواء والى مياه الأنهار والبحيرات والبحار والى تربة الأرض.

- يقول تاد فيشر في كتابه «عالمنا المزدحم»: لقد كان الجوع هو أعدى أعداء الجنس البشري على مر التاريخ.. ومثال ذلك قصة يوسف عليه السلام حين أعطى تأويلا صحيحاً لرؤيا فرعون

مصر، وبعدها بدأ تخزين الغلال تأهباً للسنوات السبع الشداد، وقد عرفت الهند مجاعات سقط فيها الملايين صرعى الجوع في الشوارع.

- في كتاب له بعنوان «الجوع القادم» يقول جون لافين: منذ سنة ١٠٨ قبل الميلاد كانت تحدث مجاعة كل عام في مكان أو آخر من الصين بيد أن المجاعات لها تاريخ موغل في القدم وشامل لكل بني البشر.
- في الستينات وجهت الأمم المتحدة تحذيرا مفاده أن المطالب الاجمالية من المياه سوف تزيد بدرجة كبيرة وسوف تحتم زيادة ترشيد الاستهلاك لما هو متاح من مصادرها.
- يقول داريل كول: إن بوسع التربة أن تنتج محاصيل أخرى، بيد أن تلك المحاصيل الأخرى لن يتيسر انتاجها وتسويقها وسط المنافسة مع ماهو متوافر من ظروف المناخ والتربة والتضاريس الأرضية.
- كتب ليستر براون ذات مرة يقول: إن الأراضي الصالحة للزراعة في كل العالم هي طريقها الى التلف بسرعة مفجعة، وقد أسهم النمو السكاني وكذلك ارتفاع المداخيل، وتغيّر أنماط الاستهلاك في تعقيد، مشكلة تصريف النفايات، وبالطبع تزداد القمامة الناتجة في مدينة ما كلما توسعت رقعة تلك المدينة، وكلما ارتفع الدخل ازداد استهلاك الغذاء والشراب والبضائع والسلع المتينة وطويلة العمر.

❁ يقول موريس سترونج المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: المخاطر الرئيسية للدمار البيئي على نطاق العالمي، وكذلك الضغوط العظمى على المصادر الطبيعية هو التفجر السكاني العالي والنشاطات الاقتصادية للبلدان الغنية، والشهوات الاستهلاكية المتفجرة لدى سكانها.

فالمواطن الواحد في بلد صناعي متقدم يستهلك في ستة شهور من الطاقة والمواد الخام ما يكفي المواطن في بلد نام طوال حياته كلها.

لغة الأمل الاقتصادية

إن الاقتصاد علم غريب، إن كان علماً على الإطلاق، فالباحث الذي يتعمق في كتب العلوم الطبيعية يجد في أحكامها مجموعة من الحقائق، تؤيد صحتها تجارب دقيقة، بقدر ما تستطيعه فطنة الإنسان.

أما الباحث الذي يتعمق في الاقتصاد، ويخترق سُحُب الخطوط البيانية والرموز الرياضية، فانه لن يجد وراءها حقائق، بل مجموعة من الفروض النفسية البدائية، التي لا تثبت صحتها ـ اذا ثبتت أصلاً ـ إلا المنطق العادي الركيك ثم إنه يجد أنّ معظم هذه الفروض خاطئة.

يقول ستيوارت تشيس في كتابه «الإنسان والعلاقات البشرية»: إنّ علم الاقتصاد تدعمه نظريات ثابتة، كما تؤيده، المنحنيات والرسوم البيانية المقنعة لكنه كثيراً ما يثبت أنه لا يمكن الاعتماد على أيّ تنبؤ

فيه، وهذا هو الاختبار العسير للعلم.

إذ ما فائدة مجموعة من النظريات والمذاهب التي تقول إنّ الأشياء سترتفع، ثم اذا بها تنخفض في الواقع أو تقول إنها ستنخفض، ثم سرعان ما ترتفع؟!

وبالرغم من فشل التنبؤات المتكررة، فإن الاقتصاد مادة معروفة ولها أقسام رائجة، ومعاهد وكليات في الجامعة كما انه يلقى الاهتمام الكبير في الأبواب المالية في الصحف، وتتابعه المجلات والنشرات، والكتب العديدة.

ولكي يبيّن ستيوارت تشيس عدم جدارة كثير من النظريات الاقتصادية، عرض في كتابه خمسة عشر تنبؤاً اقتصاديا فاشلاً، على سبيل المثال، وخلص الى القول: لقد ظللت اقرأ كتب الاقتصاد طوال ثلاثين عاما، وكنت محاسباً محترفاً، على صلة وثيقة بكثير من دوائر العمل، ومارست العمل في ظل النظريات الشائعة من «دع الأمور تسير» والاشتراكية والضريبة الفردية والضمان الاجتماعي ومبادئ كينز والكومنولث التعاونية، ولم أجد بينها ما يتمشى مع الحقائق الموضوعية الهادفة.

ولعل عالم الواقع لم يعرف كائنا بشرياً، يتصف بالصفات التي تضفيها الكتب والمراجع الاقتصادية على «الانسان الاقتصادي» أو يشهد مجتمعاً يلتزم بالحتمية الاقتصادية التي ابتدعها ماركس وانجلز والتوازن الكامل، هو حلم من أحلام عالم الاقتصاد الخيالي.

فلا عجب، إذن، عندما لا يتحقق ما تنبأ به رجال الاقتصاد، ومنْ يحاول وضع نظرية اقتصادية بحتة يشبه الغلام الصغير، الذي يحاول أن يحلّق في الجو بطائرة من الورق.

لقد عُرفت الاقتصاديات في القرن التاسع عشر على أنها «العلم الكئيب» لأنه كان يفرض على الناس الخيارات دائما، وفجأة أصبحت الاقتصاديات علما متجددا ونشطاً وظلت هكذا، نصف قرن من الزمان، ولكن قد انتهى ذلك الوضع.

إذ لم يؤد الاقتصاد دوره، فقد أخفق وأكثر من ذلك، فان الافتراضات الخاصة بالنظريات الاقتصادية الحديثة لم تعد قابلة للفهم وبطل مفعولها.

يقول بيتر دراكر في كتابه «الادارة للمستقبل تفترض النظريات الاقتصادية الحديثة أن الدولة ذات السيادة هي الوحيدة في هذا العالم القادرة على السيطرة على مصيرها، فلو أن الدول المتقدمة صناعياً، قد اتفقت على مجرد تسليم قيادة سياستها الاقتصادية إلى مندوب مفوض أو هيئة مشتركة، فإن النظرية الاقتصادية تؤدي عملها، ولكن الواقع أثبتت أن ذلك سوف لن يحدث.

ويفترض معظم علماء الاقتصاد أنّ سرعة تداول النقود عادة اجتماعية وعامل ثابت، على عكس كل الشواهد، إذ أن سرعة تداول النقود ظاهرة زئبقية كموضات المراهقين، وحتى درجة التنبؤ بها اقل من درجة التنبؤ بأي ظاهرة اقتصادية أخرى.

ولم تعد نظرية الاقتصاد الكلي، في جوهرها، أساساً لسياسة اقتصادية. نظراً لأنه لا أحد يعلم ماذا سوف يحدث؟ فالزعماء السياسيون ليست لهم نظرية اقتصادية يثقون فيها، وهذه حقيقة تخفى على كثير من رجال المال والأعمال.

وقد حاول روبرت كارسون تقريب مفهوم علم الاقتصاد، الذي لا يزال يتسم في اذهان الكثيرين بالغموض والإبهام، من خلال عرض تاريخي شائق للأوقات الاقتصادية السعيدة، كما يطلق عليها، وكذلك للأوقات الكئيبة والانهيارات الاقتصادية الضخمة التي حدثت في الاقتصاد المعاصر.

كما حمل كتابه «ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات مابعدها» دعوة جادة، لأن نتناول النظريات الاقتصادية المعاصرة من منظور الواقع كما انه رسم لنا طريقا ممهِّدا لفهم هذه النظريات بتناوله السلس لأبعادها وخطوطها المتشابكة، من خلال تحليل واف وشامل للقضايا الاقتصادية التي يتأرجح من خلالها الاقتصاد العالمي المعاصر كقضايا البطالة والتضخم والتأمين والسياسات النقدية، القديم منها والمعاصر.

وقد هدف روبرت كارسون من تأليفه لهذا الكتاب الى اقامة جسور تلك المودة المفتقدة بين القارئ وعلم الاقتصاد.

إن الاتهام الشائع بأن الاقتصاديين يحولون المفاهيم السهلة بطبيعتها الى مفاهيم معقدة، قد يكون صحيحاً.

لذا، فان اقتصاديات الغد ينبغي أن تحقِّق ما لم يستطع الاقتصاديون

تحقيقه، من قبل: أي العمل على تكامل المجالات المحلية والعالمية.

وذلك بأن توفِّر للقارئ الأكثر دراية من الناحية العلمية والفنية، موجزا مفيدا للتاريخ الاقتصادي والنظرية الاقتصادية الحديثة، يحفزه على اعادة تأمل الأفكار القديمة وتقويم المتعقدات السابقة، كلما سنحت له الفرصة، وان تقدِّم له مسحاً موجزاً وهيّنا نسبياً عن أوضاع منظومة علم الاقتصاد، دون استخدام الرطانة الاقتصادية او الهياكل التحليلية الغامضة.

على ألا تقدّم لنا مهرباً طوباوياً من الاختيارات الصعبة التي تواجهنا، إنّ دراسة من هذا النوع جديرة بأن تُعيد لعلم الاقتصاد مكانته العالية، وتقربه من واقع الناس وتُكسبه قبولاً وجاذبية، وتجعل الناس يتابعون قضاياه ومشكلاته باهتمام وحرص.

اللغة الاقتصادية للطفل

التملك فطرة في كل كائن حيّ، لذا فإن سائر المخلوقات تحرص على التملك، فهي تتملك البيت الذي تأوي اليه، والطعام الذي تحتاجه، ومورد الماء الذي يحميها من العطش والموت.

أما الطفل فانه يبدأ ليشعر بالتملك في سنّ مبكرة، وأول مظهر لذلك الشعور يتمثل في حرصه في الشهور الأولى من حياته على أن يحتفظ لأطول فترة بصدر الأم وحنانها.

يقول عبدالفتاح صابر في كتابه «سيكولوجية النمو»: يألف الطفل بالتدرج صوت الأم ووجهها فيأنس اليه، ويطمئن، به، فهي تلاعبه وتلاطفه وتبتسم له وتحنو عليه، وتصبح الأم وما يرتبط بها عالم الطفل الذي يقدّم الراحة والأمن والشبع والمؤانسة.

وبذلك تمثّل الأم أول الموضوعات التي ينمو حولها شعور الطفل بالملكية الخاصة.

وخلال الشهور الأولى من حياة الطفل يتعلم أن هناك أشياء خاصة تنتمي اليه، فزجاجة الرضاعة خاصة به، واللهاية التي توضع في فمه، هي أيضاً شيء خاص به.

وهو مع التقدم في السن يرفض ربما بدافع الغيرة وربما بدوافع أخرى أن يسمح لطفل آخر أن يستخدم زجاجة الرضاعة أو اللهاية الخاصة به.

والكأس التي يشرب فيها الطفل، وملعقة الطفل، والطبق الذي

يقدم فيه الطعام، وكرسي الاخراج، من الموضوعات التي ينمو من خلالها شعور الطفل بالملكية.

بل إنّ مهد الطفل وفراشه وملابسه والدثار الذي يتدثر به، كلخها موضوعات تستثمرها الأسرة في تنمية شعور الطفل بالملكية الخاصة.

وخلال السنوات الثلاث الأولى من حياة الطفل تنمو «أنا» الطفل، فهو يعرف اسمه الذي ينادى به، ويعرف اسم أبيه وأمه، ويتعرف على نفسه كأحد أفراد الأسرة، ويأخذ مكانه على مائدة الطعام بينهم.

وعندما يلتحق الطفل بروضة الأطفال ينفطم اجتماعياً بالتدريج عن الأم والبيت، وتتسع دائرة انتمائه الاجتماعية، فتشمل المعلمة وتشمل غيره من الأطفال.

يقول مؤلفو كتاب «مشكلة سرقات الأطفال» وأحد المفاهيم الأساسية في احترام الملكية، والذي ينبغي غرسه في الطفل والتأكيد عليه في سن مبكرة، هو أنه لا ينبغي أن يفرط فيما يخصه، وانه لا ينبغي أن يأخذ ما ليس له.

وبذلك يكون البيت ولروضة الأطفال دور كبير في غرس المفهوم الصحيح للملكية، وللحفاظ على الملكية الخاصة، ولاحترام ملكية الآخرين.

ومنذ وقت مبكر منذ سن الرابعة تأخذ النقود مفهوماً ومعنى خاصاً لدى الطفل اذ يعتبر موضوع النقود من الموضوعات المهمة في تعليم

الآخرين وفي الحفاظ على ملكيته الخاصة فهو لا يأخذ أية نقود يجدها في المنزل، لأنها ليست من حقه، ولأنها مخصصة لأغراض أخرى.

فأمه تشتري السلع والحاجيات من السوق بالنقود، وأبوه يتحدث مع أمه عن النقود التي تخصّص لميزانية البيت، والأسرة تعتذر أحيانا للطفل عن شراء بعض أغراضه حتى تتوفر النقود، والطفل يطلب النقود ويعطى النقود، ويوّجه في شراء ما يشتهيه من حاجيات بالنقود.

بل ويتعلم الطفل في سن مبكرة ادخار النقود، وتخصص له «حصّالة» خاصة به يودع فيها ما يعطاه من النقود، التي تزيد عن حاجته.

ومن المعلوم، أنّ النقود هي مقابل عمل ومقابل جهد، كما أنها لقضاء أغراض خاصة والنقود بمعدلات معقولة، فمصروف الجيب الذي يعطى للطفل من الاسرة ينبغي ان يكون المقدار معقولاً مقبولاً.

وختاما، اقول ينبغي ان يعود الطفل على استثمار المدخرات بالطرق السليمة، وينبغي ان يعود كذلك على التصدق ببعض النقود التي تتراكم لديه، تعريفاً له بحق الله في المال ولفريضة الزكاة والصدقات.

وبذلك تصبح للنقود قيمة أكبر، فيها تنمو شخصية الطفل وتزداد مكانته الاجتماعية وليستقر في داخله المفهوم الصحيح للتملك والملكية الخاصة..

اللغة الاقتصادية للمرأة

أصبح الحجاب موضوعاً من الموضوعات التي تأخذ حيزاً كبيراً في الندوات والمقالات والكتب وحتى في أجهزة الاعلام والقنوات الفضائية.

وينبغي أن نعلم أن موضوع الحجاب الذي كثر الجدل حوله ورد كمصطلح قرآني بتعبير «الجلباب» على حد قول شهرزاد العربي في كتابها «البعد السياسي للحجاب».

ومن المعلوم أن آيات الحجاب قد وردت في سورتين من القرآن الكريم، وهما سورتا الأحزاب والنور.

ومن ذلك ماجاء من سورة الأحزاب، قوله تعالى: ﴿**يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يُدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفوراً رحيماً**﴾.

وفي الاية أمرٌ من الله تعالى لرسوله عليه الصلاة والسلام أن يأمر نساءه وبناته ونساء المؤمنين عامة، إذا خرجن لحاجتهن أن يغطين أجسامهن ورؤوسهن وجيوبهن - وهي فتحة الصدر من الثوب - بجلباب كاس، ليسترهن من الفسّاق.

إنّ الحجاب ليس مجالاً للاختيار، فمن خلال الآيات الخاصة بالحجاب يتضح أنه لم يكن قصراً على طائفة أو جماعة خاصة في المجتمع، وإنما الجميع مطالبون به على اعتبار أن الآيات تخاطب كل

أفراد المجتمع الإسلامي.

والغريب أن هناك بعض نساء الأمة الإسلامية أصبحن يحاولن تطوير الحجاب حتى يتطابق مع العصر، وفي محاولة التطابق هذه ذهبن الى اتخاذ أشكال جديدة للحجاب، هي في الغالب تبرز مفاتن المرأة وتذهب بها نحو إهدار قيمتها وكرامتها.

وبهذا تحوّل السلوك الاجتماعي من سلوك مرتبط بدين الأمة وتاريخها الى سلوك مستورد من الآخرين الذين عجزوا عن حل مشكلاتهم الخاصة وأزماتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

إنّ الزيّ أحد سمات الثقافة، ومن ثم أعُتبر اللباس أحد السمات الثقافية لدى شعوب العالم كافة، ويتميز كل شعب وأمة على هذا الأساس في لباسها عن الآخرين.

وفي المقابل، فإن السفور يمثّل أحد العوامل التي تجرّ المجتمعات نحو الهاوية، فهو بمثابة المعدل الذي يضرب به في حجر الأساس لهذه الأمة، من أجل تجريدها من ايمانها وقيمتها.

إنّ كثيراً من الاوروبيات والأمريكيات والداعيات الى الحضارة الزائفة وهن كثيرات، يذهبن الى الإدعاء بأن المرأة الاوروبية والامريكية تملك قدراً من الحرية لا تملكه المرأة المسلمة.

وللأسف فقد ذهب الى هذا الرأي كاتبات عربيات مسلمات، ناسيات أو متناسيات أن التاريخ يشهد بأن المرأة المسلمة أكثر حرية وأكثر

عزة، وأن المرأة الكافرة كانت تملك كأي متاع، وكانت جسداً يباع ويشترى.

إنّ تميّزنا عن الآخرين أمر ضروري من عدة نواح، لعل أهمها الناحية العقائدية، ذلك لأن النساء يختلفن عن الرجال في اللباس وغيره من الناحية الشرعية.

وإذا تأملنا الحجاب باعتباره فرضاً، نجده غير محدد من ناحية اللون أو نوع القماش، إذ المهم فيه هو الستر وتغطية الوجه والمحافظة على الآداب والعلاقات الاجتماعية.

إنّ الحجاب له أبعاد دينية وثقافية وحضارية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

ومن الناحية الاقتصادية يمكن ابراز الجوانب الاقتصادية للحجاب في النقاط التالية:

١ـ الحجاب بين الحاجة والمنفعة: من الناحية الاقتصادية تظهر منفعة الحجاب في مدى اشباعه للحاجة النفسية الايمانية المتمثلة في إطاعة أوامر الله والسعي الى سيادة التوحيد في الأرض، ثم يأتي بعد ذلك التميز الخاص بالمرأة المؤمنة عن غيرها من نساء العالم. ومن ناحية أخرى تتجلى منفعة الحجاب الاقتصادية للمجتمع في عدم التكاليف، وتبذير ميزانية الدولة المسلمة في متاهات الاستعراض وفنون الموضات وهوس التسوق وإدمان الشراء والاستهلاك الذي نراه اليوم.

٢ـ الحجاب بين الربح والكساد: لنفترض أن نسبة كبيرة من النساء قد اتخذن من الحجاب اللباس الأساسي لهن، استجابة لأمر الله تعالى فما يحدث بعد ذلك؟! ينتج عن هذا ربح اقتصادي لهذه المجتمعات، إذ يقل استيراد الأزياء والموضات العالمية، وبهذا نحافظ على العملة الصعبة التي هي مشكلة معظم الدول الاسلامية التي حباها الله بخيرات عظيمة، وبجانب هذا تقل تبعاً لذلك مواد الزينة ووسائلها الخاصة بالمرأة، وتتحول الى الاستعمال المنزلي فقط. وجميع هذه الحالات تشكل ربحاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً للمجتمع الاسلامي.

٣ـ الحجاب بين البطالة والعمل: إنّ التزام المرأة المسلمة بدينها، بارتدائها الحجاب يؤدي الى زيادة الانتاج، لأن أغلبية المتحجبات ملتزمات وهذا يقيم حدوداً لا يسمح بتجاوزها، فينهمك نتيجة لذلك كلٌ في عمله.

أما إذا تبرجت المرأة وسفرت وتزينت بألوان الزينة والتجمّل، فإن جُلّ إداراتنا ومستشفياتنا وجامعاتنا ستصبح أماكن للمواعيد الغرامية، فينشغل الناس بعيداً عن أعمالهم، ومن ثم يضيع الانتاج وتنتشر البطالة في أوساط أفراد المجتمع.

٤ـ الحجاب بين الاعتدال والتبذير إن شراء اللباس في كل وقت وانهاك ميزانية الأسرة في متطلبات المرأة العصرية يؤدي بالضرورة الى سلوك الاسراف وسبل التبذير.

والمتحجبات لا يذهبن الى السينما والمسارح ولا ينفقن نقودهن في

شراء مجلات الموضة والمساحيق ويبتعد عن كل سلوك يقربهن من معصية الله والسقوط في براثن التبذير وكفر النعمة، وينتهجن خلق الاعتدال والتوسط في معيشتهن.

وختاماً نقول إن مسألة الحجاب قضية أساسية للمرأة المسلمة، لأنها إحدى الخطوات الأساسية للسير نحو النقاء والطهارة والالتزام..

اللغة الاقتصادية للزواج

إنّ أول من بيّن أهمية رأس المال البشري أي أهمية المعارف والطاقات التي تعطيها الأسرة للفرد ويكتسبها من خلال التربية والتعليم، هو الاقتصادي الامريكي جاري بيكر ـ الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد.

وقد اهتم بيكر بالأزواج وخاصة حالات الزواج والطلاق، وذلك من خلال بحثه الرائد حول «الأسرة». إذ عرض بعض الأفكار التي أزعجت أنصار الحركات النسائية.

خاصة وأنه يعتبر الزواج بمثابة عقد لتوزيع العمل، فكل من الزوجين يتخصص في مجال ما. وطبقاً للعادات والتقاليد الاجتماعية، فإن الرجل هو الذي يعمل في الخارج وتبقى المرأة في المنزل للقيام بالأعمال المنزلية وممارسة الأمومة.

وقد بيّن الاقتصادي الانجليزي دافيد ريكاردو في عصره (القرن

التاسع عشر الميلادي) ومن خلال نظرية المزايا المتوازنة لماذا يجب أن تتخصّص دولتان في التبادل التجاري للحصول على أقصى الفوائد.

ويطبّق جاري بيكر النظرية نفسها في التبادل غير التجاري الذي يربط الزوج بالزوجة. حيث يؤكد أن التخصّص فقط هو الذي ينظمّ موارد الأزواج ويحقق لهم الرفاهية.

لقد أدىّ دخول المرأة الواسع في مجال السوق الخارجية إلى انقاص الربح الاقتصادي للزوج من جهة، وسهولة الطلاق من جهة اخرى.

يقول فيليب ثورو: نستطيع أن نقول بتعبير اقتصادي إنّ خروج أحد الشركاء في الزواج من السوق لم يعد يكلّف غالياً، وبما أنّ الازواج الشباب يتوقعون ان ينتهي زواجهم بالطلاق، فانهم لا يحرصون على الإسراع في الانجاب كما كان يحدث في الماضي.

ويقول دنجان: يبدو جلياً أن الزواج لم يعد ربحاً كبيراً، ويؤكد ذلك العدد الكبير من الارتباطات الحرة وزيادة عدد النساء المسؤولات عن الأسرة، وكذلك ارتفاع عدد المواليد دون زواج.

يبدو ـ وللأسف ـ أنّ هذا التطور يتوارث ذاتياً، فترغب الزوجات في العمل كحماية لهن وأولادهن من مصيبة أيّ طلاق محتمل.

ومن الملاحظ أن أجور النساء العاملات أقل من أجور الرجال، وربما كان ذلك لأن الزوجات يكن مشغولات بالمهام المنزلية، فلا يعطين الجهد نفسه في نشاطهن المهني. ولذلك فهن يستثمرن أقل في الخارج، ويخترن أعمالا تتطلب جهداً أقل ولذلك فإن أجورهن تكون أقل.

إن عوامل اقتصادية واجتماعية وصحية تؤثر في عدد المواليد، اذا لا تقتصر على عمل المرأة فقط بل تشمل التقدم التقني.

ومثلما يحدث في فترة التغيرات التقنية السريعة فإن كثيراً من الأسر تفضّل تجديد أثاثها أو سياراتها، مما يؤدي إلى انخفاض الميزانية المخصصة لأطفالها، وينتج عن ذلك انخفاض في نسبة المواليد..

ولذا، قام جاري بيكر وروبرت بارو ببناء نموذج حسابي يسمح بتحليل تطور معدل الخصوبة اضافة إلى التقدم التقني. فظهرت عوامل عديدة مثل درجة تضحية الوالدين، والنمو، ومعدلات الفائدة والأعباء الاجتماعية تؤثر في نسبة المواليد.

وذلك لأن وجود الأطفال يضع المرء في النهاية في موقف اختياري بين الاستهلاك الفوري والاستهلاك المؤجل لصالح الأطفال.

وكلما ارتفعت معدلات الفائدة الفعلية حرصت الأسرة على الأدخار وخفضّت الاستهلاك مما يؤثر ايجابياً على عدد المواليد.

وعلى العكس، فإن زيادة الأعباء الاجتماعية على الموظفين يخفّض الادخار ويؤدي إلى فقدان الرغبة في انجاب الأطفال.

ومع ذلك، فإن عصرنا هذا يشهد أكبر عدد من زيجات الحب، ومن المفارقات انه يشهد أيضاً أكبر عدد من حالات الطلاق.

وختاماً أقول: إنّ زيجات الماضي التي نظمّتها الأسر كانت تقلل من فرص الخطأ وحالات القلق والتفكك الاجتماعي..

اللغة الاقتصادية للأسرة

منذ زمن ليس ببعيد، كانت الأسرة تلعب دور شركة التأمين، وكان الأطفال يعتبرون نوعاً من الاستثمار. ولكنهم اليوم، أي الأطفال، بمثابة أموال استهلاكية. ولذلك فإن اختيارات الأزواج لهذا النوع من الإنتاج أصبحت مقيّدة بالاقتصاد.

لقد تحفّظ الاقتصاديون حوالي قرنين من الزمن عن الكلام عن الأسرة أو في شؤونها، وتركوا تلك المهمة لعلماء الاجتماع والمحللين النفسيين.

والجدير بالذكر أن البحث الوحيد المقدم في تلك الفترة من قبل أحد الاقتصاديين في مجال السكان لم يدعم بالحقائق.

فقد أطلق روبير مالتوس صرخة انذار في بحثه المقدم عام ١٧٩٨م تحت عنوان «أصل المشكلة السكانية»، حينما قال إن الزيادة السريعة في السكان تمثل عائقاً ضخماً في طريق التقدم.

فكلما زاد الدخل تزوج الشباب في سن صغيرة وأنجبوا أطفالاً.

واختتم مالتوس - الذي أصبح فيما بعد مدرساً للاقتصاد السياسي - بحثه قائلاً: إنّ الإنتاج الزراعي لن يستطيع وحده مواجهة هذا النمو السريع للسكان، ولكن الحل يكمن في تحديد النسل برفع سّن الزواج، لكي نتجنّب تفشي المجاعة والفقر.

وفي الواقع، لم تتحقق توقعات مالتوس التشاؤمية. فقد أتاح التقدم

التقني زيادة مدهشة في الإنتاج الزراعي، ولم يسهم ارتفاع مستوى المعيشة في دفع الأزواج إلى انجاب عدد أكبر من الأطفال، بل على العكس، انخفض معدل المواليد بشكل ملحوظ، حتى أنّه بات يهدد القدرة على التعويض السكاني.

وفي محاولة لتفسير هذا التطور المذهل قدّم جارني بيكر عدة أفكار هامة لا سيما فيما يتعلق بقيمة الوقت وأهمية رأس المال البشري، إذ اقترح رؤية جديدة تماماً للأسرة، وذلك من خلال بحثه المسمّى «رسالة حول الأسرة»، مما جعله يستحق فعلاً أن ينال جائزة نوبل في الاقتصاد.

فقد أوضح بيكر أن مالتوس أخطأ في توقعاته، لأنه وضع في اعتباره فقط عدد الأطفال وليس نوعية الأطفال. فقد أهمل الرعاية التي تقدم إلى كل طفل، والتكاليف التي ينفقها الوالدان لتربيته وصقله وتدريبه لكي يصبح جذاباً وذكياً.

بَيْدَ أن هذه التكاليف تكون دائماً متغيرة (صحة ـ تعليم ـ ترفيه).

وبناء عليه فإن الأزواج لن يفكروا في انجاب عدد أكبر من الأطفال حتى لو ارتفع دخلهم، ولكنهم سيلجأون إلى تربيتهم بأفضل الوسائل.

وأضاف بيكر أنه بين عصر مالتوس وعصرنا هذا حدث تغيّر تام في وضع الأطفال داخل الأسرة، وفي شتى أنحاء الحياة المعيشية فيما مضى، وفي المجتمعات التقليدية الريفية خاصة، كان الأطفال يستطيعون المساعدة في الأعمال اليسيرة في الحقل أو المصنع. فقد كانت

الأسرة عاملاً مهماً، لأنها تحمي كل أفرادها من غدر الحياة، وكانت بمثابة شركة تأمين ذات فاعلية.

ولكن اليوم، لم تعد الروابط التي تضم الأجيال وثيقة كما كانت في الماضي. ولم يعد الأطفال يمثلون حصة في الأيدي العاملة، وليسوا بمثابة حماية للمستقبل.

لقد فقدت الأسرة جزءاً مهماً من مهامها لأن آليات السوق والدولة عندما تحملت مسؤولية التعليم والبطالة والمرض والشيخوخة قد حلّت بذلك محل الأسرة.

وبعد أن كان الأطفال فيما مضى نوعاً من الاستثمار أصبحوا اليوم مواد استهلاكية.

وختاماً أقول: إنّ أخطر قضية تجابه الأسرة في مجتمعاتنا المعاصرة هي أن الفردية حلت محل الأسرية..

اللغة الاقتصادية للسكان

إذا كنت من سكان الضواحي، فتصّور أنك قد استيقظت في الصباح، ونظرت من النافذة، وبدلاً من أن ترى الأشجار والأزهار، رأيت منازل عديدة متلاصقة، وأن الحدائق والساحات قد اختفت وجلت المباني محلها، كل شيء حولك قد ازدحم حتى لكأنك تستطيع أن تمد يدك من الشباك فتلمس منزل جارك.

أما إذا كنت من سكان وسط المدينة، فتصوّر أن الشارع الذي تطل عليه نافذتك قد زاد ازدحامه بالسيارات والمركبات، عما كان عليه، وأن المرور لا يكاد يتحرك، وغازات عادم السيارات والمركبات تكاد تُدمع عينيك، وأن عدد سكان مدينتك قد زاد حتى اختفت المتنزهات وأقيمت محلها عمارات ترتفع إلى ثلاثين طابقاً أو تزيد.

من الطبيعي أنك لا تتمنى مثل هذه الحالة. إنها سوف تحرمك من الراحة ومن السعادة. ولكنك قد تظن أن هذا لا يمكن أن يحدث، وأن مثل هذا العالم لا يمكن أن يوجد.

ولكن الواقع غير ذلك، فمن الممكن أن يوجد. قد يحتاج الأمر إلى عدد من السنين حتى يصل العالم إلى مثل هذه الدرجة من الازدحام، ولكن الواقع أن البداية قد حدثت فعلاً.

إذ هناك مدن عديدة في كل انحاء العالم لا يجد الناس فيها المكان الكافي للمعيشة المريحة، حيث تعيش أسر عديدة في أكواخ صغيرة بنيت على ممرات خشبية تمتد بعيداً فوق المياه، لأن جميع المساحات فوق الأرض المخصصة للمساكن قد شغلت، وحيث يعيش عديد من البشر على الأرصفة المزدحمة، لأنهم لا يملكون مساكن. وهكذا نرى أن كثرة من الناس يعيشون فعلاً في ظروف شديدة الازدحام.

إنَّ تعداد سكان العالم أشبه ما يكون بحبوب ذرة وضعت في وعاء صنع «الفشار». فهل سبق لك أن وضعت قليلاً من الذرة في وعاء صنع الفشار ثم لاحظت ما يحدث له؟ إن الوعاء يمتلىء في وقت قصير،

بسرعة لا تكاد تتابعها، ويكاد ينفجر. إن حجم الذرة يزداد كثيراً، فهو في أول الأمر يغطي قاع الإناء ويحتل جزءا صغيرا من حجمه، ولكن الإناء سرعان ما يمتلىء حتى حافته.

إن تعداد السكان يتزايد، وكما هي الحال بالنسبة لوعاء صنع الفشار، فإن عالمنا لا يستطيع أن يتمدد، وسيبقى حجمه كما هو، ولن يستطيع أن يستوعب مكاناً ينمو عددهم ويزدادون يوماً بعد يوم.

تقول ليليان فرانكل في كتابها «مقدمة لدراسة علم السكان»: إن أكثر من ثلاثة بلايين ونصف البليون من البشر يعيشون اليوم علىٰ سطح الأرض ومن العسير على المرء أن يتصور ضخامة هذا الرقم. فلو وقف هذا العدد من الناس في صف، كل منهم خلف الآخر، لأحاط هذا الصف بالأرض عند خط الاستواء أربعين مرة. ولو ارتفع هذا الصف في الفضاء لوصل إلى القمر جيئة وذهاباً مرتين.

إن هذه البلايين البشرية عدد كبير! ولكن عدد الناس الذين يعيشون على سطح الأرض يمكن أن يتضاعف في عدة أعوام فيصل إلى نحو سبعة بلايين. وهذا النمو السريع سوف يسبب الازدحام الشديد.

كما أن وجود كثير من البشر معناه وجود قليل من الطعام. وحتى في هذه الأيام، يؤوي نصف سكان هذا العالم إلى فرشهم وهم جوعى. فهل نعلم أن آلافاً من البشر في كثير من الدول يموتون من الجوع في كل أسبوع؟.

وحتى في الدول الأكثر غنى، حيث يتوافر ما يكفي الجميع، نجد أن

بعض الناس لا يحصلون على الأنواع المناسبة من الطعام، وأن ملايين البشر لا يجدون مساكن مريحة، وأن كثيراً من الناس يقاسون من برد الشتاء، فهم لا يملكون ملابس تدفىء أجسادهم. إن بعض الناس يمتلكون الكثير، ولكن غيرهم لا يمتلكون إلا أقل القليل.

إن وجود كثير من الناس يعني أن المياه النقية سوف تصبح نادرة وشحيحة في مناطق متعددة. إن العدد المتزايد من السكان يحتاج إلى ماء أكثر مما هو متاح لنا.

إننا نسرف في استخدام المياه بأن نستعمل منها أكثر مما نحتاج إليه، ولا نحافظ على نظافة ما لدينا منها. فهل يمكن أن نفكر في طرق نحافظ بها على المياه النقية العذبة؟.

إن وجود كثير من الناس يعني قلة الأراضي. فإذا زاد عدد الناس فسوف يحتاجون إلى عدد أكثر من المساكن، وسوف نضطر إلى قطع الغابات لنقيم محلها المباني، وسوف يكون علينا أن نستخدم الأرض التي تنمو عليها المحصولات الزراعية لإقامة المساكن والمتاجر.

هذه أهم المشكلات الناتجة عن وجود أناس أكثر من العدد اللازم.

إن تعداد سكان العالم ينمو وينمو باستمرار وبمعدل يتزايد بسرعة على الدوام. وفي كل عام، وبسبب النمو السريع في عدد السكان يزداد عدد الجائعين، ويزداد عدد من يشبون بدون أن يتعلموا كيف يقرأون وكيف يكتبون وعندما تقع هذه المآسي، تعم أضرارها الجنس البشري بأكمله.

إن تضخم السكان يعتبر سبباً من أسباب الجوع والفاقة، كما أنه يعتبر عاملاً مساعداً على تدهور البيئة. وإذا كان العلم لم يعد وحده قادراً على تحقيق التوازن بين عدد البشر ومصادر الحياة، فإن واجب البشر أن يجدوا وسائل جديدة للتفكير في حل هذه الأزمة.

إن الأرض سفينة فضاء مدهشة، ونحن عليها مثل رواد الفضاء. ولقد ظلت سفينتنا تدور حول الشمس لبلايين من السنين، وتعرض سطحها لتغيرات كثيرة.

واستعمار الفضاء ليس حلاً على الإطلاق لمشكلة سكان الأرض، ومن ثمَّ، فعلينا أن نجد حل هذه المشكلة هنا على كوكبنا الأرضي الذي يزداد ازدحاماً. إن بعض العلماء وغيرهم من الناس يحاولون تقديم العون لحل هذ المشكلة التي نواجهها جميعاً، والتي تستحوذ على تفكيرهم، مما يبشر بمستقبل زاهر، ومازلنا في حاجة لمزيد من التفكير والجهود والابتكارات.

اللغة الاقتصادية للبيئة

إن من الحقائق الثابتة المؤلمة أن أقل من ربع سكان العالم الذين يعيشون في الأقطار الصناعية يستهلكون أكثر من أربعة أخماس الموارد الطبيعية، كما يولدِّون قرابة ثلاثة أرباع حجم النفايات الناتجة سنوياً.

وإذا كنا نريد أن نورث الأجيال المستقبلية فرص الحياة التي نستمتع بها، فإن ممارساتنا ينبغي ألا تستمر كما هي الآن على المدى البعيد.

يقول منسق الأمم المتحدة للسنة الدولية للأسرة ـ هنري سوكالسكي : «إن مفهوم الحقوق المتبادلة ما بين الأجيال والذي كان موضوعاً مركزياً للتفكير في مؤتمر ريودي جانيرو يشكل سمة مميزة للسنة الدولية للأسرة.

إن المشكلات البيئية تثير اهتمام الباحثين للحفاظ على سلامة البيئة الطبيعية والإنسانية في عصر أصبحت معه الأنماط الاستهلاكية وتطور التقنية وازدياد المخلفات الصناعية تشكل أخطاراً على البيئة بلا حصر.

تقول ماريا هيرتادو ـ مديرة الحملات والسياسات العالمية بالمنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين ـ : في الجنوب تعزى الآثار السلبية على البيئة الى الفقر. أما في الشمال فإن تلك الآثار تنشأ من الاستهلاك والنفايات. وعلى سبيل المثال فإن التجمعات السكانية في ألمانيا تستخدم ٤٥٪ من اجمالي الطاقة في البلاد.

والأسرة مكان أيضاً يتم فيه تطوير اتجاهات ومواقف ايجابية نحو البيئة. تقول مونيكا ليشكا ـ العضو المنتدب بالمنتدى النمساوي للتعليم البيئي : الأسرة هي المكان الأول الذي أصبحنا فيه على معرفة بالعالم من حولنا.

وتشير الدراسات الى أن الاهتمام بالبيئة تحدده نوعية وتكرار اتصال الطفل بالطبيعة، وأن الأنماط الاستهلاكية متأصلة في العادات والتقاليد الثقافية، والعديد منها يتشكل في مرحلة الطفولة.

إن قيماً ومعايير أولية اكتسبت إما باتجاه بيئة معادية أو باتجاه بيئة

غنية، والتي قد تفهمها إما باحترام أو فقط باستهلاك ونفايات.

فحتى ظهور النظرية الاستهلاكية (نظرية الاستهلاكية الخضراء) كان التفضيل الشخصي والنوعية وقابلية الاستمرار والأداء والقيم المادية تحدد السلع التي كان الناس يشترونها.

يقول هيكوستيفنيس ـ الخبير بمسائل الاستهلاك المنزلي: إن الأسرة المستهلكة في المجتمعات الثرية ربحت من أسعار السوق أقل كثيراً من التكلفة الحقيقية للانتاج.

ولذا، اعترفت كثير من الأسر بوجود نوعين من التبادلية بين القيم الاقتصادية والقيم البيئية.

وعليه، فإن منظمات المستهلكين ينبغي أن تروج مبدأ «امتنع لتتمتع بالحماية» من خلال تعليم المستهلكين كيفية اختيار المنتجات الخضراء، ومقدار حاجتهم من السلع والخدمات الضرورية.

كما أن منظمات المستهلكين المؤسسة أصلاً لتوجيه المستهلكين في الدول المتقدمة نحو الشراء الأفضل والأكثر أماناً وكذلك لحمايتهم من سوء المعاملة، ينبغي أن تدخل البعد البيئي في أعمالها.

وبالفعل فإن بعض هذه المنظمات بدأ بفحص الأثر البيئي للمنتجات. فالمنظمة الهولندية للاستهلاك تقيِّم السلامة البيئية للمنتجات لأجل التصنيف الدقيق واستخدام الطاقة والماء والمواد المنبعثة والضجيج والتعبئة والتجميع والمقاييس. ومنظمة الاستهلاك الألمانية

تنشر صفحة خضراء في مجلتها لتبرز التطورات وسالأحداث، كما تنشر صوراً للتغليف المميز ولتغليف النفايات.

بيد أن جهود منظمات الاستهلاك والبيئية في الدول النامية محدودة جداً وتواجه صعوبات وعوائق سياسية واقتصادية وادارية تضعف من برامجها ومشروعاتها واستراتيجياتها.

إن دراسات عديدة تؤكد على أنه من الممكن أن يكون المستهلك رائداً في الاستهلاك القابل للنماء إذا تلقى دعماً في العملية التي بموجبها تتكون استحالة شراء منتجات ضارة بالبيئة.

بيد أن تطبيق آلية السوق لن يجعل مجتمع الاستهلاك القابل للنماء أكثر اقتراباً. ومن هنا، فإنه يترتب على الحكومات ان تلعب دوراً منظماً وداعماً.

ذلك أن المعلومات الجديدة عن المشكلات البيئية الأكثر أهمية وعن كيفية استطاعة الأفراد المساعدة على حلها، حاسمة في تغيير سلوك المستهلك.

إن على نظرية الاستهلاكية الخضراء أن توضح إمكان ايجادها فوارق قابلة للقياس. إذ عندما ترى غالبية الناس أعداداً كبيرة من السيارات، ويفكرون أولاً بتلوث الهواء الذي تسببه لا بالوضع الاجتماعي الذي تمثله، فإن الأخلاقيات البيئية ستكون قد تم استيعابها من قبل أولئك الناس.

خاصة أن تعديل أساليب حياة المواطنين الأغنياء في الأقطار الصناعية ينبغي ان يتم دون أن يتطلب ذلك تضحيات غير ملائمة.

إذ أنه حتى أولئك الذين يعلنون قلقهم حول البيئة، قد لا يختارون المنتجات الخضراء إذا كانت أكثر تكلفة او تعذر الحصول عليها بسهولة، أو تتطلب تضحيات أو تنازلات.

وختاماً أقول: انه اذا تصرف كل شخص كما يشاء في المدى القريب، فإننا جميعاً الخاسرون على المدى البعيد.

اللغة الاقتصادية للإعلان

الإعلان نشاط يقدِّم رسائل مرئية ومسموعة لأفراد المجتمع، لإغرائه على شراء سلعة أو خدمة مقابل أجر مدفوع.

ومن ثم، فهو وسيلة اتصال غير شخصي، مدفوعة الثمن، تتبعها منشآت الأعمال والمؤسسات التي تستهدف الربح، بقصد تقديم السلع والخدمات والأفكار لمجموعة من المستهلكين.

ومما سبق تتضح الخصائص المميزة للإعلان من حيث كونه عملية اتصال، واستخدامه بواسطة المنظمات والشركات المستهدفة للربح الاقتصادي واستخدام الإعلان لكافة الوسائل الإعلانية، واستهداف الإعلان اقناع المستهلكين بشراء السلعة أو طلب الخدمة المعلن عنها.

إن النشاط الإعلاني يستهدف في المقام الأول الاستحواذ على رضا

المعلن إليه وإقناعه بالإقبال على اقتناء السلع والخدمات موضوع الإعلان ولا يتأتى ذلك إلا بالتأثير في النمط السلوكي القائم لدى المعلن إليهم، وذلك عن طريق الحصول على معلومات متكاملة للخصائص الفردية لكل منهم ومدى تفاعل الفرد مع المجتمع.

وتتركز هذه المعلومات على الرغبات والدوافع والاتجاهات التي تحرك السلوك الاجتماعي وتؤثر في نوعية القرارات الإعلانية.. فالمستهلك هو نقطة الهدف من عملية الاتصال وهو كذلك نقطة البداية لأي نشاط وتتحقق الأهداف الإعلانية من المستهلك على النحو التالي:

(١) يتمكن الإعلان من الاستحواذ على رضا المستهلك للسلعة عن طريق قيامه بتزويدهم بمجموعة من المعلومات والبيانات التي تساعدهم على اكتشاف بعض الخصائص الخاصة بالسلعة أو الخدمة وأماكن وأوقات وجودها في السوق.. وبذلك يمكن للمستهلك التعرف على امكانات السلعة أو الخدمة في اشباع حاجاته ورغباته، ومن هنا فإن الإعلان يعتبر وسيلة لتحقيق أمنيات المستهلكين.

(٢) يؤثر الإعلان في تغيير اتجاهات المستهلكين ورغباتهم الشرائية، وذلك إذا ما بني تصميمه على دراسة وافية لمكونات السلوك الإنساني وتسلسل العمليات الفكرية والذهنية الخاصة بقراراته الشرائية.

إن قرارات الفرد بشراء سلعة أو خدمة معينة إنما ينبع من رغبته في

الحصول على منفعة معينة. وذلك من خلال خطوات أربع:

(أ) الشعور بالحاجة.

(ب) الاتجاه للشراء.

(ج) قرار الشراء.

(د) ما بعد الشراء.

ويتميز الإعلان بالنسبة للمستهلك أو المشتري في كون الإعلان يربط المستهلك والمشتري إلى المتاجر التي تباع فيها سلع معينة ويرشده إلى الابتكارات، ويرشده كذلك إلى المتاجر التي تبيع السلعة المخفضة، كما تتضمن بعض الإعلانات شرحاً لمزايا السلعة وطرق استعمالها مما يزيد من انتفاع المستهلك بها.

إن الإعلان يستهدف تغيير سلوك المستهلك بالتأثير على اتجاهاته ورغباته وأساليب إدراكه للأمور والأشياء المحيطة به، إنّ ذلك لن يتأتى إلا إذا توافرت معلومات صحيحة وكافية تحدد العوامل التي تتحكم في سلوك المستهلك وتعمل على توجيهه في ناحية دون أخرى بالإضافة إلى ضرورة التعرف على البيانات المتعلقة بأنماط السلوك الاستهلاكي.

فالإعلان أحد الأشكال الرئيسية لترويج المبيعات، الذي يستهدف تعريف مجموعات المستهلكين بالسلع والخدمات وخصائصها ومزاياها، وحث المستهلكين وإقناعهم باتخاذ خطوات استهلاكية معينة وفق الأهداف التسويقية الأساسية.

ولاشك أن الإعلان الجيد يحقق زيادة في كمية المبيعات من السلعة، وبذلك يحقق خفضاً في تكلفة الإنتاج، ومن ثم يؤدي على المدى الطويل إلى خفض سعر بيع السلعة للمستهلك.

وعليه، فإن كل مبلغ يصرف على الإعلان فإنه يصب في الاستثمارات التي تُدرّ أرباحاً حاضرة ومستقبلة.

ومما ينبغي تأكيده أن نجاح الإعلان يتوقف على عدة عوامل منها: وجود دوافع شرائية قوية، ووجود امكانية كبيرة لتمييز السلعة أو الخدمة وتوافر مخصصات إعلانية كافية لأداء العمل الإعلاني بكفاءة، والزيادة المستمرة في الدخول القابلة للانفاق، وازدياد عدد متاجر الخدمة الذاتية وازدياد التطور التقني الذي يؤدي إلى التوسع الانتاج والتسويقي.

إنّ أهمية الإعلان وازدياد النفقات والجهود التي تبذلها الإدارة الحديثة في هذا النشاط، تحتم ضرورة إيجاد بعض الوسائل لتقويم الآثار المترتبة عليه، وامكان اصدار حكم على مدى فاعليته في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

ولذا، فينبغي أن تقوم وكالات الدعاية والإعلان في هذا الصدد بما يلي:

(١) إجراء دراسات تسويقية لعملائها، تتناول رغبات وحاجات المشترين من السلع والخدمات موضوع الإعلان.

(٢) اختيار الوسيلة الإعلانية المناسبة لنقل الرسالة الإعلانية إلى المستهلكين والمشترين المستهدفين.

(٣) جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالسلع والمستهلكين موضوع الإعلان.

لقد أصبح الإعلان جزءاً أساسياً في حياتنا اليومية الاجتماعية، فهو المتحدث الرسمي عن نشاط المنشآت والأفراد، وهو وسيلة المستهلكين للتعرف على السلع والخدمات، وهو أداة استشارية عند اتخاذ قرارات استهلاكية رشيدة.

اللغة الاقتصادية للنقود

يجري حالياً تطوير العديد من أشكال النقود الإلكترونية. ومن المفيد هنا أن نعرض لثلاث مجموعات حديثة هي: نظم المديونية والائتمان الإلكترونية والأشكال المتنوعة للبطاقات الذكية، والنقود الرقمية الفعلية التي تحمل الكثير من الصفات المميزة للأموال النقدية.

إن نظم المديونية والائتمان الإلكترونية موجودة ومستخدمة بالفعل الآن. فحين يستخدم أحد المستهلكين بطاقة صراف آلي للشراء، تحوّل النقود من حسابه إلى حساب التاجر.

كذلك يستخدم بطاقات الائتمان في المدفوعات عبر الإنترنت. وتتيح برامج الحاسوب دفع الفواتير الكترونياً، وما هي إلا خطوات

قصيرة حتى نصل إلى الشيكات الالكترونية الحقيقية التي يمكن نقلها إلى المستفيد مظهرّة ومودعة عبر الإنترنت.

وتمثّل نظم التسجيل على الحساب والائتمان الالكترونية وسيلة جديدة وأكثر ملاءمة في الدفع بَيْدَ انها ليست أنظمة دفع حديثة. فعند نهاية كل سلسلة من التعاملات يوجد مصرف تقليدي أو تعامل ببطاقة اعتماد.

وتمثّل البطاقات الذكية والنقود الرقمية نظم دفع جديدة تنطوي على تأثيرات ونتائج رهيبة. والبطاقات الذكية هي بطاقات اعتماد بلاستيكية يستخدم منها الكثير حالياً كأدوات دفع لرسوم الهاتف.

إنّ البطاقة الذكية لا تتعدى كونها بطاقة تسجيل على الحساب لا تحتاج إلى موافقة المصرف لدى كل تعامل، فالمقاصة وتصفية الحسابات بين المصرفين تحدث يومياً وتستقر القيمة في حساب الطرف الثالث.

ولا يوجد أي سبب لحصر وظيفة البطاقات الذكية في تلك الحدود. ذلك أن في امكان المصارف والمؤسسات الأخرى اضفاء مزيد من القيمة على البطاقات الذكية من خلال القروض والدفع مقابل الخدمات أو المنتجات.

كما تستطيع النقود الرقمية أن تأخذ شكلاً رقمياً فعلياً بحيث توجد كوحدات قيمة على شكل بايتات bytes (وحدة لقياس سعة الذاكرة) مخزنة في ذاكرة الحاسب الشخصي، الذي يمكن دعمه بحسابات احتياطية من النقود الحقيقية.

إنّ النقد الالكتروني والأهمية المتزايدة للأسواق الرقمية يمكن أن تحدث مشكلات عديدة أمام سيطرة الحكومة المركزية على الاقتصاد وسلوك الفاعلين الاقتصاديين، كما تجعل الحدود المحيطة بالأسواق القومية والدول القومية أكثر قابلية للاختراق.

ففي عالم يصبح فيه النقد الالكتروني الحقيقي واقعاً يومياً سوف يعاد تحديد الدور الأساسي للحكومة في اقتصاد السوق الحر، كما سيعاد تعريف مدى لزومية الحدود والجغرافيا بصورة جذرية.

إن هذه الاشكاليات تعكس انقطاعاً تقليدياً بين القضايا الداخلية والدولية، فإن حلول النقد الالكتروني يثير في واقع الأمر اسئلة جدية حول فكرة المحلي والدولي، ذاتها كمفاهيم متميزة وذات معنى.

إن العالم الرقمي الجديد يطرح عدداً من قضايا ادارة شؤون الحكم، ومن ذلك:

(١) هل تستطيع المصارف الحكومية أو المركزية مراقبة معدل النمو وكمية عرض النقود؟

(٢) هل ستظل هناك تعاملات رسمية بالنقد الأجنبي؟

(٣) هل سيوسع النقد الالكتروني والتجارة الالكترونية الهوة بين الأثرياء والفقراء؟

(٤) هل سيزيد الاحتيال والنشاط الاجرامي في ظل اقتصاد النقد الالكتروني؟

إن الرقمية أو التحول إليها إنما هو فصل للنقود والأموال عن مراسيها الجغرافية.

كما أنّ النظام المالي الدولي الذي يتألف من مئات الآلاف من شاشات الحواسيب المنتشرة في أرجاء العالم، هو أول سوق الكترونية دولية ولن تكون هذه السوق آخر الأسواق.

إن بدايات القرن الحادي والعشرين ينظر إلى النقود الالكترونية والبطاقات الذكية والنقود الرقمية على أنها عالم العملات الالكترونية المتنافسة.

اللغة الاقتصادية للاستهلاك

في أي خلاف سياسي، كثيراً ما يفترض الناس العاديون أنّ الحقيقة تكمن في منطقة وسط بين الطرفين المختلفين. وهو افتراض صحيح غالباً. بينما في الخلافات العلمية عادة ما يكون مثل هذا الافتراض خاطئاً.

إنّ هناك خلافاً منذ وقت بعيد بين دعاة الوفرة والعلماء عمّا إذا كان فرط الاستهلاك في الدول الغنية يمثل تهديداً خطيراً للبيئة العالمية أم لا.

مارك ساجوف في مقالته عن حالة كوكبنا: هل نحن نستهلك أكثر من اللازم؟، وقع في خطأ حين أكد على أنه لا أحد من الطرفين على صواب، وقد أساء بترويجه للفكرة الخطرة التي تزعم أن الاصلاحات

التقنية سوف تحل مأزق الجنس البشري.

إنّ الخلاف يتجاوز ما يقوله ساجوف بكثير، ونحن بمواجهتنا لآرائه، إنما نواجه أيضاً مجموعة كاملة من المعتقدات تقوم على تطبيق سفسطائي لنمط من الجدل السياسي، القاعدة فيه هي تقريب وجهات النظر والحلول الوسط.

يزعم ساجوف أن القلق من استنفاد مصادر الثروة الطبيعية ومن آثار استخدامها بالمعدلات الراهنة هو قلق في غير محله، وأنّ المبتكرات التقنية ستداوي أية مشكلات تنشأ عن ذلك. وهي وجهة نظر لا يشاركه فيها المجتمع العلمي بالتأكيد. فهناك، على سبيل المثال، تحذير علماء البيئة للبشرية الصادر عام ١٩٩٢م.

والذي جاء فيه أنّ الجنس البشري والعالم الطبيعي في طريقهما إلى الصدام، وأنّ الناس في البلدان المتقدمة ينبغي عليهم أن يخفضّوا استهلاكهم المفرط تخفيضاً كبيراً، إذا كنا نود أنّ نخفض الضغوط على المصادر الطبيعية وعلى البيئة العالمية.

وقد توصلت أكاديمية العالم الثالث والأكاديميات القومية الأمريكية والبريطانية والفرنسية والألمانية والسويدية والروسية والهندية مجتمعة إلى ما يلي: إذا استمر سكان العالم في استهلاك الوقود الأحفوري وغيره من الثروات الطبيعية بالمعدات الحالية نفسها للدول المتقدمة وباستخدام التقنيات الراهنة، فإن ذلك من شأنه أن يزيد من ضغوطنا التي لم يعد لها سند على المحيط الحيوي. كما أن النمو السكاني

المتواصل يعرّض البشرية لمخاطر كبيرة. وفضلاً عن ذلك فإنه ليس من الحكمة أن نعتمد على العلم والتقنية وحدهما لحل مشكلات النمو السكاني السريع والفقر والاستهلاك المدمّر للثروات الطبيعية.

إنّ فرضية ساجوف إنما تقوم على سلسلة من المفاهيم الخاطئة، ومنها:

١ - فرط الاستهلاك مجرد مسألة أخلاقية: إنه من الخطأ الاعتقاد أن البيئة الطبيعية تضع حدوداً مادية للنمو الاقتصادي، أو حسب صياغة ساخوف في طقة أخرى «فكرة أنّ الاستهلاك المتزايد سوف يؤدي حتماً إلى الندرة والنفاد» والتي تبدو ظاهرياً معقولة، هي فكرة خاطئة من حيث المبدأ وعلى مستوى الواقع.

فطالما المصادر الطبيعية محدودة، فمن الواضح أن الاستهلاك المتزايد سوف يؤدي حتماً إلى الندرة والنفاد.

صحيح أن هناك حالياً موارد ضخمة للغاية لكثير من الثروات المعدنية، بما فيها الحديد والفحم بَيْدَ أنّ الإجابة عَنْ متى ستصبح هذه الموارد نادرة أو نادرة أو مستنفذة، لا تعتمد على كم المخزون من هذه الخامات بباطن الأرض فحسب، بل تعتمد أيضاً على معدل انتاجها، وعلى قدرة المجتمعات على الانفاق على استخراجها واستخدامها بالمعنى الاقتصادي والبيئي الصحيح.

يقول بول إرليك: إنّ هنالك قيوداً اقتصادية وبيئية سوف تحدّ من الاستهلاك بالنسبة لمعظم الثروات البيعية، كما ستظل هناك

كميات ملحوظة من هذه الثروات باقية في باطن الأرض.

٢ - عند الدفاع عن الغايات المدمّرة أو البرك أو الجنس البشري نقدّم أفضل آرائنا حين نفكر في الطبيعية على نحو جمالي وأخلاقي في المقام الأول: قد يختلف قليل من علماء البيئة حول أهمية المنطلقات الجمالية والأخلاقية في الدفاع عن التنوع الحيوي: النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة التي تشاركنا الأرض. ولكن قليلاً منهم قد يؤكد بالفعل أنّ هذه هي أفضل المنطلقات والآراء، على ضوء الفلسفة المادية المتجهة نحو النمو والتي تسود كوكبنا الآن.

وقد تعرضت فكرةأن التقنية قادرة على أن تحلّ محل أنظمة دعم الحياة الطبيعية كلية لاختبار فاضح أخيراً، من خلال بعثة المناخ الحيوي، الأولى.

ماذا كان الخطأ؟!.. من الواضح، أن الأمر قد تدخلت فيه اعتبارات وحسابات أكثر من مجرد الجماليات والأخلاقيات عند انتقاء المركبات الصحيحة من الطبيعة التي ضمّها النظام المغلق للمناخ الحيوي؟، وما يصح على المناخ الحيوي يصح على النظام المغلق لكوكب الأرض ككل.

يقول جريتشن ديلي: لقد تعلّم أصحاب المناخ الحيوي درساً مهماً ولكن بطريقة قاسية: إنّ البشرية تستقي مجموعة كبيرة من المنافع الجوهرية الاقتصادية والداعمة للحياة من خلال التنوع الحيوي

ومن الأنظمة البيئية الطبيعية التي تحيا بها .

إن الأنظمة البيئية الطبيعية تقوم بخدمات داعمة للحياة البشرية ، إذ تجعل الاستهلاك ممكناً ، وعليها يعتمد رخاء أي مجتمع من المجتمعات .

٣- مؤشرات الأسعار سوف تحذرنا من الكارثة : إنّ قدراً من الارتياح الذي يستشعره ساجوف ينبع من افتراضه الضمني ان السعر هو الشيء نفسه كالتكلفة وان مؤشرات الأسعار سوف تكون بالتالي بمثابة تحذير من أية مشكلات وشيكة . وهو افتراض غير صحيح ، وقد أدت التفاعلات المتزايدة بين علماء البيئة وعلماء الاقتصاد البارزين إلى تبديده منذ وقت طويل .

إنّ التكاليف العرضية تعتبر سبباً رئيسياً لعدم الاعتماد على مؤشرات الأسعار .

٤- الممكن بيولوجياً أو اقتصادياً أو سياسياً في مكان ما أو على مستوى ما ، محتمل في أماكن وعلى مستويات أخرى : يعرض ساجوف بعض تطورات تقنية من حول العالم ، مثل السمك المهندس وراثياً ، على أنها عصا سحرية لمشكلات البيئة .

وعلى الرغم من أهمية التطورات في مجال التقنية الحيوية ، فإن الأنظمة الغذائية والاصلاحات التقنية المقترحة لمشكلة الغذاء في العالم قد اتضح أنها أوهام . إننا لن نطعم العالم العوالق أو الطحالب المزروعة في مياه الصرف الصحي ، أو البروتينات

وحيدة الخلية للكائنات الدقيقة النامية على البترول، أو لحوم الحيتان من مزارع الجزر المرجانية الاصطناعية.

يقول نورمان مايرز: هل بمقدور التقنية تقليل تأثيرات المجتمع الحديث على البيئة؟. مطلقاً، فمعدل الاستهلاك في الدول النامية يعتبر هو المقياس، وفي ظل التقنيات الراهنة سنكون بحاجة إلى كوكبين أرضيين اضافيين لتلبية حاجات كل إنسان من الطعام والأخشاب.

إنّ على المرء أن يدرك أن ما هو معقول تقنياً واقتصادياً غالباً مايكون مستحيلاً اجتماعياً وسياسياً.

٥ - النمو الاقتصادي من شأنه انقاذ البشرية: إنّ الزعم أن النمو الاقتصادي والرخاء علاج للتدهور البيئي زعم قابل للمناقشة، وهو يقوم إلى حد بعيد على منحنيات كوزنيتس، التي لوحظت في دراسة بعض أشكال التلوث.

صحيح أن النمو الاقتصادي قد ساعد على تخفيف بعض أشكال التلوث الجوي والمائي.

بَيْدَ أنّ إنتاج الكثير من أهم الملوثات ومن بينها ثاني أكسيد الكربون، يظل في ارتفاع مع ازدياد الرخاء.

٦ - التقدير الاستقرائي لاتجاهات الماضي يقدّم صورة واضحة للمستقبل: إنّ موقف اليوم موقف غير مسبوق. فبينما أخذ

الجنس البشري مئات الألوف من السنين ليصل تعداده إلى ١٠ ملايين نسمة. ها نحن نضيف الآن الرقم نفسه إلى تعداد كوكبنا كل ستة أسابيع.

وبينما كانت التأثيرات البشرية على البيئة في الماضي محدودة محلياً وقابلة للارجاع ويمكن الهرب منها عن طريق الهجرة إلى مكان آخر، فهي الآن منتشرة عالمياً وغير قابلة للارجاع ولا مهرب منها.

يقول جيمس سالزمان: إنّ جيلنا يدعم بقاءه باستنفاد الثروات الطبيعية، وساجوف في تقديره المتفائل لامكانات انتاج الغذاء في المستقبل إنما يتجاهل نفاد المصادر الأساسية لهذه الثروات في مجالات الزراعة والتنوع البيئي وخدمات النظام البيئي والأراضي القادرة على الإنتاج ومياه الري والطقس الجيّد.

إن كبح نمو الاستهلاك لا يعني العودة إلى معيشة الكهوف أو الطهي على نار الروث المجفّف، فلعقود، لم يكن تزايد الاستهلاك في الأمم الغنية مقترناً بتزايد الاشباع، كما ان الابقاء على فقر العالم الثالث لا يعد رفاهية، ولم يعد بمقدور الأغنياء تحملها.

كما أنّ رفع مستويات الكفاءة وخفض مستويات الاستهلاك عند كبار المستهلكين اليوم، وتبني الاختيارات الأكثر وعياً فيما يتعلق بتقنيات الطاقةوايقاف النمو السكاني ثم خفضه تدريجياً فيما بعد، كل هذا يمكنه أن يؤدي إلى سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء دون انهيار بيئي.

وختاماً أقول، على مدى القرن القادم وبالتخطيط الحذر، والثقة المتبادلة والتعاون يمكن للبشرية أن توجد مجتمعاً عالمياً قادراً على البقاء ومتمتعاً بحياة أفضل على مستوى الأفراد والمجتمع والأمة . .

اللغة الاقتصادية للاستثمار

المال زينة الحياة الدنيا، ولقد أنعم الله سبحانه على الكثيرين في عالمنا العربي باموال وفيرة تزيد عن حاجتهم. وهم غالبا ما يرغبون ان يعرفوا كيف يحافظون عليها، ويحارون في اختيار السبل لتنميتها.

خاصة وان الاهتمام باستثمار الاموال قد زاد كثيرا في ايامنا وشغل الكبير والصغير. فلا يكاد ينعقد مجلس الا ويتطرق الحديث فيه الى الاستثمارات.

فنرى بعض الناس يمدحون العقار. ويحضون عليه، وآخرون يُرغبّون بالأسهم ويزينون شراءها وفئة ثالثة تُطري التحف ولا تجد اكثر ضماناً منها.

فاذا كان هذا هو عصر عدم الاستقرار والثورات، فهو ايضا عصر التطور والمال والاعمال. وهذه امور كثيرة توجب المحافظة على المال ومعرفة الطريق القويم لتنميته واستثماره.

ان اختيار المرء لاستثمار معين ينبغي ان ينطلق من امرين:

الاول: المعرفة الوافية لمختلف انواع الاستثمار وميزان كل منها.

الثاني: الرؤية الواضحة لاهداف المرء من الاستثمار.

ان معظم الناس يفضلون الاستثمار الذي يضمن لهم امورا ثلاثة:

الاول: المحافظة على رأس مالهم.

الثاني: تقديم اكبر نسبة ممكنة من الربح.

الثالث: ابقاء ما لهم في متناول ايديهم ليستعملوه متى شاؤوا.

واوضح ان الاستثمار الذي تجتمع فيه هذه الميزات الثلاث، هو الاستثمار المثالي.

بيد انه من النادر ان تجتمع سلامة رأس المال مع الدخل المرتفع والسيولة التامة في استثمار واحد.

فالاستثمارات المختلفة تملك هذه المزايا بنسب متفاوتة.

الاستثمار العقاري وسيلة استثمارية اولى، ذلك لان العقار بانواعه كان ولم يزل احد المقومات الاساسية للثروة. وهو افضل في مجالات الاستثمار الموجودة.

والمميزات التي تجعل من العقارات استثمارا محمودا ومرغوبا كثيرة، منها:

١ - كون العقار ثابتا جامدا، وهذا يُضفي عليه صفة الدوام.

٢ - ان العقار بدوامه افضل مأوى امام موجات التضخم المالي.

٣ - ان العقارات خاصة عندما تستثمر وتؤجر تُدّر مدخولا سنويا الى

جانب ارتفاع قيمتها .

٤ - إن امتلاك العقار يولد في النفس بهجة .

والاستثمار في الاسهم وسيلة استثمارية ثانية . وحسنات الاستثمار في الاسهم كثيرة ومنها :

أ- الازياد التلقائي في قيمة الاسهم .

ب- انها تقدم عائدا نقديا نتيجة توزيع ارباح الشركة على المساهمين .

ج- كون الاسهم استثمارا سائلا ، اي بالامكان بيع الاسهم في اية لحظة وتحويلها الى سيولة نقدية .

د- ان الانسان يمكنه الدخول في مجالها برأسمال صغير نسبيا .

والوسيلة الاستثمارية الثالثة هي الاستثمار في السندات . حيث تعتبر السندات رمزا للاستثمار الامين المتين الذي تلجأ اليه رؤوس اموال المسنين المتقاعدين ، فتحافظ عليها وتقدم لهم دخلا منتظما يعيشون منه .

والسندات - كما يقول زاهر صلاح الدين المنجد في كتابه الرائع «كيف تستمثر اموالك» : تلاقي رواجا كبيرا بين المستثمرين المحافظين ، لانها تقدم لهم مزايا فريدة لا يجدونها في غيرها .

ومن ذلك :

(١) الدخل الجاري المضمون .

(٢) ضمان سلامة رأس المال المستثمر .

(٣) اختيار السندات لا يتطلب من المستثمر البحث والتمحيص الذي تتطلبه الاسهم .

والاستثمار في الذهب والفضة وسيلة استثمارية رابعة . . وذلك لان خصائص الذهب عديدة ومنها :

١) ان الذهب متين يدوم ويصعب اتلافه .

٢) ان الذهب قابل للتجزىء والتقسيم بسهولة .

٣) ان الذهب خفيف يسهل نقله .

٤) ان الذهب افضل صديق وانجع وسيلة لتأمين الحاجات في فترات الاضطراب الامني والانهيار الاقتصادي .

واستثمار التحف الفنية القديمة نوع خامس من انواع الاستثمار .

وقد اعتبر اقتناء التحف الفنية على اختلاف انواعهاعلى مر العصور من علامات التمدن والحضارة والذوق الرفيع والاحساس المرهف .

ومزايا الاستثمار في التحف كثيرة ، ومنها :

أ) ما يشعر به هواة جمعها من لذة الامتلاك لاعمال فنية فريدة .

ب) ما يستفيده المستثمرون من ارتفاع اثمانها ، نظرا للاقبال عليها والطلب لها ، مع قلة عددها وصعوبة الحصول عليها .

وقد اضاف بعض الباحثين وسائل استثمارية اخرى مثل : الاستثمار

في الجواهر والحجار الكريمة، والادخار والودائع وصناديق الاستثمار في الاسواق المالية، والمضاربة في اسواق السلع.

ومهما تعددت انواع الاستثمار ووسائله فان المقصود الاول منها كلها هو زيادة رأس المال والمحافظة عليه. والاستثمارات تحقق هذه الاهداف المرسومة لها بدرجات متفاوتة.

فبعض الاستثمارات سائلة كالاسهم تُحوّل الى عملة نقدية بكل سهولة، ولكن غيرها كالعقار جامد يصعب بيعه. فيطول تحويله الى النقد. ومنها الاستثمارات التي تتآكل قيمتها وتضعف قوتها الشرائية تحت وطأة التضخم كالسندات في حين ان الذهب والتحف على العكس تزداد قيمتها في فترات التضخم.

والفروق بين هذه الانواع من الاستثمار مهمة لانها هي التي تؤثر في اتخاذ قرار الاستثمار، واختيار الوسيلة المناسبة، ولذلك فان معرفتها ضرورية لكل مستثمر.

اذ ان الناس متفقون على ان الاستثمار هو الطريق الاكثر ضمانة وسلامة لتنمية المال.

بيد ان الاستثمار قد يصبح مرضا مزمنا كالادمان، عند بعض المستثمرين الذين انعم الله عليهم بالاموال.

فتصبح حياتهم عندئذ مقتصرة على عد نقودهم وتفقد عقاراتهم، وملاحقة اسهمهم، ورعاية سنداتهم، والتفكير في زيادة اموالهم..

فيتحولون عبيدا للمال.

ان السعادة هي في القناعة وراحة البال والعافية والبعد عن الطمع وليس في القناطير المقنطرة من الذهب والفضة. وقديما قيل: القناعة كنز لا يفنى.

يقول عز وجلّ: ﴿**ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك**﴾ وذلك بعد قوله سبحانه: ﴿**وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة**﴾ صدق الله العظيم..

اللغة الاقتصادية للخصخصة:

يعّد مصطلح الخصخصة أكثر المصطلحات المثيرة للجدل خلال العقد الماضي.

إن الخصصة اتجاه ايجابي بنّاء وفعّال للتعامل بقوى السوق في النشاط الاقتصادي وتأكيد المبادرة الفردية كأساس للتطوير والابتكار والإبداع.

وتعد الخصخصة وسيلة واداة مهمة من أدوات الإصلاح الاقتصادي الذي من خلاله يستعيد الاقتصاد حيويته وفاعليته عن طريق احياء دور وروح المبادرة الفردية والمنافسة بين قوى الانتاج والعمل في الاقتصاد الوطني.

إن الخصخصة في مفهومها العام تعني نقل ملكية المنشآت الاقتصادية

العامة والحكومية أو إدارتها من القطاع العام والحكومي إلى القطاع الخاص.

ولذا، تعمل الخصخصة على تحقيق حرية الأفراد وتوسيع وإتاحة الفرص الاستثمارية لهم بحرية.

وللخصخصة مزايا متعددة منها:

١- تعمل الخصخصة على تحقيق التوظف الكامل للعمل والموارد الانتاجية المتاحة بالدولة.

٢- تتيح الخصخصة اكتشاف موارد انتاجية جديدة واستعمالات جديدة للموارد الانتاجية الحالية ورفع اقتصاديات تشغيل الموارد المتاحة في المجتمع.

٣- تتيح الخصخصة رفع الكفاءة الاقتصادية لوحدات النشاط الاقتصادي عن طريق ترشيد ممارسة هذا النشاط بتخفيض التكاليف الانتاجية والبيعية والتسويقية.

٤- تتيح الخصخصة مضاعفة القوة الشرائية لأفراد المجتمع عن طريق ما تتيحه من زيادة متوالية ومتدفقة في الدخول.

٥- تؤدي الخصخصة إلى زيادة قدرة المجتمع على الاستثمار وعلى التنمية الذاتية المتواصلة مع زيادة الفائض الاقتصادي والتراكم الرأسمالي.

٦- تساعد الخصخصة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وعلى التنمية

الذاتية للمجتمع، وعلى إحداث استقرار اقتصادي ومنح استثماري أفضل.

يقول د. محسن الخضيري في كتابه «الخصخصة»: إن الخصخصة أداة فعالة للإصلاح المالي، لها انعكاساتها على السياسات المالية والنقدية للدولة، وللمؤسسات ذاتها، فهي تساعد على تخفيف العجز في الموازنة العامة للدولة، وفي الوقت ذاته تحقّق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وترفع من ربحية، ومن ناتج تشغيل واستغلال هذه الموارد، مما يعمل على زيادة الدخل الوطني والفردي، ويبعد شبح الفقر والجهل والمرض.

وتستند الخصخصة إلى عدة مبرّرات، منها:

(أ) أن القطاع الخاص قائم ومستمر على المبادرة سواء الفردية أو الجماعية المنظمة.

(ب) أن القطاع الخاص أكفأ في إدارة نشاطه الاقتصادي.

(ج) أن القطاع الخاص أقدر على تحفيز العمال وإيجاد الدافع لديهم على زيادة الانتاج وتنمية أدائهم.

(د) أن القطاع الخاص بما يحققه من أرباح وعوائد على الاستثمار يُوجد لدى الأفراد الحافز والدافع على الادخار.

(هـ) أن الاتجاه إلى القطاع الخاص وتحويل ملكية المشروعات العامة إلى الأفراد يؤدي إلى زيادة الطاقة الوطنية والقدرة المحلية على

الاعتماد على الذات، وعدم اللجوء إلى المصادر الخارجية للتمويل.

ولذا، تهدف الخصخصة إلى إعادة هيكلة شركات القطاع العام من الناحية الفنية وذلك بتوفير المعدات الانتاجية والخبرات الفنية والمهارات الإدارية والقوى البشرية المدربة.

وتهدف الخصخصة إلى إعادة هيكلة شركات القطاع العام اقتصادياً لتصبح الشركات قادرة على تحقيق معدل عائد اقتصادي مناسب من خلال تفاعل عوامل الإنتاج المتاحة للشركة في ظل نظام تشغيل اقتصادي.

وتهدف عملية الخصخصة أيضاً إلى تصحيح الهياكل المالية لشركات القطاع العام لتصبح هياكل متوازنة.

إن النظرة الموضوعية للخصخصة تؤكد أنها ليست العلاج السحري لكل الأمراض الاقتصادية وغير الاقتصادية المزمنة، ولكنها مازالت تؤكد أنها بعض علاج وليست كل العلاج.

ومن ثم، تحتاج الخصخصة لمجموعة العوامل المساعدة لمعالجة الاختلالات المترتبة والمتولدة عن برنامج الخصخصة، حتى يمكن أن تحدث أثرها في رفع مستوى الأداء الاقتصادي.

اللغة الاقتصادية للعولمة

يتم في أغلب الأحوال تناول العولمة كظاهرة اقتصادية، تتحدد خصائصها في بروز الاسواق العالمية للسلع ورؤوس الأموال، وفي ايجاد نظم الانتاج المدمجة. لكن العولمة تتطلب وجود عناصر مجتمعة أكثر شمولا لا تقتصر على البعد الاقتصادي وحده.

فالعولمة تعمل على انتقال الأفكار والمعلومات والأمراض والمشكلات الاجتماعية، لكن أثرها الحاسم يتمثل في كونها تعمل على انتاج الهويات والمؤسسات العابرة للحدود القومية.

وبشكل عام، فإن عملية العولمة تقدم المظاهر نفسها في المكان الذي تتبدى فيه، بما ان كوكب الأرض ليس «كّلاً» واحداً كما يريد لنا بعض المنظرين والمفكرين أن نتصور.

ومع ذلك، لم تعمل العولمة على إيجاد عالم موحد، فهي ليست مرادفا لتعبير «عالم واحد». بل هي تتجه أكثر فأكثر إلى ايجاد نظام متشابك لعوالم متصلة أي مرتبطة فيما بينها.

وبالشكل نفسه، فالعولمة الثقافية لا تنتج ثقافة عالمية، ولكنها تنتج بالأحرى كوكبا تختلط فيه الثقافات، وتتعايش أو تتصارع..

وفي المقابل، نجد الشيء نفسه بالنسبة للانترنت. فشبكة الاتصالات العالمية عملت على توالد اسواق «الغش»، واسواق الجماعات الصغيرة.

فلم تعد العولمة ـ بناء على ما سبق ـ تحديا اقتصاديا أو سياسيا أو تقنيا، ولكنها تمثل بالاضافة الى ذلك تحديا للفكر الانساني عامة وبالتالي هي تحد للتعلم والتربية والثقافة والفكر.

وعليه، فإن من واجبات النظرية التربوية ان تلتفت باهتمام إلى آثار العولمة على تلك الجوانب الفكرية الانسانية.

ومن ثم، يجب ألا نتخيل العولمة على انها لعبة نتيجتها ايجابية بالقطع. فالسوق العالمية لا تمحو الفوارق بين الدول. وتفاعل البلدان المختلفة لا يأتي بالضرورة بالسلام. فهي تعني انه في حالة المنافسة، لن يكون هناك منتصر حقيقي.

ولا يتردد بعض المفكرين في النظر الى العولمة باعتبارها نوعا من النهضة. يقول جورج تادونكي: احد الجوانب الأكثر ظهورا للعولمة هي سرعة انتشار النماذج الثقافية الخارجية التي عملت على نقل المظاهر الديمقراطية.

وعلى الرغم من الثورة المعاصرة في المواصلات والاتصالات، والتقدم المحسوس الذي احرزته عملية تحرير التجارة العالمية على مدى العقود الثلاثة المنصرمة، فإن الاقتصاديات الوطنية لا تزال معزولة عن بعضها بعضا بدرجة كبيرة. وتتضمن هذه العزلة حقيقة مهمة أكدها الباحث الاقتصادي بول كروجمان وهي ان العولمة ليست هي السبب فيما تعانيه غالبية الحكومات في الغرب الصناعي المتقدم من متاعب ومشكلات، بالقدر الذي يتصوره الناس عموما. يقول داني رودريك:

ان الفرضية القائلة: إن الاقتصادات المحلية اصبحت غارقة في سوق عالمية موحدة عديمة الملامح، فرضية غير صحيحة.

كما ان المخاوف المثارة من جراء اساسيات العولمة بدت في الظهور العلني أكثر فأكثر فبينما تزيد العولمة الطلب على الانفاق الاجتماعي فإنها «أي العولمة» تتسبب في الوقت نفسه في الحد من قدرة الحكومات على التجاوب الفعال مع هذه الطلب. ويترتب على ذلك انه كلما تتعمق العولمة يتآكل الاتفاق الانفاق الاجتماعي المطلوب للابقاء على الاسواق المحلية مفتوحة امام التجارة العالمية.

ومن ثم، فإن السؤال المطروح هو: كيف يمكن تخفيف التوتر بين العولمة من جانب، والضغوط المبذولة لتقليل المخاطر من جانب آخر؟. ذلك. انه اذا غفلنا عن إدراك الدور الحيوي الذي لعبه الانفاق الاجتماعي في التوسع التجاري، وتركت شبكات الرعاية الاجتماعية لتذوي، فإن ذلك سيؤدي الى تآكل الانفاق المحلي المحبذ للاسواق المفتوحة.

إن التوترات التي يمكن ان تحدثها العولمة باستمرار توترات حقيقية، بيد انها توترات دقيقة، والمصطلحات المتداولة في النقاش الدائر حولها لا تساعد كثيرا على فهمها. فعبارات مثل «منافسة الأجور المنخفضة» و«تمهيد ساحة اللعب» و«السباق نحو القاع» ليست إلا عبارات مضللة، غالبا ما تتسبب في ان يسيىء الناس فهم القضايا الحقيقية. ان الحاجة ماسة الى لغة نقاش أكثر ذكاء وأقدر على التعبير عن الاختلافات وعن

المعاني التي لا تزال غير واضحة.

جاء في كتاب «عالم واحد. جاهز أم غير جاهز ـ المنطق السحري للرأسمالية العالمية» لمؤلفه وليم جريدر: إن التوسع العالمي للأسواق يضعف التماسك والترابط الاجتماعي، ويفضي الى أزمة اقتصادية وسياسية كبرى.

ومع ذلك، يجب ألا نفزع من العولمة، كما يجب ألا نأخذها مسلمة، فالعولمة تفتح آفاقا وتتيح فرصا لأصحاب المهارات والمؤهلات لتمكنهم من الحركة والازدهار في الاسواق العالمية كذلك يمكن ان تساعد العولمة الدول الفقيرة على الإفلات من قبضة الفقر.

بيد ان للعولمة، من الجانب الآخر ضغوطا لخفض أجور العمال غير الفنيين في الدول الصناعيين المتقدمة، وتفاقم الاحساس بتناقص الأمان الاقتصادي، وتعرض اشكالا من النظم المجتمعية للخطر، وتضعف مظلات الضمان الاجتماعي.

ان اسبابا وجيهة تدعو الى القلق من مستوى الجدل الدائر حول العولمة، فالمحبذون للتوحد العالمي يقفون ضد خصوم العولمة باعتبارهم حمائيين أي من دعاة رفع الضرائب على الواردات لحماية الانتاج المحلي، ولا يفهمون مبدأ الميزة التفاضلية وقوانين التجارة ومؤسساتها.

بينما يعمد منتقدو العولمة من الجانب الآخر الى اتهام الاقتصاديين وخبراء التجارة بضيق الأفق التكنوقراطي، ويرون ان الخبراء الاقتصاديين مفتونون بالنماذج الاقتصادية الغربية التي يبتدعونها، ولا

يجيدون التعامل مع الحركة الواقعية للعالم.

وحصيلة الجدل لا يعود ان يكون كثيرا من المشادات العدائية، وقليلا مما يمكن ان يتعلمه أحد، من كلا الجانبين.

وسيستمر الجدل حول «العولمة» وستبحث اسئلة عديدة عن اجابات سديدة، ومن مثل: هل العولمة، كما يعتقد غالبية الباحثين الاقتصاديين وكثير من صانعي السياسات، مصدر للنمو والازدهار الاقتصادي؟ أم هي خطر على الاستقرار الاجتماعي والنظام البيئي؟. وهل حققت العولمة تقدما كبيرا الى الدرجة التي اصبحت فيها الدول الوطنية عاجزة بالفعل عن ترتيب شؤونها الاقتصادية واستخدام ادواتها السياسية لدعم برامجها الاجتماعية؟. وهل نقل الانشطة الصناعية إلى بلاد العمالة الرخيصة يتسبب في اضعاف القوة الشرائية العالمية، ومن ثم يوجد فائضا سلعيا يمتد من السيارات إلى الطائرات؟.

وختاما أقول: رغم ما قيل قديما ويقال حديثا وسيقال مستقبلا، فإن العولمة ربما لا تكون إلا احد المصطلحات العالية الرنين التي ليس لها كل هذه النتائج!!!!!.

اللغة الاقتصادية للفقر

إننا نعيش في عصر الفقر العالمي مع ظهور المجاعات على نطاق واسع ومع عودة الأوبئة الفتاكة وانهيار القطاعات الإنتاجية في البلدان وضمور برامج الرعاية الصحية والاجتماعية فيها.

وللأسف فإن هناك محاولات من الوكالات الدولية الكبرى الثلاث (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية) لتشويه الحقائق والتلاعب بالبيانات وبمعايير الفقر من أجل تقديم صورة أفضل للعالم.

بدأت عولمة الفقر في العالم الثالث متزامنة مع حدوث الهجمة العنيفة لأزمة الديون.. وقد امتدت منذ التسعينات لتشمل جميع المناطق الأساسية في العالم.

كما انتشرت المجاعة وطالت جانباً كبيراً من السكان في العالم. فحسب تقدير الأمم المتحدة فإن ٢٣ مليون إنسان في القرن الإفريقي فقط معرضون في الواقع لخطر المجاعة. يقول مايكل تشود سادوفسكي: تتفق الدول السبع الكبرى والمؤسسات الدولية بما فيها البنك الدولي على انكار المستويات المتزايدة للفقر العالمي الناشيء عن عمليات الهيكلة الاقتصادية، ويتم اخفاء الحقائق الاجتماعية والتلاعب بالاحصاءات الرسمية. كما تقلب المفاهيم الاقتصادية رأساً على عقب.

يحدد البنك الدولي - وبعيداً عن المفاهيم والمناهج التقليدية

الاقتصادية المتعارف عليها لقياس الفقر ـ يحدد بشكل اعتباطي عتبة الفقر بدولار في اليوم، ويضيف فئات السكان ذات الدخل الفردي الذي يزيد على دولار واحد في اليوم على أنها غير فقيرة.

إن مقياس دولار في اليوم لا يستند إلى أساس منطقي. ففئات السكان في البلدان النامية التي يصل دخلها الفردي إلى دولارين أو ثلاثة دولارات أو حتى خمسة دولارات في اليوم، ما زالت تعاني الفقر، وعدم استطاعتها تغطية النفقات الأساسية على الغذاء والمأوى والصحة والتعليم.

عندما تتحدد عتبة الفقر بدولار في اليوم يصبح تقدير مستويات الفقر العالمي والوطني مجرد مسألة حسابية، وتحسب مؤشرات الفقر بطريقة آلية ابتداء من فرضية الدولار في اليوم، ومن ثم تدرج المعلومات ضمن جداول جذابة تبين تراجعاً في مستويات الفقر العالمي مع حلول القرن الواحد والعشرين.

وهذه التنبؤات المتعلقة بالفقر تستند إلى نسبة مفترضة من النمو في الدخل الفردي الذي يتضمن انخفاضاً مساوياً له ومتماشياً معه في مستويات الفقر.

إن الإطار الذي بني على فرضية دولار في اليوم ليس له أي معنى، لأنه ابتعد عن دراسة وقائع الحياة الفعلية فمع غياب دراسة النفقات المنزلية على الطعام والمأوى والخدمات الاجتماعية والصحية، يصبح تقدير مؤشرات الفقر في الإطار الذي وضعه البنك الدولي مجرد مسألة

حسابية.

واستناداً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فإن التقدم في عملية التخفيف في الفقر عبر القرن العشرين مميز. ولذا استند مؤشر الفقر البشري التابع لبرنامج الأمم المتحدة إلى الأبعاد الأكثر أهمية للفقر وهي قصر العمر وغياب التعليم الأساسي وعدم القدرة على استخدام الموارد العامة والخاصة.

بيد ان تقديرات برنامج الأمم المتحدة للفقر البشري تعتبر نموذجاً أكثر تشويهاً من ذلك النموذج الذي قدمه البنك الدولي. ذلك ان تقديرات البرنامج لا تتوافق مع الحقائق المتعلقة بمستوى البلد المعني، والتقديرات الوطنية للفقر.

إن المعايير المزدوجة هي الطاغية الواضحة في عملية قياس الفقر، فمعيار البنك الدولي بمقدار دولار في اليوم ينطبق فقط على الدول النامية، حيث لا يعترف البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بوجود الفقر في أوروبا وأمريكا.

وأكثر من هذا، فإن مقياس دولار في اليوم يناقص أصول البحث الثابتة التي تستخدمها الحكومات الغربية والمنظمات الحكومية فإن تعريف الفقر في البلدان المتطورة وقياسه.

حيث تعتمد طرق قياس الفقر في الغرب على المستويات الدنيا للنفقات المنزلية المطلوبة للانفاق على الطعام والملبس والمسكن والصحة والتعليم.

وحقيقة الأمر فإن برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يقومان بمقارنة بين مستويات الفقر بين الدول المتطورة والدول النامية.

إن الانخفاض العالمي في مستويات المعيشة ليس نتيجة ندرة الموارد الإنتاجية كما كانت عليه الحال في فترات تاريخية سابقة، ففي الواقع حصلت عولمة الفقر خلال فترة تقدم تقني وعلمي سريعين.

ففي حين أسهم التقدم العلمي في زيارة الطاقة الكامنة للنظام الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات الأساسية، إلا ان المستويات الواسعة للإنتاجية لم تترجم إلى تخفيض مماثل في مستويات الفقر العالمي.

وختاماً أقول: إن التلاعب بأرقام الفقر العالمي تعيق المجتمعات الوطنية عن فهم نتائج المسار التاريخي الذي ابتدأ في بداية الثمانينات مع هجوم أزمة الديون. وقد غزا هذا الوعي الخاطئ جميع ميادين الحوار والنقاش، وبدورها فإن قلة التبعد الفكرية لعلم الاقتصاد والسائد تعيق فهم الأعمال الحقيقية للرأسمالية الكونية وأثرها المدمر على سبل عيش ملايين الناس.

وللأسف فإن المؤسسات الدولية سارت وحذت مؤيدة الخطاب الاقتصادي السائد نفسه دون تقييم لتأثير عملية الهيكلة الاقتصادية على المجتمعات الوطنية. والتي تؤدي إلى انهيار المؤسسات وإلى تزايد حدة الصراع الاجتماعي.

اللغة الاقتصادية للديون

يعيش عالم اليوم ظلماً اقتصادياً متعدد الأشكال والألوان، حيث ان ٧٥٪ من دخل العالم تتركز في يد ١/ ٤ سكان العالم، في حين يتبقى ٢٥٪ فقط لبقية دول العالم الفقير.

إن الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه بعض الدول الإسلامية، لم يتبعه استقلال اقتصادي بل اتسمت معظم العلاقات الاقتصادية الدولية بالتبعية بين دول المركز ممثلة في الدول المتقدمة، ودول المحيط ممثلة في الدول النامية، وتشكل الدول الإسلامية الجزء الرئيسي من الدول النامية، في اطار ما عرف بالعلاقة بين الجنوب الفقير والشمال الغني.

وتعتبر مشكلة الديون من أخطر مشكلات العالم المعاصر، فقد بلغت هذه الديون ١,٤ تريليون دولار حسب ما أعلن في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن.

ويتخوف كثير من المراقبين أن تكون الديون الرهيبة على العالم الثالث سلاحاً لاستعمار جديد فالتاريخ يعيد نفسه من جديد.

وقد شبهّت شريل بيبار مشكلة الديون بنظام العبودية، حين قالت: ان بالامكان مقارنة نظام الديون العالمي، بنظام العبودية، إذ لا يستطيع العامل في النظام العبودي أن يترك العمل لدى رب عمله، لأن هذا الأخير يؤمن له السلفات الضرورية لشراء بضائع باهظة الثمن من مخزن الشركة لتكملة أجوره الزهيدة. وهدف رب العمل ـ الدائن

التاجر هنا، ليس استرداد الدَّين مرة واحدة ولا تجويع العامل، إنما إبقاء العامل مرتبطاً به بصورة دائمة عبر ديونه.

إنّ هذا النظام العبودي نفسه، يسود على المستوى الدولي، فالبلدان المستقلة حديثاً، نجد أن ديونها وعجزها الدائم عن تمويل حاجاتها الراهنة تجعلها مرتبطة إلى الدائنين برباط صارم.

وإذا ظلت هذه البلدان النامية ضمن هذا النظام فإنها محكومة بالتخلف الدائم، وبتنمية صادراتها لخدمة المشروعات المتعددة القوميات، وعلى حساب التنمية لتأمين حاجات شعوبها.

حقيقة الأمر فإن هناك عدداً كبيراً ومتشابكاً من العوامل التي أدت إلى هذه الديون الرهيبة على الدول النامية، منها: هروب رؤوس الأموال للخارج وانخفاض صادرات الدول النامية، والتسلح والإنفاق الضخم على الأغراض العسكرية، والاقتراض غير الرشيد.

إذ يعد هروب رأس المال على نطاق واسع عاملاً مهماً من العوامل التي ساهمت في زيادة حدة أزمة الديون في العالم الإسلامي. إن كميات كبيرة من أموال العالم الإسلامي تستثمر في العالم المتقدم، وتقدّر بما لا يقل عن ٧٠٠ مليار دولار.

ولذا، وصف فيلي برانت التدفق السنوي للأموال من البلدان المدينة (النامية) إلى البلدان الدائنة (المتقدمة) بقوله: انها بمثابة نقل دم عكسية من المريض إلى الطبيب.

وتذكر بعض الدراسات أن أكثر من ٩٥٪ من الحروب والصراعات مسرحها العالم الثالث.

كما أشار تقرير التنمية في العالم أنّ الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج الوطني الاجمالي بلغ أعلى معدلاته في العالم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أي في العالم الإسلامي.

ومن المفارقات المؤلمة أن ثمن صاروخ واحد عابر للقارات يمكن أن يزوّد ٥٠ مليون طفل يتضورون جوعاً في افريقيا وآسيا وأمريكا بالغذاء، ويشيّد ٦٥ ألف مركز طبي، و٣٤ ألف مدرسة ابتدائية وثمن غواصة ذرية تشيد ٤٠ ألف مسكن شعبي، وثمن طائرة قاذفة نووية يمكن أن يقيم ٧٥ مستشفى سعة الواحد منها مائة سرير.

وفي المقابل فإن العالم ينفق على التسلح مبلغا أكثر من ٥٠٠ مليون دولار كل ٢٤ ساعة، والعجيب المؤسف أن ثلاثة أرباع هذه الأسلحة تشتريها دول العالم الثالث.

أما الاقتراض غير الرشيد فقد أدى بالمستدينين إلى استخدام الأموال بتهور شديد، والأسوأ أن تستقرض الدولة الأموال لتودعها في مصارف سويسرا أو غيرها ويُحرم الشعب من خيراتها. يقول برنارد لويس: إن الشيء الذي لم يتغير خلال قرن من الزمن، رغم كل التغيرات التي حصلت هو جهل المستدينين وجشع الدائنين.

وقد نتج عن هذه الديون الرهيبة آثار خطيرة على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وكذا على الاستقلال الاقتصادي، من حيث تزايد

أعباء خدمة الديون الأجنبية على فاعلية نقل الموارد الحقيقية للبلاد النامية، وإضعاف القدرة على الاستيراد، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم، وإضعاف معدل الادخار المحلي، وخضوع البلدان النامية لتوجيهات المنظمات الدولية وتوجهاتها.

يقول عبد سعيد عبد اسماعيل في كتابه «أزمة المديونية الأجنبية في العالم الإسلامي»: إن استمرار ظاهرة المديونية سيؤثر عكسياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدى الطويل لهذه الدول (النامية)، باعتبار أن هذا العجز يشكل نزيفاً مستمراً في امكانات الدول النامية وقدراتها المادية.

وعلى الرغم من المقترحات الدولية والاقليمية والمبادرات الحكومية والحلول الاقتصادية إلا أن علاج ظاهرة الديون في العالم الإسلامي يبدو أنه أصعب مما يعتقد.

بَيْدَ أن العالم الإسلامي لو طبّق قواعد الاقتصاد الإسلامي وأحكامه في جميع تعاملاته الاقتصادية الداخلية والخارجية، فإنه لا يحتاج إن شاء الله - إلى قروض ربوية، ولا معونات مشروطة بشروط مجحفة، ولا مزيد من الضرائب ولن تصل ديونه - إن وجدت أصلا إلى هذه الأرقام الفلكية..

اللغة الاقتصادية للنفايات

ذكر الناقد الاجتماعي فانس باكار في كتابه «صانعو النفايات» إن المؤرخين قد يشيرون إلى وقتنا هذا بأنه عصر نَبْذ النفايات.

إن كثيرا من المواد الخام التي تدخل في الاقتصاديات الصناعية تخرج من الطرف الآخر كنفايات. ورغم أن النفايات أو القمامة ليست أكبر ولا أخطر فئة من فئات المواد المبدّدة في الدول الصناعية، إلا أنها بالتأكيد مؤشر للتبذير.

كما أن السلع التي تؤول في نهاية الأمر إلى قمامة يُسهم في الكثير من النفايات الأخرى التي تولّدها المجتمعات الصناعية. فعلى حين يبدو أن كثافة استعمال المواد تتناقص في الانتاج الصناعي، إلا أن التنامي المستمر في تولّد النفايات الصلبة يوضح أنه يتزايد على الأرجح في قطاع السلع الاستهلاكية. وعلى ذلك فالمجتمعات التي ترغب في تحسين الكفاية الاجمالية لموادها قد يكون من الأفضل لها أن توجّه عنايتها إلى خفض ناتجها من القمامة.

والأكوام المتراكمة من القمامة تكاد تكون سمة مميزة لكل دول السوق الصناعية وفي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أوضحت ١٤ من الدول الأعضاء التي لديها بيانات متاحة أن هناك زيادات في تولد النفايات الصلبة للفرد الواحد.

يقول جون يونج: التصنيع والنمو الاقتصادي لم يؤديا إلى حدوث زيادات في القمامة فحسب، بل وإلى تغيرات في خصائصها.

وعلى حين يظّل الورق والكرتون عادة هما أكبر مكونين لنفايات البلديات الصلبة في الدول الصناعية، فإن أنواعاً أخرى من النفايات تتزايد بسرعة أعلى فالألمنيوم والبلاستيك ومواد أخرى جديدة نسبياً يتزايد إحلالها محل المواد التقليدية مثل الزجاج، والفولاذ والألياف الصناعية.

كذلك فإن كثيراً من السلع الاستهلاكية الحديثة تحتوي على مواد سُمّية قد تثير مشكلات في التخلص منها، فالبطاريات الكهربائية تحتوي على فلزات ثقيلة مثل الرصاص والزئبق، والمكانس الكهربائية المنزلية والمبيدات الحشرية، تحتوي غالباً على كيماويات خطرة.

وتتفاوت مقادير القمامة الناتجة تفاوتاً واسعاً في أنحاء العالم. وتوضح بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنوات منتصف الثمانينات أن الفرد الأمريكي والكندي يولّد من القمامة ضعف ما يولّده الفرد في أوروبا الغربية أو اليابان.

وتكمن أعظم هُوّة في تولّد القمامة بين العالمين الصناعي والنامي. ورغم أن القمامة لا تنفرد بها الدول الغنية، إلا أنها تتولد هناك على نطاق مختلف.

وفي الدول النامية، نجد أن النفايات ترف لا يتاح إلا للأقلية الثرية. وإعادة الاستعمال وإعادة الدوران أسلوبان للحياة، والكثيرون يعيشون على النبش في قمامة الأغنياء بحثاً عن فُتات قيّم.

ويتشارك كثير من الدول الصناعية في انتهاج تصّرف رسمي تجاه

القمامة، يُسمى تسلسل إدارة النفايات. ويتضمن ذلك قائمة من الخيارات الإدارية ترتب فيها الأولويات: الخفض من المنبع أي تجنب توليد القمامة، وإعادة الاستعمال المباشر للنواتج وإعادة الدوران، والحرق، ثم استخدام المقالب كملاذ أخير. ويُقرُّ برنامج البيئة هذا التسلسل كما تُقرّه جماعات المواطنين وكثير من قادة الصناعات.

وللأسف، فإن الممارسة قد سارت في اتجاه مضاد تماماً للمبدأ. فمعظم الحكومات تُواصل التركيز على الإدارة بدلاً من خفض النفايات. وعندما تواجهها أزمات النفايات، فإنها تجنح إلى تمويل خيارات إدارة النفايات بنسبة عكسية لموضعها في التسلسل، حيث ترقى درجة إلى أعلى على السلم، من استخدام المقالب إلى الحرق.

وتوجد مفاهيم خاطئة حول طبيعة الحرق (حرق المخلفات) إذ يشار إليه عادة بوصفه صورة من صور إعادة الدوران وبديلاً لاستخدام المقالب. وهو ليس أيا منهما إذا توخينا الدقة التامة فالحرق يمكن أن يقلل من مقدار المواد التي تتطلب تخلصاً نهائياً وأن يسترجع بعض الطاقة إلا أنه لا يسترجع المواد أو يُغني عن الحاجة إلى المقالب.

والخلاصة، فإن المسار السلس للمواد يتيح للمجتمعات فرصة لحل مشكلات القمامة دون وجود مخاطر بيئية جديدة. إنه ينقلنا تجاه الهدف المرتجى، وهو كما وصفه شوماخر: أقصى درجة من الرفاهية بأقل قدر من الاستهلاك.

اللغة الاقتصادية للصحة

يلجأ الانسان الى الحفاظ على حياته ويقبل على كل الأساليب التي تطيلها، وذلك باتباع الطرق الوقائية المختلفة على مستوى فردي وجماعي.

ومن المعلوم أن المرض يشل قوى الانسان إن لم يقض على حياته، بالاضافة الى النفقات التي يتكبدها المصاب وكمية الانتاج الضائعة بسبب الانقطاع عن العمل.

فمن الناحية المادية، فإن النفقات الطبية تلتهم جزءاً لا بأس به من نفقات الفرد التي قد يقتطعها المرء أحياناً من نفقات الغذاء ليشتري الأدوية اللازمة، علماً أن تكلفة معالجة المرض تتزايد في الارتفاع من جراء الاكتشافات العلمية وما نجم عنها من أجهزة معقدة لكشف وتشخيص ومعالجة المرض وتركيب الدواء.

ومن ناحية الانتاج، فمن المعروف أن نفسية المريض غير الطبيعية تؤثر على سير العمل وتقلل كمية انتاجه، كذلك الغياب عن العمل بسبب المرض يمنع الشخص من القيام بالعمل وبالتالي عدم الاستفادة من قواه العقلية والجسدية وامكاناته المختلفة.

واذا اعتبرنا أن العنصر البشري هو العنصر الحركي الفعال لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن غيابه سوف يعوق ويؤخر انجاز ما هو مطلوب منه.

لهذا يعتبر رفع المستوى الصحي للسكان هدفاً أساسياً يتوجب الوصول اليه سواء من أجل تأمين الرفاهه للفرد أو لرفع انتاجية العمل.

إن الطبيعة المزدوجة للصحة وسيلة وغاية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد لتؤكد ضرورة توفير الاعتمادات المالية الكافية، بحيث تكون قادرة على النهوض بالخدمات والبرامج الصحية، وكذا قادرة على معالجة أية مشكلات صحية جديدة قد تظهر في المستقبل.

إذن:

ما هو الاقتصاد الصحي؟ هل هو فرع جديد من الطب، أم في العلوم الاقتصادية، أم مزيج من الاثنين، أم هو علم خاص ومميز؟ وبماذا يهتم بالاقتصاديين أم الأطباء، بالاحصائيين أم المختصين، بعلوم الرياضيات أم بعلوم الاجتماعيات؟!.

فالصحة تدخل في مجال الطب وهدفها الاغاثة والعناية بالمريض، وذلك بالاستناد الى الأخلاق المهنية للأطباء، أما الاقتصاد فهدفه هو المعرفة الموضوعية للظواهر ذات الارتباط بالاستهلاك والانتاج والتوزيع والموارد على ضوء التكلفة.

ومن ثم، فكيف نجمع بين هذين الاختصاصين المتناقضين ظاهرياً من حيث المفهوم؟!

بداية، ينبغي أن نتذكر تطور المشاكل الصحية، إذ قبل خمسين عاماً

كانت المشاكل الصحية والأمراض، لا تستدعيان النظر اليهما لا من الوجهة الاقتصادية، ولا حتى من الوجهة التي تهم المجتمع، عدا الامراض الوبائية، فلقد كان الطب طباً فردياً.

وفي بداية هذا القرن أصبح الهدف الأساسي هو وضع نظام للتأمين الطبي، وذلك لصالح المعوزين والعاجزين خاصة. والهدف الثاني هو تنمية وتطوير شبكة من المستشفيات والمؤسسات للعناية والوقاية، والتي تسمح بدورها بنشر التقنية الجديدة المعروضة من خلال العلوم الطبية.

يقول د. محمد عبيدو في كتابه المتميز «مدخل الى التخطيط الاقتصادي الصحي»: في أقل من نصف قرن انتقلت المشاكل الصحية من الحيز الفردي الى الحيز الجماعي.

ومن ثم، فينبغي ان نحلل وبأسلوب علمي طبيعة الظواهر ذات الصلة بالاستهلاك الطبي لتكاليف السلع والخدمات المستخدمة في قطاع الصحة وادارة مؤسسات الخدمات التي تتنافس في الحماية الصحية. وهذا هو المبرر الأول لظهور الاقتصاد الصحي.

ويترتب على هذا مبرر ثان، يتمثل في اهمية توفير الموارد الصحية الكافية لتحقيق المشاريع الصحية اللازمة لرفع المستوى الصحي..

إن هناك مجموعتين كبيرتين من الدراسات الاقتصادية الممكن عملها: تلك التي تحاول تحديد القسم الملائم تخصيصه للقطاع الصحي داخل مجموع اقتصاد البلد، حيث نهتم بتحديد معايير الاختيار بين الصحة والقطاعات الكبيرة الأخرى للاستثمار الجماعي كالزراعة

والصناعة والنقل.

ويبدو أنه من المتعذر تنفيذ مثل هذه الدراسة في الوقت الحاضر.

وذلك بسبب غياب وحدة قياس تبين الفوائد ـ التكاليف للاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية. حيث ان الوحدة المالية يصعب استخدامها في نطاق الصحة وخاصة انه لا يوجد سعر للصحة.

أما المجموعة الثانية من الدراسات الاقتصادية فهي تلك التي تحاول تحديد نصيب كل قسم من أقسام القطاع الصحي من مجمل الموارد المخصصة لهذا القطاع ككل.

حيث نهتم بالاختيارات الداخلية الملائم عملها ضمن القطاع الصحي، وهدفها تحديد سلم الافضلية لنماذج مختلفة من الأعمال، فهل نبدأ بالعناية في المستشفيات أولاً أم بالعناية الطبية المتنقلة (كالتلقيح)، أم بالطب المهني المتعلق بحوادث العمل؟ وهل نركز الجهود الصحية لصالح فئة من السكان (كالقوة العاملة مثلاً) أم لفئة أخرى من السكان (كالمسنين). وهنا، نستطيع أن نتساءل على سبيل المثال، كيف توزع الجهود الجماعية بين العناية والوقاية والبحث العلمي الطبي؟!.

ويبدو أن هذه الدراسة أكثر صلابة وعقلانية من الدراسة الأولى التي تهتم بتحديد معايير الاختيار بين الصحة والقطاعات الكبيرة الأخرى.

إن من أهم ما ينبغي مراعاته ما يسميه الاقتصاديون «العقبات»،

ويعني هذا، القيود التي تفرض علينا الوسائل والامكانات الجاهزة من الكادر الطبي، والأدوات، والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ الانشاءات والموارد المالية.

كما أن العقبات التقنية تكون أحياناً أكثر أهمية من المصاعب المالية، مثلاً، كيف يمكن توزيع أكبر قدر ممكن من الخدمات الصحية للمرضى بواسطة عدد محدود من الممرضات، وكيف نفحص اكبر عدد ممكن من المرضى بطريقة معمقة بواسطة عدد محدود من الأطباء؟!.

هذا يعني أن الأمر يتطلب تحليلاً دقيقاً. ولذا، فقد غدا هذا النوع من التحليل أي اختيار الأفضل بواسطة الآلات الحاسبة الالكترونية في يومنا الحاضر أكثر تطبيقاً وعملياً، حيث يسمح بتحديد تطوير المتغيرات الأخرى الأكثر ملاءمة من أجل العائدية والفعالية.

وقد شرعت بعض الدول ببذل جهود مهمة في هذا المجال منذ عدة سنوات، اما بشكل مباشر من قبل الادارات المعنية كوزارة الصحة، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التخطيط، وإما بشكل غير مباشر بأن يعهد بها الى الاقسام المتخصصة في مجال الاقتصاد الصحي ضمن الأكاديميات العلمية (الجامعات)، أو لمراكز البحوث العلمية الوطنية.

ذلك، لأنه اذا كان الانسان هو غاية التنمية ووسيلتها في الوقت نفسه، فإن مراعاة الجانب الصحي لديه تعتبر واجباً أساسياً.

اللغة الاقتصادية لغسيل المخ

يقول فرانسوا دال: في مجالات الدعاية والإعلان لم أكن أؤمن أبدا بفائدة القيام بعمليات غسيل المخ، ولا بفائدة الإعلانات التي تعتمد على إثارة الدهشة أو تخاطب الغرائز.

فقد تعلّم المستهلكون كيف توضع الدعايات في موضعها الصحيح، ألا وهو الموضع الإعلامي فيما يختص بظهور منتجات جديدة أو بإدخال تحسينات إضافية على المنتجات القديمة.

لقد شبّ المستهلك الى مرحلة الرشد. وعلينا لذلك، أن نخاطبه بلغة الراشدين. وبدهي أننا نتكلم عن المستهلك المكتفي، أما لو كان سلوكه قد استبعد الفروق الاجتماعية كلية من تقديره، فإن ذلك يؤدي إلى وجود ظواهر لم تكن تخطر بالبال.

إنّ المشكلة بالنسبة للكثيرين ليست في امتلاك الأكثر، ولكن في تحقيق كيان إنساني أفضل.

وقد وجد المستهلك نفسه، وقد سبقناه إلى التعرّف على أضعف الدوافع والرغبات التي يخفيها، حبيسا بين حلقات متشابكة من المؤثرات تزداد كثافتها باستمرار؟ أو لا يفقد في النهاية المستهلك حريته في الاختيار؟!.

لقد أثيرت مثل هذه التساؤلات في العديد من كتابات الاقتصاديين والاجتماعيين، ووجدت صدى لها في النزاع العالمي حول مجتمع

الاستهلاك كما قد أثارت قلق المصلحين الأخلاقيين، لما لاحظوه من أن الامبراطور «الزبون» ـ على حد قول بونين كاباليه ـ قد استُعبد، وأن عدد المستهلكين الذين يفقدونَ عقولهم أمام أغراء طوفان المواد الاستهلاكية، في ازدياد مستمر.

بَيْدَ أنّ المستهلك ـ بانعدام رشده ـ ليس بالغنيمة السهلة التي كانت تبدو كأنها قد وقعت تحت سيطرة جهاز الانتاج الذي يستغلها لتحقيق مآربه.

إنّ فئة كبيرة من المستهلكين قادرة على الحدّ طواعية من احتياجاتها. وهناك ملاحظة عامة، هي أنّ هناك لحظات استهلاكية، وأجواء استهلاكية تعقبها لحظات ركود نسبي قد تصل إلى حد الانهاك.

ومن أساليب الدفاع التي يلجأ إليها المستهلك هي ظاهرة التباطؤ في قبول المستحدث.

قد يكون المستهلك في بعض الأحيان تافها ـ ولكن من الخطأ أن نعتقد أنه سوف يستمر في التمسك، باستخدام منتجات أو خدمات لم تعد تتناسب أساساً مع توقعاته.

فقد علمتنا التجارب أنّ المنتجات التي لا تؤدي إلا خدمة غير حقيقية لا تبقى في الأسواق طويلاً..

يقول رايموند ديور: إننا نميل بلا شك الى المغالاة في تقدير قوة الاعلانات التجارية ومن السهل أن نقوم بتجربة بسيطة، فعلى مَنْ

يشكو من التأثير المغناطيسي للإعلانات أن يستعرض سريعاً مجموعة الأشياء التي يمتلكها والتي اشتراها، وأن يقول بكل جدّية ما هي نسبة تلك التي اشتراها تحت تأثير ضغط إعلاني.

ومن المؤكد أنّ المستهلك قد وهب وسائل دفاع طبيعية أكثر عدداً، وأكثر كفاية مما يدعو إليه كتّاب معينون، إنّ التغلب عليه وغزوه لمهمة لا تكفي استعراض القدرات الاقتصادية، والاستخدام المنظّم لوسائل الإعلام لضمان كسبها، الحقيقة أنّ المستهلك قد يعاني من حاجة لا يستطيع دائماً أن يدركها، ولكن ليس هناك مجال أبداً، لإحلال أخرى كبديل لها.

إنّ المستهلك يتمتع بحرية واسعة في الاختيار إلى حد ما، وهو أقل تأثراً، مما قد يبدو، بالضغوط الخفية، ولكنه في الوقت نفسه مشترك مع جميع أنظمة الانتاج، وجميع أجهزة المجتمع في تحريك رغباته الخاصة.

ويبقى الاشباع الذي اراد الاقتصاديون له أن يكون دالة محسوبة وثابتة ليس إلاّ نتيجة برغبات متغيرة، مرنة وغير ملموسة وتختلف من رجل إلى آخر، كاختلاف معنى السعادة، والبحث عن أسباب القوة، والآراء والقيم الروحية والدينية.

إنّ المستهلك المليء قد تعلّم كيف يحدّ من احتياجاته، وأن يكتسب قناعة ضد إغراءات الاستهلاك المسمّمة. وكل شيء يجري كما لو كان وفق ظاهرة بيولوجية معوّقة فيقوم التنظيم الانتاجي بإيجاد احتياجات

جديدة في الوقت نفسه الذي توجد فيه وسائل لحماية المستهلك منها بإنشاء اتحادات وجمعيات المستهلكين، كردود فعل وقائية.

وعلى ذلك، فإنه يمكن القول بأن المستهلكين أقل ما يكونون ضحايا للاقناع الخفي، مما تصوّره نظرية جالبريث بكارد لكثرة ما تُعرض له من صنوف الدعاية والإعلان، وكأنه فريسة لأوهام وأحلام باطلة.

ولقد أظهرت البحوث المتعمّقة ارتباطاً بين الرغبات المعلنة في الشراء وبين ما ينفّد منها فعلاً في الوقت المحدد لها، مما يدل على أنّ المستهلكين قد حدّدوا لأنفسهم احتياجاتها.

ومن نتائج هذه البحوث اكتشف كاتونا وجود ظاهرة أطلق عليها «مناخ الاستهلاك». فأوضح خصائص سلوك المستهلكين المتقلّب، وتأثير العوامل الاجتماعية النفسية على مظاهر الرخاء والتضخم والانكماش الاقتصادي، وأنكر على وسائل الاقناع الخفي قدرتها على التوصل إلى تغيير سلوك المستهلكين.

فقد قال أحد علماء التغذية الفرنسيين في حديث له عن مشكلة الجوع في العالم: إنّ المشكلة هي أن ننتج ما يمكن للإنسان استهلاكه. إنّ الدول النامية ترفض التغذية عن طريق الأقراص، ولو أنها تعرف ما هو الجوع، وذلك لأن الإنسان يستهلك الشعارات والرموز كما يستهلك الأطعمة.

إنّ غزو المستهلك لشيء مثير، وهو ما يؤكّد أن الحقيقة دائماً مُغيرة اللون غير واضحة المعالم بالنسبة للمستهلك، كما هي بالنسبة للمنتج.

ويجب ألاّ يدهشنا شيوع أسلوب التقليد والمحاكاة في مجالات الاستهلاك والانتاج.

ومن ثم، فهل سيقوم النظام الاقتصادي بتطبيق ما نسمّيه قوانين الاقتصاد، حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة الانسان، وإلى عرقلة خطواته نحو الارتقاء الشخصي والاجتماعي؟

أم أننا على العكس من ذلك سوف نرضى بتحقيق وسيادة المقتضيات الفنية والاقتصادية على الاحتياجات الانسانية.

وباختصار، هل سوف يتسيّد الاقتصاد الإنسان؟ أم أنّ الإنسان هو الذي سوف يكون سيّداً للاقتصاد؟!!..

اللغة الاقتصادية لتوحّد العالم

يُعنى الاقتصاد الدولي بالعلاقات التجارية والمالية بين الاقتصاديات الوطنية وأثر التجارة الدولية والتمويل الدولي في توزيع الانتاج والدخل والثروة على مستوى العالم وفي داخل كل دولة على حدة.

وفي السنوات الأخيرة ركز الاقتصادي الدولي على سؤال محوري واحد هو: ما الوضع الذي سيكون عليه أداء الاقتصادات الوطنية في ظل العولمة، أي توحد العالم كله تقريبا في سوق عالمية أو كونية واحدة؟!.

حيث تمثل الارتباطات المتزايدة بين الدول ذات الدخل المرتفع

والدول منخفضة الدخل أبرز معالم الاقتصاد العالمي الجديد.

كما ان هذا الارتباط يعد - من وجهة نظر للمتحمسين للعولمة - بتحقيق مكاسب متزايدة لكل من جانبي توزيع الدخل العالمي بفضل زيادة التجارة والنمو الاقتصادي الأسرع، اما المتشائمون فيرون ان التكامل بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة إنما ينذر بالمزيد من التفاوت في توزيع الدخل في المجموعة الأولى وبالمزيد من الاضطراب في الدول الفقيرة.

ان ارتباط الاقتصادات الوطنية بالنظام الاقتصادي العالمي يتعمق عبر أربع قنوات هي: التجارة، والتمويل، والانتاج، المؤسسات والاتفاقيات الاقتصادية.

لذا، تخضع دلالات العولمة بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والنامية في وقتنا الراهن لدراسات مكثفة.

فعندما بدأت العولمة في الانطلاق في العقدين الأخيرين ظهرت اشكال كثيرة ومثيرة من تدفقات رأس المال فنمت بشكل بالغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفتحت كل من الدول المتقدمة والنامية اسواقها المالية للمشاركة الاجنبية.

والآن، تجتهد كل من المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) وبنك التسويات الدولية، في البحث عن معايير دولية لتحرير تدفقات الاستثمارات الدولية والسيطرة عليها.

يقول جيفري ساكس ـ مدير معهد هارفارد للتنمية الدولية ـ : ليس هناك جانب من جوانب توزيع الدخل . فهناك مجموعة من المزاعم التي تدعي ان العولمة هي عامل رئيسي من عوامل زيادة التفاوت في توزيع الدخل في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

في الخمسة والعشرين عاما المنصرمة ركزت نظرية الاقتصاد الدولي على نوعين أو شكلين من التجارة : التجارة بين الصناعة الواحدة ، والتجارة بين الصناعات المختلفة .

وعلى الرغم من الجهد الشاق الذي يبذله الباحثون لا يزال الاختلاف قائما حول آثار الاقتصاد المعولم على توزيع الدخل داخل كل من الاسواق المتقدمة والنامية .

والأمر الذي لا يشك فيه أحد هو ان فترة العولمة الدرامية خصوصا خلال الثمانينات والتسعينات قد أدت إلى تزايد الاختلال في توزيع الدخل .

والحقيقة فإن السبب في اتساع الفجوة بين الدخول له وجوه متعددة . فقد تكون التجارة أحد المهتمين ، وقد تكون التغيرات التقنية مثل ثورة الحاسبات هي المسؤولة ، لأنها قد تحابي العمال المهرة على حساب العمال غير المهرة ، وبالتالي المساهمة في تعميق الفجوة الدخلية .

ويتفق معظم الباحثين على ان خليطا من العوامل هو الذي يلعب دورا في اتساع التفاوت في الدخول .

إن بعض الملاحظات المتفرقة توحي بأن التفاوت المتزايد لا يعتبر مشكلة الدول المتقدمة وحدها، بل ومشكلة الاقتصادات النامية. فإذا كانت أجور العمال المهرة تزيد في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، فلا مفر من البحث عن أسباب أخرى لها تأثير أكبر وأكثر من مجرد الآثار التي تخلفها التجارة بين الصناعة الواحدة.

وقد تكون التغيرات التقنية واحدة من هذه الأسباب، وسبب آخر محتمل يتمثل في اعطاء العولمة دفعة جديدة لمبدأ «انفراد الفائز بكل شيء (Winner take all) في اسواق العمل.

ولا جدال في أن للعولمة آثارا عميقة على السياسة على مستويات كثيرة، وأهم هذه الآثار هو طمس معالم الاسواق الوطنية في تعاملها مع الاسواق العالمية.

اننا نقف الآن وسط صراع بين أربع مجموعات رئيسية من القضايا التي تجري دراستها وتمحيصها:

الأولى: هل ستكفل العولمة نموا اقتصاديا اسرع لثلاثة أرباع البشرية «٥ , ٤ مليارات نسمة» الذين يعيشون في الدول النامية؟!.

الثانية: هل ستؤدي العولمة إلى تطوير أم تدمير استقرار الاقتصاد الكلي؟!.

الثالثة: هل تشجع العولمة على المزيد من اختلال توزيع الدخل، وإذا كان الأمر كذلك فهل تقتصر المشكلة على العمال قليلي المهارة في

الاقتصادات المتقدمة أم انها تحتاج تكثيف قوى السوق في جميع أنحاء العالم؟!.

الرابعة: تتمثل في كيفية توفيق المؤسسات الحكومية سلطاتها ومسؤولياتها على مختلف مستوياتها الاقليمية والوطنية والدولية في ضوء انبثاق السوق العالمي «الكوني»؟!.

كل ذلك قضايا جديدة وملحة، سوف تظهر كثيرا على شاشات رادارات البحث العلمي!!.

اللغة الاقتصادية للسياسة

بين الاقتصاد والسياسة ترابط وثيق وتأثير متبادل. والسياسة في جوهرها ادارة للحياة الاقتصادية والاجتماعية.

من هنا، يجري استخدام السلاح الاقتصادي في العلاقات الدولية للتأثير على السياسة الخارجية والداخلية لدولة معينة.

وقد شهد الصراع السياسي بين معسكري الحرب الباردة الماضية استخداماً واسعاً للسلاح الاقتصادي في هذا الصراع.

قد يبدو، لأول وهلة انه هو الذي أدى إلى اسقاط الأنظمة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي السابق وغيره. لكنه، في جوهره ليس إلا عاملاً ثانوياً. وكان العامل الأهم في ذلك السقوط إنما يعود إلى الطبيعة الذاتية لتلك الأنظمة أكثر مما هو ناتج عن عامل خارجي.

هذا ما جعل بعض الاقتصاديين والمحللين يقول إن السلاح الاقتصادي لم يؤد إلى نتائج مهمة على صعيد الواقع.

السلاح الاقتصادي في العلاقات الدولية يعني استخدام دولة للعلاقات الاقتصادية ومبادلاتها التجارية والمالية مع دولة أخرى للحصول على بعض التنازلات في مجال السياسة الداخلية أو الخارجية، أو لأهداف معينة أخرى. ويعني ذلك إما معاقبة هذه الأخيرة بسبب عمل اعتبر غير مقبول، فيحُكى حينذاك عن «العصا» أي عقوبة اقتصادية، وإما مكافأتها لتطور يعتبر ايجابياً، فيحكى حينذاك عن «الجزرة» أي مكاسب تجارية أو مالية.

لقد استخدم السلاح الاقتصادي منذ أزمنة كوسيلة مرنة وسيطة بين الضغط بأسلوب الاحتجاجات الدبلوماسية أو الضغط بأسلوب العمل العسكري المشحون بالمخاطر دائماً.

إنّ السلاح الاقتصادي جزء مهم في صلب الدبلوماسية، لكنه يحمل سمعة سيئة كما لو أن اللجوء إليه يكون مرغماً، وبسبب غياب وسيلة دبلوماسية أكثر فعالية.

ومن أهم أشكال السلاح الاقتصادي ما يلي:

١- الحظر، ويعني منع التصدير نحو البلد المستهدف.

٢- المقاطعة، ويعني منع الاستيراد من البلد المستهدف.

٣- التميز التعرفي، حيث تعرض على المستوردات الآتية من البلد المستهدف ضرائب أعلى مما على المستوردات من البلدان الأخرى.

٤ ـ سحب مبدأ الدولة الأكثر رعاية، حيث تتوقف معاملة المستوردات الآتية من البلد المستهدف بشكل تساهلي كما مستوردات البلدان الأخرى المستفيدة من هذا المبدأ.

٥ ـ التسجيل على اللائحة السوداء، حيث يتم وقف التعامل التجاري مع المؤسسات التي تتعامل تجارياً مع البلد المستهدف.

٦ ـ نظام الحصص، حيث يتم التقيد الكمي لبعض المستوردات أو الصادرات.

٧ ـ رفض الرخصة، حيث يرفض السماح باستيراد أو تصدير بعض المنتجات.

٨ ـ تجميد الممتلكات، حيث يتم وضع اليد على الممتلكات أو يمنع أي سحب للودائع المصرفية أو الممتلكات المالية الأخرى العائدة للبلد المستهدف.

٩ ـ وقف المساعدات، سواء بتخفيضها أو تعليقها بالنسبة للبلد المستهدف.

١٠ ـ المصادرة، حيث تتم مصادرة ممتلكات البلد المستهدف.

وتتمثل أهداف استخدام السلاح الاقتصادي ضد دولة ما فيما يلي:

أ ـ الحصول على تغيير محدود في سياسة البلد المستهدف.

ب ـ عدم استقرار حكومة البلد المستهدف.

جـ ـ كسر مغامرة عسكرية ذات نطاق معيّن.

د- إضعاف الطاقة العسكرية للبلد المستهدف.

هـ- تحقيق تغييرات مهمة في سياسة البلد المستهدف.

أما شروط استخدام السلاح الاقتصادي فيمكن تحديدها في الآتي:

(١) التباين في الأرباح الاقتصادية للشركاء. ومثال ذلك العقوبات الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي السابق.

(٢) إرادة ممارسة الربط. طالما أن البلد المعني يربط مبادلاته الاقتصادية مع بلد آخر في سياسة هذا الأخير.

(٣) القدرة على التنفيذ.

بَيْدَ أنّ استخدام السلاح الاقتصادي قد يكتنفه بعض المخاطر من مثل: التقييمات الخاطئة المرتبطة باستخدام السلاح الاقتصادي، وكذا اعطاء الشأن السياسي الأولوية على الشأن التجاري.

جاء في كتاب «الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية» لمؤلفه ماري هيلين لابيه: هل السلاح الاقتصادي فعّال؟ وكانت الاجابة بالسلب. وقد تذرع المؤلف بأن العقوبات نادراً ما بلغت أهدافها، وكان لها في معظم الأحيان تأثيرات مضادة للانتاج.

ورغم ذلك، فإن السلاح الاقتصادي سيستخدم أكثر فأكثر لمواجهة مخاطر الاضطراب العالمي الجديد، لأنه يبقى الخشبة الرئيسية غير القابلة للاستبدال في سُلّم الاقناع بين الجذب الدبلوماسي والفعل العسكري..

لغة المخدرات الاقتصادية

تعتبر المتاجرة بالمخدرات هذه الأيام أحد أكبر مجالات كسب المال في العالم. إذ تبلغ قيمتها حوالي ٥٠٠ مليار دولار في العام. والتجارة في المخدرات دولياً تفوق تجارة النفط، وتأتي في المرتبة الثانية بعد تجارة الأسلحة.

ويتم إنتاج معظم المخدرات في الأقطار النامية، لسد الطلب عليها في البلدان الصناعية.. وليست زراعة نباتات المخدرات غير مشروعة على الدوام، فالهند مثلاً منتج كبير للأفيون المرخص، وبوليفيا وبيرو تنتجان معاً حوالي ٢٠,٠٠٠ طن من أوراق الكوكا المسموح بها كل عام، للاستخدامات التقليدية أو الطبية.

وصناعة المخدرات الآن بالغة التطور والتعقيد فهي تستخدم وعلى نطاق واسع أنظمة اتصال بمساعدة الحاسوب لإدارة عملية التوزيع وتحريك الأرباح حول العالم. وتغسل عصابات المخدرات حوالي ٨٥ مليار دولار في الأسواق العالمية المالية كل عام.

وإذا كانت البلدان المنتجة تستفيد مالياً من صناعة المخدرات، فإنها تتحمل أيضاً عبئاً ثقيلاً، لا من حيث ملايين الدولارات المطلوبة من أجل المواجهة، فحسب، بل من ناحية التفكك وعدم التماسك الاجتماعي، والآثار البيئية الضارة والعنف وتقويض القيم والأخلاقيات.

إذن، ما الذي يمكن عمله بخصوص المخدرات؟ هذه واحدة من

القضايا التي يدور حولها جدل ساخن في العالم. . وتتدرج الحلول والمعالجات المطروحة لمشكلة المخدرات، من إعلان حرب مكشوفة على المخدرات، إلى سلوك طريق التوعية والتثقيف وتجهيز الحملات الهادفة الموجهة إلى المستهلكين إلى الحل المتطرف للمشكلة وهو السماح بالمخدرات.

ولقد ظلت معظم الحكومات حتى الآن تحاول الحد من المخدرات عن طريق القضاء على زراعة المخدرات وتعطيل قنوات التوزيع.

وإذا كان لإنتاج المخدرات في البلدان النامية أن ينقص، فينبغي دفع كل من له علاقة بتلك الصناعة (صناعة المخدرات)، المزارعين المنتجين والتجار، إلى المشاركة في تيار الاقتصاد الوطني، هذه هي استراتيجية التنمية البديلة.

إن الاستراتيجيات البديلة، ما زالت، استراتيجيات تستحق المتابعة، هدفها صرف المزارعين عن زراعة المخدرات.

وفي الدول النامية أصبحت ظاهرة انتشار المخدرات ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية، إذ أصبحت تهدد الاقتصاد على المستوى الفردي والمجتمعي والقُطري والإقليمي، وكذا استنزفت جهود التنمية. علاوة على ذلك فإن جلب المخدرات من الخارج يستخدم حوالي ٥٠٪ من العملات الحرة المتداولة في الأسواق غير المشروعة.

ففي مصر مثلاً، يقدر ما ينفقه المصريون على شراء المخدرات بما يعادل ٣ مليارات جنيه مصري سنوياً.

وحسب الاحصاءات فإن ٥٠ مليون شخص يستخدمون المخدرات، وأن الخسارة الاقتصادية تبلغ ١٠ مليارات دولار سنوياً بسبب المخدرات.

يقول ويز جونس: قيود الزواج تحطمت، الأطفال كبروا دون تربية أو توجيه، الاقتصاد يتدهور، كلها بسبب المخدرات.

وقد ذكرت منظمة مكافحة استخدام الكحول في بريطانيا أن الافراط في تناول الخمور والمخدرات قضى على حياة أكثر من ٢٧ الفاً من البريطانيين خلال عام واحد.. ووصفت المنظمة الكحول بأنها القاتل الحقيقي وقدرت التكلفة السنوية لتناول الكحول في بريطانيا بأكثر من ٢ مليون جنيه استرليني.

كما أكدت أكثر من دراسة وأكثر من تقرير على أن حوالي ١٤ مليون يوم عمل تضيع في بريطانيا، سنوياً بسبب ادمان بعض العاملين على المشروبات الكحولية.

وأظهرت الأبحاث أن مجالات العمل التي تنطوي على مخاطر أكثر بسبب المشاكل الناجمة عن الكحول والمخدرات تشمل الفنادق والمطاعم والحانات والسفن والطائرات والقوات المسلحة.

إنها أرقام واحصائيات مخيفة، وحقائق مرعبة، تستدعي منا، وقبل فوات الأوان، أن نقول جميعاً وبصوت واحد مسموع لا للمخدرات..

لغة الجنس الاقتصادية

يقول د. جليل وديع شكور في كتابه «أمراض المجتمع» إن من أهم الأمراض الاجتماعية المعاصرة ما يعرف بـ «الانحرافات الجنسية»، والتي تشمل السعي للحصول على الاشباع الجنسي بطرائق غير مشروعة كتجارة الجنس والدعارة في اسواق البغاء.

ان تجارة البغاء أو الجنس - كما يقال - هي في الغالب تجارة تنتعش في ظل التفاوت في توزيع الثروة، وانهيار الشيوعية، واتساع حركة الهجرة بحثا عن فرص افضل، لكنها ستظل وصمة عار في جبين العالم.

والكثيرات من النساء الغربيات أكرهن على هذا الرق الجنسي، وتعرض بعضهن بعد اغوائهن من قبل محتالين للاغتصاب والضرب والإيذاء النفسي لاجبارهن على الاستسلام.

ومن ثم، فلا عجب حين نسمع ما رجوت هور نبلاور يقول: ان الرغبة لها قيمتها النقدية والسوق لا تعرف التردد. فمن أوروبا الشرقية الى قرى الهيمالايا، ومن طوكيو إلى تيجوسيجالابا عاصمة هندوراس، أدى التعامل في هذه الصفقات القذرة الى صعود تجارة الجنس التي يقدر حجمها ببلايين الدولارات.

ومن المعروف ان تجارة الجنس انتعشت من خلال الحراك الاقتصادي الاجتماعي واسع النطاق:

انهيار الامبراطورية السوفيتية، واتساع حركة الهجرة على المستوى

الدولي، والتفاوت الحاد في توزيع الثروة العالمية.

بيد ان تأثيرها الاشد تدميرا يقع على المستوى الفردي، حيث تحولت بعض النسوة والأطفال الفقراء الى سلع يتجر بها في الشوارع، وإلى بضاعة للمقايضة، والمساومة والتهريب والبيع كوسيلة للخلاص من الجوع أو كطريق سريع لتحقيق الربح، وهنا لا مكان للأرواح، بل للأجساد فقط، تمتهن وتستهلك يوما بعد يوم، دون حساب للأمراض أو التكلفة الاجتماعية.

وللأسف، فلا يوجد سوى بضع زوايا في الكون ما زالت محصنة ضد تجارة الجنس المزدهرة. فأوروبا الشرقية التي كانت يوما شيوعية مفرطة في الاحتشام، اصبحت تغص بالعاهرات وبيوت البغاء، ودفع الفقر الكثير من الشابات إلى بيع أنفسهن في ملاهي الترف في الغرب.

عندما انهار الستار الحديدي، لم يتوقع سوى قلة قليلة من الناس ان هذا الحدث سيقود بعد خمس سنوات فقط الى خروج جماعي لنساء أوروبا الشرقية الفقيرات يتسابقن على بيع أنفسهن مقابل وهم الحياة الرغدة.

ان المعاناة هي نتيجة مباشرة للانهيار الاقتصادي لبلدان الكتلة الشرقية السابقة، في روسيا وحدها، تصل نسبة النساء في العدد الاجمالي للعاطلين الى ٧٥٪.

يقول بيتر فوسولوب - نائب رئيس شرطة براغ - ان سذاجتهن لا تصدق، فحلم الحصول على العملات الصعبة يعمي بصيرتهن تماما.

وإلى جانب الوعد بالعمل راقصات أو نادلات، تستخدم مع هؤلاء الفتيات حيل لا حصر لها، فقد تلقت طالبة روسية تدرس اللغة الالمانية دعوة لتكملة تعليمها في ألمانيا وباعت مسجلتها لتشتري هدايا للأسرة التي ستستضيفها في ألمانيا، غير انها اجبرت فور وصولها على العمل في أحد المواخير:

ويتم إغراء اخريات بواسطة سماسمرة الزواج الوهميين. وللأسف ففي مقابل فرص العمل المربحة الموعودة، تلجأ الساذجات الى رهن بيوت أهلهن لدى المرابين لدفع تكاليف الأوراق المزورة وبطاقات السفر.

وإذا كانت سوق تجارة الجنس تشهد رواجا هائلا في أوروبا، فإن سوق الولايات المتحدة بدأت هي الأخرى في الانتعاش.

اما في آسيا، فقد تحولت تجارة الجنس منذ أمد بعيد الى صناعة كبيرة بكل المقاييس. حيث يقوم السماسرة التايلانديون ببيع النسوة مقابل ١٤ ألف دولار للواحدة، ثم يعاود السماسمرة اليابانيون بيعهن إلى الملاهي الليلية مقابل ٣٠ ألف دولار للواحدة.

والمشكلة المزعجة أن تجارة الجنس بدأت تغزو مناطق جديدة، واصبحت السياحة الجنسية تتخذ أشكالات متنوعة.

وكان نتيجة ذلك الفساد، انه وعلى المستوى العالمي، لعبت الدعارة دورا بارزا في انتقال فيروس الإيدز وأمراض الزهري والهربس إلى كل مكان.

والواقع، فإن الإتجار في لحم البشر يثير قلقا متزايدا في مختلف أنحاء العالم، مما حدا بالكثير من المفكرين ان يطلقوا صيحات تحذيرية من الممارسات الشائنة للسياحة الجنسية.

فبدأت موجة جديدة لمناهضة تجارة الجنس في التشكل في أماكن ظلت تحتضن هذه التجارة لفترات طويلة.

باختصار، لقد اصبح الثمن مقدرا بالأرواح المدمرة، محنة تفوق في بشاعتها كل المحن الأخرى التي جلبها الإنسان لنفسه.

لغة الانحراف الاقتصادية:

إنّ المجتمع المريض الذي يحول دون إشباع حاجات أفراده والذي يفيض بأنواع الحرمان والاحباطات والصراعات والذي يشعر فيه الفرد بنقص الأمن وبعدم الأمان.

كما أن التنافس الشديد بين الناس وعدم المساواة والاضطهاد والاستغلال وعدم اشباع حاجات الفرد ويضاف إلى ذلك وسائل الإعلام الخاطئة غير الموجهة التي تؤثر تأثيراً سيئاً في عملية التنشئة الاجتماعية.

كل هذه الأسباب إلى جانب أسباب أخرى تدفع الفرد الذي يعيش في مثل هذا المجتمع المريض إلى سوء التوافق الاجتماعي بحيث يكون السلوك المريض والشيخوخة المبكرة وغير السوية، النتاج المتوقع لهذه

المساوئ.

يقول جليل وديع شكور في كتابه: «أمراض المجتمع»: من المعروف أن تدني الحالة الاقتصادية لأية عائلة لا يسمح بتلبية جميع متطلباتها. وتلعب البطالة وفقدان المواد الأولية دوراً فاعلاً في هذا التدني.

وفي هذا المجال، وجد سالوس في دراسة له على الأحياء البائسة والمعدمة اقتصادياً أن العوز المادي ليس كاف بمفرده لتفسير الانحراف. فهناك متغيرات خمسة تميّز عائلات المنحرفين: غياب الأب، وسوء تفاهم الوالدين والبطالة وعدم الاستقرار المهني، والإدمان الكحولي في الأسرة، والماضي الجانح لأحد الوالدين.

وقد أظهرت الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة عن الوقاية من جناح الأحداث أن الزيادة في حجم جناح الأحداث أكثر وجوداً في البلاد التي بلغت حداً كبيراً من النمو عنها في البلاد الآخذة في هذا النمو، وأن التغييرات الاقتصادية والصناعية الجديدة في البلاد الآخذة في النمو ذات أثر مباشر على تزايد جناح الأحداث.

والجدير ذكره أن عمليات النمو والتحضر قد لا تكون السبب المباشر في الانحراف، إنما ما يرافق ذلك أو يترتب عنه كالتفكك الذي يصيب الأسرة من جراء ذلك أو سوء التكيف الذي يصيب النازحين من الريف إلى المدينة بحثاً عن العمل أو التعارض في القيم بين قيم الواقع وبين ما يرجى أن يكون.

كل ذلك يشكل ضغوطاً على الناشئة تساعد على ظهور الانحراف

أو تعجّل في ظهوره.

ومن الأسباب التي تضاف إلى ذلك التضخم المالي وغلاء أسعار المواد الاستهلاكية أو احتكارها.

إنّ هذه الأسباب تسهم في سوء الحالة الاقتصادية التي تنعكس مرضاً اجتماعياً متمثلاً بالقلق والخوف على المصير.

كما أنّ سوء الوضع الاقتصادي قد يدفع بالعديد إلى ممارسة بعض أنواع السلوك الممنوع أو المرفوض اجتماعياً كأعمال الغش والتزوير والاتجار بالمخدرات وقبول الرشوة والسرقة والاحتيال.

لذا، يرى رجال الاقتصاد وعلماؤه أن أسباب الانحراف الاجتماعي تكمن في سوء الحالة الاقتصادية المتمثلة بمشكلات تعود إلى الفقر والبطالة والفشل الناتج عن سوء التوافق المهني.

في هذا المجال، فإنّ بعض الاقتصاديين يربط بين الانحراف والفقر معتبراً إياه السبب الأول مستشهدين على ذلك بأن غالبية نزلاء السجون من أصل فقير. كما أنّ الفقر يولّد العديد من المشكلات الحياتية المتعلقة بالصحة والسكن والتعليم وتوازن الأسرة، والتي تولد الانحراف.

وعلى العكس من ذلك، يعتبر اقتصاديون آخرون أن الغنى والرخاء هما سبب ازدياد حالات الانحراف. ويصدق ذلك في البلاد المتقدمة صناعياً، حيث نرى ازدياداً لعدد الأحداث الجانحين.

والمعترضون على ربط الانحراف بالفقر يشيرون إلى أن الاحصاءات

تكون عادة مضللة لأسباب عديدة منها: أن معظم جنح الأغنياء تبقى خفية أو تسوى قبل أن تصل إلى المحاكم، كما أن الفقراء لا يتمتعون عادة بوسائل الحماية التي تتوفر للأغنياء، وأيضاً لأن الفقراء هم أكثر الناس تعرضاً للملاحقة وسوء الظن.

وإذا كان الفقر سبباً للانحراف، فكيف يمكن تفسير التصرفات غير المشروعة والمنحرفة التي تكثر في أوساط رجال الأعمال، كما هو معروف للجميع؟!

وأمام هذا التناقض يمكننا القول إن الفقر بوجوهه المتعددة قد يشكل ظروفاً أو مناخات مهيئة للانحراف، أو على الأقل فرصاً تسهل للسلوك الجانح احتمال حدوثه.

إن مهمة الباحث النفسي والاجتماعي - وبعد تزايد الاهتمام بالفرد والأخذ في الاعتبار البعد الإنساني - ليست في ادانة المنحرف وإصدار الحكم عليه، بل البحث في ظروف الانحراف وفي أسباب هذا العمل المرفوض، إلى جانب البحث الجدي والمعمق في شخصية المنحرف لمساعدته على اعادة النظر في سلوكه وفي تغيير مواقفه الخاطئة.

وعلاج الأمراض الاجتماعية يحتاج إلى فريق عمل يضم على الأقل: طبيبا نفسيا، ومرشدا اجتماعيا، ومرشدا دراسيا ومهنيا.

وتبرز أهم ملامح علاج سلوك المنحرفين فيما يلي:

١ - استثارة تعاون المريض وإثارة رغبته في العلاج.

٢ ـ محاولة تصحيح السلوك المنحرف وتعديل مفهوم الذات .

٣ ـ إرشاد الوالدين وتوجيههما لتحمل مسؤولية العمل على تجنيب الطفل التعرض للأزمات النفسية والاجتماعية .

٤ ـ تغيير السلوك داخل المنزل وشغل أوقات الفراغ بالترفيه المناسب والرياضة .

٥ـ إنشاء المزيد من العيادات النفسية المتخصصة لعلاج الأمراض النفسية والاجتماعية .

إضافة إلى تضافر العلاج السلوكي ، والعلاج الطبي ، والعلاج النفسي للشخص المنحرف .

إن مجتمعاً تكثر فيه الأمراض الاجتماعية : العنف ، والجريمة ، والإدمان ، والانحرافات الجنسية ، واستغلال الطفولة . . سيكون هو حتماً مريضاً وبحاجة إلى اعادة تنظيم من خلال تفعيل الرعاية الاجتماعية ، وتأمين الاحتياجات الخاصة بالفرد ، وبالمجتمع ، تأميناً لحالات الاكتفاء والإشباع .

باختصار ، إننا مدعوون أفراداً وجماعات ومؤسسات حكومية وخاصة ، إلى اقتسام المسؤوليات كل من زاويته الخاصة وبقدراته المتاحة وإلى توزيع الأدوار ، بحيث نضمن النجاح والتكامل . .

لغة الفساد الاقتصادية

أول ما ينبغي قوله هو أن الفساد موضوع حساس. فالفساد من بين المشاكل التي تحظى بالأولوية في دول العالم النامي، وأخذ يحظى بالمزيد من العناية والاهتمام ونحن ندخل العقد الأخير من القرن العشرين. وبينما تنزلق الدول الفقيرة إلى أعماق جديدة من المتاعب الاقتصادية، فإنه الدمار الاقتصادي والاجتماعي الواسع النطاق الذي يسببه الفساد لا يمكن تحاشيه أو تلمس الأعذار له.

ولقد أصبح الفساد يشكل في طول العالم وعرضه، قضية مركزية بصورة متزايدة سواء أكان ذلك في الانتفاضات الشعبية أو في الحملات الانتخابية. وقد بادرت منظمات المساعدات الدولية مثل البنك الدولي، ووكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي ومؤسسة التعاون الفرنسي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية خلال الأعوام الماضية، إلى تنظيم مجموعة من الندوات والبرامج التي تهتم بالموضوع والفساد ومعالجته.

ويؤكد البحث التجريبي مدعماً بالوثائق أن الفساد ضار في الواقع.

يقول روبرت كليتجارد في كتابه «السيطرة على الفساد»: الفساد يوجد عندما يحاول شخص ما وضع مصالحه الخاصة، بصورة محرمة أو غير مشروعة، فوق المصلحة العامة أو فوق المُثُل التي تعهد بخدمتها.

إذن، الفساد سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكاسب شخصية أو قرابة عائلية أو عصبية خاصة مالية أو لمكانة

خاصة، أو سلوك يخرق النظام عن طريق ممارسة بعض أنواع السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة.

ويأتي الفساد على أشكال عدة ويتراوح ما بين الأمور التافهة إلى الأعمال الكبيرة جداً. فهو قد ينطوي على سوء استخدام أدوات السياسات العامة ووسائل تنفيذها مثل التعرفة والائتمان وأنظمة الري وسياسات الإسكان، وتنفيذ القوانين والقواعد الخاصة بالسلامة العامة ومراقبة تنفيذ العقود، وتسديد الديون. وقد يكون الفساد في القطاع الخاص أو القطاع العام، وغالباً ما يحدث في القطاعين في آن معاً، وفي بعض الدول النامية أصبح الفساد يتم بصورة منظمة.

وقد ينطوي الفساد على الوعيد والتهديد أو عليهما معاً، وقد يبدأ من قبل موظف عام أو من عميل له مصلحة شخصية، وقد ينطوي على تغاضيات أو عمولات، وقد يكون بسبب أداء خدمة ما محرمة أو غير مشروعة أو خدمة مشروعة، وقد يجري داخل مؤسسة عامة أو خارجها.

كما يرى بعض المراقبين أن الفساد ظل شائعاً في مختلف العصور وفي جميع الثقافات. ولعل من المناسب أن يُستشهد بعمليات بيع الوظائف في أوروبا والفساد الواسع الانتشار في انجلترا وفضائح الفساد في الوقت الحاضر في أوروبا واليابان والولايات المتحدة.

وقد ازدهر الفساد منذ عدة سنوات خلت في الدول التي نطلق عليها الآن الدول المتطورة، وفي الحقيقة، هناك من الشواهد ما يشير إلى أن

بعض أشكال السلوك الفاسد آخذة هذه الأيام في التصاعد في معظم الدول الأكثر تقدماً اقتصادياً وسياسياً. فقد أدت فضائح الفساد في السنوات الأخيرة إلى تغيرات في أعلى المستويات الحكومية.

وهكذا، ففي عالمي الاقتصاد والسياسة، فإن المواطن الذي يُبتلى بالفساد قد لا يجد أمامه سوى القليل من البدائل كي يتوجه لها طلباً للمساعدة. وبطبيعة الحال فإن الدول الفقيرة أقل قدرة على تحمل مستوى من الفساد مما تتحمله الدول الأكثر غنى، كذلك فإنه على الرغم من أن المعلومات حول مثل هذه القضايا هي بالضرورة معلومات هزيلة، وعلى الرغم من أن الخبراء قد يختلفون فيما بينهم حول ذلك، إلا أن النشاطات الفاسدة أكثر انتشاراً في الكثير من حكومات دول العالم النامي مما هي في الغرب وتشكل جزءاً لا يتجزأ بطريقة ثابتة في تلك الحكومات أكثر مما هي في الغرب.

ثم، إن من بين أسباب الفساد والإفراط في المشروبات الكحولية، والممارسات الغرامية الخارجة عن نطاق الزوجية والخسائر المالية الناجمة عن عمليات المضاربة والإفراط في المقامرة وهي أسباب ترتبط بالغرور وسوء التنظيم الإداري والاستياء داخل المؤسسات التجارية والصناعية، والإحباط في العمل والتعطش للثراء غير المشروع.

وقد كتب ابن خلدون رحمه الله قائلاً: إن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة. وقد لجأ أفراد الجماعة الحاكمة

إلى الممارسات الفاسدة لتغطية النفقات التي يتطلبها الترف.

إن الفساد قديم قدم الحكومات نفسها. إذ قد يأخذ الفساد أربعين أسلوباً على الأقل من أساليب اختلاس الأموال من الحكومة.

بَيْد أن الفساد لم يحظ بما يستحق من الدراسة كقضية من قضايا رسم السياسات، وهذا قد يرجع إلى الشعور النكد من أنه لا يمكن عمل أي شيء ازاء الفساد.

وقد أوضح جون نونان أن الفساد في جوهره هو قضية أخلاقية، وظل معروفاً كذلك منذ فجر التاريخ المكتوب. يقول نونان في دراسته عن الرشوة كصورة من صور الفساد: الرشوة عار في كل زمان ومكان. ولا توجد دولة في العالم لا تنظر للرشوة كعمل إجرامي في كتب قوانينها. وليس هناك أي بلد في العالم يتحدث فيه المرتشون علانية عن الرشوة التي قبضوها. بَيْد أن هناك بعض القوانين التي يجرى خرقها دائماً دون أي شعور خاص بالخجل يرتبط بذلك مثل تلك الخاصة بالقمار. ولكن قانون الرشوة ليس من بين تلك القوانين.

وعلى الرغم مما قيل سابقاً فإن هناك بعض أساتذة جامعيين يرون أن الفساد يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً مفيداً في الدول النامية. وهذه العبارة لها وقع الصدمة مثل وقع العبارة القائلة بأن الحد الأمثل من الفساد ليس صفراً. ولكن هذه العبارة تذهب إلى أبعد من ذلك: فهي لا تعني فحسب أن محاربة الفساد قد تكون باهظة الثمن، ولذلك ليست جديرة بالاهتمام، بل إن العبارة تعني اضافة إلى ذلك أن الفساد

قد يجلب في ثناياه فوائد اقتصادية وسياسية وإدارية كذلك .

يقول ناتانيال ليف أستاذ إدارة الأعمال : الفساد قد يخلق عنصر منافسة فيما هو ، بدون ذلك ، صناعة احتكارية سلسة . وفي الوقت نفسه ، فإن نزعة التجديد الاقتصادي والاستثماري قد تكون خارج الحكومة أعلى مما هي داخلها .

ومع ازدياد تراكم الأدلة على وجود الفساد في الدول النامية ، فإنه يبدو واضحاً أن آثاره الضارة تفوق كثيراً فوائده الاجتماعية الهامشية .

وقد خلص جوزيف ناي من خلال دراسة خاصة عن الفساد إلى النتيجة التالية : إن تكلفة الفساد في الدول الأقل تقدماً تفوق فوائده .

كما أظهرت دراسة معمّقة للفساد في المغرب أن الفساد كان أبعد ما يكون عن مساعدة المغرب بل كان يقضي على اقتصاده ونظامه السياسي وفعالية مؤسساته .

وأهم نتيجة توصلت إليها العديد من الدراسات التجريبية هي أن الفساد سُمٌّ زعاف .

والفساد شأنه شأن المرض ، سيظل دائماً بين ظهرانينا . ولكن وكما أن هذه الحقيقة المحزنة لا تحول بيننا وبين محاولة الحد من المرض ، كذلك فإنها لا ينبغي أن تشلّ الجهود التي تبذل للحد من الفساد . إن من الأفضل أن نسيطر على الفساد .

يقول رونالد ريث : ومن طرق معالجة الفساد في الدول النامية :

(١) انتشار التعليم والذي سيمكن الناس من فهم ماهية السياسة.

(٢) نمو التجارة والصناعة.

(٣) زيادة تنمية الطبقة المهنية وتصميمها على رفع مستواها الأخلاقي عن طريق زيادة ترابطها.

(٤) التطبيق الصارم للقوانين الخاصة بالتفتيش.

(٥) التربية وضرب المثل. إذ يمكن استخدام التدريب والحملات الإعلامية لزيادة الوعي حول وجود السلوك الفاسد والتكاليف الباهظة التي تتأتى بسببه.

إن بعض الكتاب الغربيين قد اتخذوا الادعاءات بوجود الفساد في الدول الأخرى كوسيلة صريحة لمهاجمتها. وفي بعض الحالات قام هؤلاء الكتاب بتصنيف مظاهر العادات وصيغ التنظيم الاجتماعي الاقتصادي بطريق الخطأ، كأنواع من الفساد، وفي حالات أخرى اتخذوا الفساد كتبرير للإحتلال الإستعماري.

وفي الختام، أقول: إن الفساد هو العلّة الكبرى بعد علّة الطغيان، التي تصيب الحكومات ولذا، فالجراحون المهرة بحاجة إلى أكثر من طريقة واحدة لمعالجة المرض.

لغة السياحة الاقتصادية

السياحة نشاط تجاري كبير. فقد أصبحت صناعة رئيسية على النطاق العالمي، ومن المتوقع أن تنمو نمواً متواصلاً. فقد زاد عدد السياح على المستوى الدولي إلى ثلاثة أمثاله خلال العقدين الماضيين، وارتفعت حصائل السياحة الدولية من ٢٢ مليار دولار تقريباً في السبعينات إلى حوالي ٣٠٠ مليار دولار في التسعينات.

إنّ السفر والسياحة تعتبر أكبر مصدر للعمالة في العالم، فقد استأثرت بمبيعات بلغت نحو ١٩١٦ مليار دولار في عام واحد فقط.

جاء في تقرير دولي بعنوان «حالة البيئة في العالم ١٩٧٢ ـ ١٩٩٢م» ما يلي: تتباين نفقات السياحة كمساهمة في الناتج الاجمالي تبايناً واسعاً من بلد إلى آخر حسب حجم الاقتصاد ومستوى الانفاق.

إذ تتراوح حصة السياحة الدولية في الناتج المحلي الاجمالي لكثير من الدول بين ١٥ ـ ٣٥٪.

ثم إن السياحة الدولية تعتبر وسيلة مهمة للمساهمة في النمو الاقتصادي للبلدان النامية.

إنّ الدراسات التي أجريت في العقدين الماضيين أثبتت أن تكلفة البنية الأساسية الضرورية والامدادات الضرورية للسياحة الدولية كانت عالية جداً فيما يتعلق بالنقد الأجنبي.

ومما يجدر التنويه عنه أنّ السياحة ليست هي التي تؤدي إلى التنمية،

وإنما التنمية العامة لبلد ما هي التي تجعل السياحة مربحة. ولذلك، لا تعتبر حصائل السياحة الدولية مؤشراً للدخل الحقيقي من السياحة.

ويمكن أن يكون للسياحة آثار ايجابية وسلبية في آن واحد على البيئة البشرية، مثلها مثل غيرها من قطاعات التنمية الأخرى.

فالسياحة عادت بالمنفعة على البيئة عن طريق التدابير المحفّزة على حماية السمات المادية للبيئة، والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية.

وعادة ما يكون الترفيه والسياحة الهدفين الأولين من إنشاء وتنمية الرياض الوطنية وأنواع أخرى من المناطق المحمية.. وقد أصبحت المناطق الطبيعية الخلاّبة عوامل جذب رئيسية، كما تشكّل الأساس لما يُعرف باسم السياحة البيئية.

إنّ السياحة البيئية تغلّ منافع مالية مباشرة تفوق تكلفة صيانة الرياض وتنميتها، وكذا تحفّز العمالة والتنمية الريفية في المناطق المجاورة.

إنّ التراث التاريخي والثقافي يحدّد جاذبية بلد ما للسياح، كما يشجّع الحكومات على حمايته والمحافظة على معالمه، ولذا فإن كثيراً من الدول تبذل جهوداً كبيرة لتوفير حماية منتظمة للمدن والقرى والمناطق الأثرية التراثية الجمالية وخاصة ذات الأهمية التاريخية والفنية.

وفي المقابل، وللأسف، أوجدت السياحة المفرطة تلوثاً موسمياً زائداً للغلاف الجوي في بعض المناطق، كما بلغ التلوث الموسمي للغلاف الجوي بسبب السياحة أعلى مستوى، وتأثرت دول كثيرة

بشكل متزايد بالزيادة الموسمية في تلوث الغلاف الجوي.

وبينما تلعب السياحة دوراً رئيسياً في اقتصادات المناطق الجبلية، فإن الأضرار اللاحقة بالنظم البيئية بلغت في بعض الحالات مستوى حرجاً مما يضرّ بمستقبل السياحة.

ومع ذلك، فإن كثيراً من البلدان النامية، التي تنوء تحت عبء الديون الخارجية، وتحتاج إلى العملة الصعبة، طرحت جانباً مخاوفها من أن تؤدي السياحة إلى تردي البيئة الطبيعية، ذلك المورد البالغ الجمال الذي يجعلها جذّابة. وأدت السياسات القصيرة النظر هذه إلى تدهور ملحوظ في بيئة بعض البلدان مما أبعد عنها أعداداً متزايدة من السياح.

إنّ العلاقة بين السياحة والبيئة هي علاقة توازن دقيق بيني التنمية وحماية البيئة. ويؤكد إعلان (مانيلا ١٩٨٠م) على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبّى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية والاقتصاد لسكان المناطق السياحية، أو بالبيئة، أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية، التي تعتبر عامل جذب رئيسية للسياحة.

ويشدّد الإعلان على أن هذه الموارد جزء من تراث البشرية، وأنه ينبغي على المجتمعات المحلية الوطنية والمجتمع الدولي بأكمله القيام بالخطوات اللازمة لكفالة الحفاظ عليها.

ويعتبر التخطيط طويل الأجل والسليم بيئيا شرطا أساسيا لإقامة توازن بين السياحة والبيئة، لكي تصبح السياحة نشاطاً إنمائيا قابلاً للاستمرار.

لغة الرياضة الاقتصادية

تعتبر الرياضة جزءا مكملا من الانشطة الجماعية للانتاج والاستهلاك، فهي تدخل في إطار الدورة الاقتصادية سواء باعتبارها منتجا أو شريكا في الانتاج أو باعتبارها قيمة مضافة.

وتؤثر الانشطة البدنية والرياضة بشكل عام في نظام الاقتصاد بدرجات متفاوتة، ويتوقف هذا التأثير على عدة عوامل، لعل أهمها هو طبيعة النموذج الاجتماعي/ الاقتصادي السائد في البلاد.

يقول د. أمين أنور الخولي في كتابه «الرياضة والمجتمع»: «هناك قيم كثير يمكن الرياضة والنشاط البدني ان تقدمها للاقتصادي مثل تقدير العمل اليدوي وتشكيل اتجاهات ايجابية نحوه، فعناصر الانتاج باعتبارها أول مقومات الاقتصاد، تقتضي توافر الأيدي العاملة المدربة التي تقدر دورها في دفع عجلة الانتاج الوطني، ولا تتأفف من العمل اليدوي بل تحترمه» فمن المعقول ان يصير شباب المجتمع كله من أصحاب الياقات البيضاء، الذين يسعون نحو الوظائف المكتبية والاشرافية واجتناب الأعمال التي تتطلب الجهد البدني والحركة الدؤوب.

تذكر ميلتفان في دراستها عن اقتصايات الرياضة في فرنسا ان موضوع دراسة اقتصاديات الرياضة لم يطرح للبحث والدراسة إلا مؤخرا؛ ذلك لأن الرياضة ظلت فترة طويلة من الزمن ليست أحد اهتمامات علم الاقتصاد، برغم ان الشواهد الحديثة تلك على اتصالها

بوقت الفراغ، وبالقيم الاستهلاكية وبالصحة والانتاج ومجابهة البطالة.

بيد ان بعض الدراسات القديمة التي قدمت كانت تعمد إلى ربط نظام الرياضة بنظام الاقتصاد، فقد قدم ريفي ١٩١٠م دراسة أشار فيها إلى تزايد الاهتمام باقتصاديات الرياضة في عصره، ونشر دانيلسون ١٩٥٣م دراسة عن دور الاقتصاد في تنظيم الرياضة في السويد.

وفي دراسة جريجوري ١٩٥٦م قدم دراسة اقتصادية تحليلية مركزة عن الاحتراف، وأكد نيل ١٩٦٩ على تنامي اقتصاديات الرياضة.

وفي دراسة ميلنفان أفادت نتائجها ان حوالي ٣٠٪ من الفرنسيين يمارسون نشاطا بدنيا ذا طابع رياضي، وانهم يصرفون نحو ٥,٦٪ من دخولهم على الرياضة، وذكرت الدراسة ان رقم المعاملات المالية المتداولة في الأسواق والخاص بالاستثمار الرياضي يزداد سنويا بمعدل لا يقل عن ٢٠٪، كما أوضحت ان ٩٠٪ من الميزانية المخصصة عائليا للرياضة توجّه الى شراء الأزياء والملابس والاجهزة الخفيفة أو في شكل خدمات كالصحافة الرياضية أو حضور المباريات.

وأوضح عالم اجتماع الرياضة الهولندي ستوكفيس ان العصر الحديث يشهد ارتباطا كبيرا بين الرياضة والمصالح التجارية؛ لما في ذلك من منافع متبادلة حتى ان المصالح التجارية هي أحد أهم ثلاثة تنظيمات اجتماعية تعنى بالرياضة، فهي تلي التنظيمات الرياضية «دولية / أولمبية»، والحكومات الوطنية.

ولا يمكن ان يبقى الواقع الاجتماعي للرياضيين بعيدا عن الاهتمامات الاقتصادية، فإدارة البرامج الرياضية، والرياضيون، والعاملون في المجال الرياضي يحتاجون إلى من يمولهم حتى يمكن قيادة النشاط الرياضي نحو الأهداف المأمولة منه.

وختاماً يمكن القول ان تكامل الانشطة الرياضية مع المصالح الاقتصادية قد أدى إلى احتلال الرياضة مكانة رفيعة في الحياة الاجتماعية.

لغة الحاسوب الاقتصادية

ولد الحاسوب وترعرع بين أيدي القوات المسلحة وحظي بالشعبية بين أيدي الاقتصاد الاستهلاكي ورواده وأفراده. بيْد أن قيمته الكبرى قد تثبت أنها ليست عسكرية أو تجارية.

يقول جون يونغ: طبُقّت أجهزة الحاسوب أول ما طبّقت على المسائل الرياضية المعقّدة التي أراد العسكريون ايجاد الحلول المناسبة لها مثل تفسير الاضطراب الذي توجده الانفجارات الذرية أو التنبؤ بانطلاق قذائف المدفعية.

وفيما بعد وضعت تلك الأجهزة في العمل في المهام المدنية التي تنطوي على ادارة كميات من المعلومات مثل حساب جداول رواتب الشركات الكبرى أو جَدْولة الاجابات الخاصة باستبيانات الاحصاءات.

وطوال ربع قرن ظل ينظر لأجهزة الحاسوب كآلات غريبة لا يفهمها ولا يشغلّها إلا العباقرة.

ولكن أجهزة الحاسوب تغيرت، وتغير كذلك الدور الذي تلعبه. ولم تعد حكراً على فئة الفنيين وبدأت في تحقيق أغراضها كأجهزة تنظيم في عصر تخمة المعلومات.

وعلى أية حال، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار التكاليف البيئية والإنسانية الخاصة بانتاجها واستخدامها، والتكاليف التي تدفع من أجل حوسبة العالم تكاليف كبيرة، فقد أصبحت هذه الأجهزة المستهلك الرئيسي للكهرباء في الدول الصناعية.

إنّ صناعة أجهزة الحاسوب، التي تنامت على وجه السرعة بحيث غدت واحدة من أكبر الصناعات وأقواها في العالم، لها آثارها البيئية. وإذا كان لهذه الآلات أن تساعدنا على إقامة المجتمع المستديم، فإنه ينبغي التصدي لجميع هذه المشكلات البيئية.

إنّ أحد الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بآثار أجهزة الحاسوب وانتاجها هو أن كلاً من تقنية الحاسوب والصناعة الحاسوبية قد تطورتا بمعدلات مذهلة. وتتركز أجهزة الحاسوب بكثافة في الدول الصناعية. وتقدر قيمة الصناعة الحاسوبية بما في ذلك البرامج بـ٣٦٠ بليون دولار في العام في العالم.

ويختلف قطاع الحاسوب، بصورة مميزة عن الصناعات التقليدية لأن صغر حجم منتجاته وقيمتها العالية تجعل شحنها أرخص عند نقلها

مسافات بعيدة ولأن الاستعمال واسع الانتشار لأجهزة الحاسوب في الاتصالات الدولية أعطى الشركات المصنعة مرونة تحديد مواقع الانتاج.

إنّ الحاسوب هو مدفع تقني طليق، فهو جهاز له قدرات هائلة على تغيير الصحة البيئية والاقتصادية للأفضل أو للأسوأ. ومن الملاحظ أننا لا نفهم سوى القليل عن الأنظمة البيئية لكوكبنا أو عن ملايين أنواع الكائنات الحية التي تكوِّن هذه الأنظمة.

إذ يقدم الحاسوب قدرة هائلة على جمع المعلومات وتخزينها وتنظيمها والتي يمكن أن تساعدنا على فهم البيئة العالمية من خلال المراقبة والتمزجة.

وأحد أشكال المراقبة الصناعية هو متابعة التلوث، أي التعرف على أي المواد السامة التي يجري اطلاقها، وفي أي الأماكن وبأي كميات ومن قبل مَنْ.

وبالاضافة لقدرة أجهزة الحاسوب على تقديم وسيلة فعالة لخزن المعلومات واسترجاعها، فإنها تستطيع تسريع عملية جمع هذه المعلومات وتيسيرها.. إن مجموعة منوعة واسعة من البيانات الهامة بيئياً لازالت قليلة. فقد جاء في دراسة أجراها معهد الموارد العالمية أنه لا توجد هناك مراقبة عالمية لتدفقات التلوث عبر حدود الدول أو للاشعاعات فوق البنفسجية أو المطر الحمضي.

وإضافة إلى قدرات الحواسيب، فإنها تساعد على تصميم سلسلة

واسعة من المنتجات ذات الآثار البيئية المنخفضة. وتقدّم شبكات الحاسوب الموارد الهائلة والمعلومات الشاملة زهيدة الثمن ولكن الموثوقة في متناول يد المواطنين العاديين. وتسمح للناس بتمحيص مجموعات كبيرة من البيانات البيئية بحثاً عن المعلومات التي يريدونها.

إنّ انتاج الحواسيب ليس بالنظافة التي توحي بها المواقف المخضّرة. إذ تستخدم الصناعة الالكترونية عدداً كبيراً من المواد السامة أو التي تعرّض البيئة للخطر والتي يتسرب الكثير منها إلى مواقع العمل والبيئة. كما لم تقم أجهزة الحاسوب بالحد من الآثار البيئية لأولئك الذين يستخدمونها.

وقد صاحب الآثار البيئية لأجهزة الحاسوب آثار جسمانية على الذين يستعملونها. فآلاف الناس يعانون الآن من التهابات الرسغ. كما أن التحديق في شاشة الحاسوب ساعات طويلة يسبب مشاكل في الرؤية. هذا اضافة للاصابات المرتبطة بقضاء ساعات طويلة أمام لوحة مفاتيح الحاسوب.

وختاماً، أقول، منذ البداية، كان الإنسان ولازال صانع أدوات، وتكمن أهمية أي أداة لا في سحرها التقني بل في كيفية استخدامها.

لغة الانترنت الاقتصادية

بدأت الانترنت (Internet) في الستينات من هذا القرن عندما قررت المؤسسة العسكرية الأمريكية أنها تحتاج إلى وسائل آمنة لتحريك معلوماتها عبر العالم وأعدت سلسلة من الوصلات الحاسوبية تعرف لـ Arpanet جعلتها تستغني عن الاعتماد على طريق واحد لاستعلاماتها أو استخباراتها.

وسرعان ما رأى الأكاديميون إمكانات الانترنت لوصلهم واتصالهم ببعضهم البعض وتبادل الأبحاث والأفكار. كذلك رحّب المتحمسون للحواسيب بالامكانيات الهائلة للانترنت لأسباب مشابهة. وهكذا بقيت الانترنت مدة ٢٠ سنة معروفة ومستعملة من جانب ثلاث فئات: المؤسسة العسكرية الأمريكية، والمراكز الاكاديمية والاكاديميين، وهواة استعمال الاحواسيب.

وفي الثمانينات بدأت شركات كبرى باستخدام الانترنت، أما في التسعينات فبدأت الشركات التجارية والصناعية من كل الأنواع والاحجام الاتصال بالانترنت. وهكذا فإن عدداً من الشبكات الحاسوبية العاملة في تسعين بلدا في العالم اليوم هي التي تشكل الانترنت مع نمو متزايد وسريع في عدد الشبكات الجديدة التي تدخل الى نطاق الانترنت.

يقول بوب نورتون: حتى أوائل التسعينات كانت الانترنت تستعمل اساسا من جانب الاكاديميين والمتحمسين لاستعمال الحواسيب. أما

اليوم فالاهتمام بالانترنت يتزايد على نطاق واسع خاصة بين قطاع رجال الأعمال والشبكات التجارية مع شروع الانترنت بتقديم فرص أكبر وأعظم في مجال الاتصالات وجمع المعلومات والتسويق والصفقات التجارية.

الانترنت ليست حاسوبا ضخما يجلب كل الأشياء معا الى مكان واحد مركزي، بل هي شبكة عالمية مكوّنة من منظمات ومؤسسات متنوعة تشمل الدوائر الحكومية والجامعات والشركات التجارية التي قررت السماح للآخرين بالاتصال بحواسيبها ومشاركتهم المعلومات.

ولا يوجد مالك حصري للانترنت، واقرب ما يمكن أن يوصف بالهيئة الحاكمة للانترنت هو العديد من المنظمات الطوعية مثل جمعية الانترنت هو العديد من المنظمات الطوعية مثل جمعية الانترنت.

ويمكن تسويق اي شيء عبر الانترنت بدءا من الازهار وصولا إلى خدمات الشركات المهنية والبرامجيات الحاسوبية.. وبعض دعايات التسويق على الانترنت متطورة حقا وبعضها الاخر تعوزه الخبرة والبراعة لكنها تعد كلها دعايات اختبارية وافضلها تزوّدك بمعلومات مفيدة إلى جانب دورها التسويقي.

ومن استراتيجيات التسويق على الانترنت ما يلي:

١) قوائم بالسلع وأصنافها وأوصافها وأسعارها.

٢) إعلانات عن المنتجات الجديدة والأخبار الصحفية عنها.

٣) معلومات ترويجية عن مبيعات محددة وخاصة.

٤) عرض دراسات السوق وأبحاث الزبائن.

٥) جمع المعلومات الخاصة بخدمة الزبائن.

لقد وجدت الشركات الاولى التي نظرت في امكانيات التسويق على الانترنت سوقا عالمية واسعا وعملت على حشو أعضاء المجموعات الاخبارية، بالإعلانات والدعاية. لكن هذا الأسلوب لم يكن ملائماً لأن هذه الشركات تلقت الكثير من المكالمات الغاضبة والشكاوى مما أعاق عمل حواسيبها واضطر بعض منها للتخلي عن الفكرة.

تقول كاثي سميث: إنّ أقل أشكال الدعاية على الانترنت كلغة هي استهداف المجموعات الاخبارية ولكن يجب استخدام هذه المقاربة بحذر خاصة أنها تتطلب وقتا لتحديد المجموعات المستهدفة.

لقد واجه مجتمع الأعمال في البداية مشكلة هي أن للانترنت ميثاقاً أخلاقياً مما يجعلها شبكة من مجموعات خاصة ذات مصالح واهتمامات مشتركة تعمل وفقاً لمبدأ المساعدة المتبادلة دون كسب تجاري. . وواجهت المحاولات الأولى لعالم التجارة ببيع السلع والخدمات على الانترنت غضباً من مجتمع الانترنت، حتى أن إحدى المؤسسات التجارية أبعدت في البداية عن الشبكة.

وقد أدركت المؤسسات التجارية امكانيات الانترنت في التسعينات، اذ تأتي اليوم ما نسبته ٧٠ الى ٨٠٪ من الاشتراكات الجديدة في الانترنت من هذه المؤسسات. وقد تزايد هذا الاهتمام بفعل نمو

استخدام الانترنت الذي تعزّز بفعل ثلاثة عناصر أساسية: ارتفاع مبيعات الحواسيب الشخصية وتطور شبكة العرب العالمية، والترويح للانترنت عبر وسائل الإعلام. وأدرك مجتمع الأعمال وجود سوق جماعي يمكن الوصول إليه عبر الانترنت.

لقد فتحت الانترنت وسوف تظل تفتح طرقاً داخلية هائلة في حياتنا الشخصية وحياتنا العملية والعملية.

وفي ختام هذا المقال نطرح الأسئلة التالية المتعلقة بمستقبل الانترنت.

١) هل تشجّع معظم الشركات الكبيرة اجراء الصفقات التجارية بواسطة الاتصالات البعيدة؟

٢) هل سوف تتوافر مقاييس الأمن والأمان والتبادل النقدي الآمن عبر الانترنت؟

٣) هل ستظهر سياسات حكومية خاصة بالانترنت؟

٤) هل يمكن الحصول مستقبلا على كابلات اتصالات بعيدة فائقة السرعة والأداء والسعة؟

٥) هل يمكن ضمان اجراء العمليات التجارية على الانترنت بمستويات أداء مرتفعة؟!

إنّ الانترنت واسطة تسويق جديدة مليئة بالوعود المستقبلة في هذا المجال ولكن يجب التعامل مع هذه الواسطة بحذر.

ومن الحكمة مراقبة خبرات وتجارب الآخرين في هذا المجال والتعلّم منها والالتزام بقواعد أو قوانين التسويق الجديدة عبر الانترنت.

أجراس الخطر الاقتصادي

- لقد أثبتت الدراسات أن درجة حموضة المطر في بعض المدن وصلت إلى درجة حموضة عصير الليمون بفعل مخلفات مزيلات التلوث.
- وعنيت مؤسسة التغذية والزراعة بدراسة ما يحدث أثناء التخزين للأرز والحبوب المستخدمة في إعداد الخبز، ووصلت إلى نتائج تثير الدهشة حقاً. فالجرذان والحشرات والفطريات تقضي سنوياً على نحو ٣٣ مليون طن من هذه المواد الغذائية الضرورية، أي ما يكفي لاطعام كل سكان الولايات المتحدة عاماً كاملاً، وإذا نظرنا إلى هذا الموضوع من جهة أخرى، فيمكن القول إن واحداً من كل ١٤ أو ١٥ شخصاً من سكان العالم يموت سنوياً من الجوع لعدم كفاية المواد الغذائية، بحاجة جميع السكان، فكأن هذه المخلوقات المفترسة هي التي قضت عليه!!
- وقام صندوق النقد للقرن العشرين بدراسة أكّد فيها حقيقة الحياة الحضرية الصناعية، جاء فيها: في المناطق الحضرية الصناعية الرئيسية في أوروبا يتصاعد الدخان من المصانع وأجهزة التدفئة في المنازل والمكاتب، ويتحد مع عدد من الغازات الصناعية الضارة مسبباً حالة من التلوث الخطير للهواء. وتحت ظروف جوية معينة يتحول هذا التلوث إلى مزيج مركز من الضباب والدخان. وأوضحت الدراسة أيضاً جوانب أخرى من تلوث المياه ومشاكل الامداد بها في أوروبا.

❁ في الستينات نشرت مجلة لوك "LOOK" دراسة بعنوان «إننا نخسر السباق ضد الجوع» بقلم جورج ماكفرن، جاء في سطورها الأولى إن الغذاء في العالم على وشك النفاد، وتلك حقيقة من حقائق الحياة، كما أنها حقيقة من حقائق الموت أيضاً، إنه ليس هناك سوى عشر دول فقط يتجاوز معدلات الإنتاج فيها معدلات الاستهلاك.

❁ وفي دراسة قامت بها مجموعة مؤسسات على درجة عالية من الكفاءة والدقة هي مؤسسة روكفلر ومعهد السياسة الدولية، ورابطة الاشراف على الأسلحة، جاء فيها أن العالم ينفق ٤٥٠ دولاراً على تعليم طفل، بينما ينفق على تجهيز وتدريب جندي واحد ٢٥ ألف دولار، كما أن ميزانية سلاح الجو الأمريكي بمفرده تفوق ميزانية التعليم المخصصة لمليار و٢٠٠ مليون طفل في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بما في ذلك اليابان.

❁ وتقول الدراسة الاقتصادية الاستراتيجية لمعهد الإنماء العربي إن الوضع الغذائي في العالم لا يشكو من الشح الاجمالي، بقدر ما يشكو من عدم التكافؤ في التوزيع ومن التبذير الذي يعتبر بحق فضيحة كبرى، فمن أصل الإنتاج العالمي الذي يبلغ ١٢٠٠ مليون طن من الحبوب سنوياً هناك حوالي ٤٠٠ مليون طن تستخدم كغذاء للخنازير والدواجن. ويمكن بهذه الكمية أن نؤمن البقاء على قيد الحياة لزهاء مليار ونصف المليار من الكائنات الحية.

الخاتمة
«من الاقتصاد ما يُضحك ويُبكي»

- بتتبع ما نشرته وكالات هيئة الأمم المتحدة، يتبين ان الانفاق العسكري في العالم في تزايد مستمر فبينما كان خلال السبعينات ٣٥٠ مليار دولار، وصل خلال الثمانينات ٦٥٠ مليار دولار، وتجاوز في التسعينات مبلغ ألف مليار دولار، في الوقت الذي يموت او يعاني الكثير من سكان العالم جوعاً وسوء تغذية.
- يقول فيلي برانت المستشار الألماني الأسبق ـ في كتابه «التسلح الدولي والجوع في العالم»، إن العالم ينفق اليوم على التسلح نحو ٣ مليارات دولار يوميا، كانت تكفي في القضاء على مشكلات الجهل والفقر والمرض في العالم، وبالتالي تحقق للعالم توازنه واستقراره وسعادته.
- إنّ استمرار مثل هذا الانفاق المبدد يعتبر بمثابة حكم بالاعدام على ملايين البشر، لأن الموارد التي يحتاجونها لمواجهة الحياة تنفق على التسلح وتجارة الموت.

- في تقرير لهيئة الأمم المتحدة تبيّن أن أكثر من ٤٠٠ ألف عالم وباحث في دول العالم المختلفة يكرسون جهودهم لخدمة الانتاج الحربي والدمار وأنّ عدد الجنود في العالم ٢٢ مليون، وعدد العاملين في الصناعات العسكرية والخدمات المتصلة بالجيش ٦ ملايين وأن مجموع هذا العدد وهو ٨٢ مليون يتجاوز عدد المدرسين في جميع المدارس والمعاهد والجامعات في جميع دول العالم.
- ويذكر التقرير نفسه ان دول العالم تنفق في المتوسط ٤٥٠ دولار من أجل تعليم الطفل، بينما تنفق ٥٦٠ دولار من أجل تدريب جندي.
- ويضيف التقرير كذلك، ان عملية مكافحة الجدري في آسيا وافريقيا للقضاء عليه، استغرقت عشر سنوات، انفقت خلالها هيئة الصحة العالمية ٨٣ مليون دولار، وهو أقل من ثمن قاذفة قنابل استراتيجية واحدة.
- يقول روبرت مكنمارا في كتابه One Hunderd Countries Tow Billion People، ان ما يقرب من ثلثي البشر يعيش الفرد منهم بأقل من نصف دولار يومياً، ويعاني الكثير منهم من أمراض سوء التغذية، ولأسباب تافهة في اغلب الأحيان موارد نفطية أخذت من البيئة ملايين السنين لانتاجها والحقيقة الثابتة هي انه في المناطق المصنعة المتطورة في العالم فان استهلاك المواد قد بلغ مدى بعيدا في اضاعة الموارد بما ينم عن الانحراف عن جادة

الصواب.

- يقول فرانكلين برل في كتابه «الجوع أقصر طريق الى يوم القيامة»: ومن المثير للضحك ان ٩٠٪ من الصيد الكبير الذي يتم في تيار بيرو يجري تصنيعه لاطعام قطعان الماشية في امريكا واوروبا.

ولتصدر جريدة النيويورك تايمز أعدادها في أحد ايام الآحاد مثلا ينبغي ابادة ٣٠٠ فدان من الغابات.

- ويقول برل كذلك لدى الامريكيين ١٠٠ مليون كلب وقط، تأكل القطط منها ثلث السمك المعلب جميعه، كما ان في الهند ٥٠ مليون قرد اضافة الى عدد من الجواميس يقارب عدد الناس فيها.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

١ - الاقتصاد للجميع - ليونارد سلك .
٢ - كيف يموت النصف الآخر من العالم - سوزان جورج .
٣ - الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة - فرانكلين برل .
٤ - الجوع في العالم - جوزيف كولينز .
٥ - صناعة الجوع وخرافة الندرة - فرانسيس مورلابيه
٦ - تقارير التنمية في العالم - البنك الدولي للانشاء والتعمير .
٧ - تقارير أوضاع العالم - معهد المراقبة الدولي .
٨ - من أجل نظام اقتصادي دولي جديد - محمد بدجاوي .
٩ - البشرية في مفترق الطرق - ميهاجلو ميزاروفيك .
١٠ - مشكلات المستقبل - هاريسون براون .
١١ - حدود النمو - دينيس ميدوز .
١٢ - لنبدأ المسيرة - داج همرشولد .
١٣ - فليعم الرخاء - روبرت بريتن .

١٤ - الخروج من عصر التبذير - دينيس غابور .
١٥ - العالم الثالث وتحديات البقاء - جاك لوب .
١٦ - عالمنا المزدحم - تاد فيشر .
١٧ - عالمنا الثالث ثلاثة أرباع العالم - موريس غورنييه .
١٨ - انسانية الإنسان - رينيه دوبو .
١٩ - سلام غير مرغوب فيه - ج . غالبرث .
٢٠ - الحرب ضد التلوث - رجب السيد .
٢١ - المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية - رمزي زكي .
٢٢ - من أجل البقاء أحياء - أدوارد سميث .
٢٣ - الخبز والبنادق - نايجل هاريس .
٢٤ - عالم جائع - ريتشي كالدر .
٢٥ - ثورة حفاة الأقدام - برتران شنايدر .
٢٦ - ستار الفقر - محبوب الحق .
٢٧ - المجاعة - اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية .
٢٨ - الحرمان والتخلف في ديار المسلمين - نبيل الطويل .
٢٩ - الغذاء والماء في عالم المسلمين الفقراء - نبيل الطويل .
٣٠ - تقارير منظمة الصحة العالمية .
٣١ - تقارير منظمة الفاو .
٣٢ - الانفجار الصامت - فيليب ابلمان .
٣٣ - القنبلة السكانية - بول اهرلخ .
٣٤ - قضية التخلف العلمي والتقني - زغلول النجار .

٣٥- الجوع القادم - جون لافين .

٣٦- الإنسان والعلاقات البشرية - ستيوارت تشيس .

٣٧- سيكولوجية النمو - عبدالفتاح صابر .

٣٨- البعد السياسي للحجاب - شهرزاد العربي .

٣٩- هل نحن نستهلك أكثر من اللازم؟! - مارك ساجوف .

٤٠- كيف تستثمر أموالك؟ - زاهر المنجد .

٤١- الخصخصة - محسن الخضيري .

٤٢- أزمة المديونية الأجنبية - عبد سعيد عبد اسماعيل .

٤٣- الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي - زيد الرماني .

٤٤- صانعو النفايات - فانس باكار .

٤٥- مدخل إلى التخطيط الاقتصادي الصحي - محمد عبيدو .

٤٦- الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية - ماري لابيّه .

٤٧- أمراض مجتمع - جليل شكور .

٤٨- السيطرة على الفساد - روبرت كليتجارد .

٤٩- الرياضة والمجتمع - أمين الخولي .

٥٠- المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية - زيد الرماني .

٥١- الفقر والبيئة - ألن درننج .

٥٢- النفعيون - وليم ديفدسون .

٥٣- الوقاية الصحية - لولوة آل علي .

٥٤- خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام - زيد الرماني .

٥٥ - ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات - روبرت كارسون .

٥٦ - النمو المجتمعي - سيمون تشوداك .

٥٧ - العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد - موريس غودولييه .

٥٨ - تقرير حالات فوضى - الآثار الاجتماعية للعولمة - معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية .

٥٩ - التجارة على الإنترنت - بوب نورتون .

٦٠ - المعلوماتية بعد الإنترنت - بيل جيتس .

٦١ - فخ العولمة - هانس مارتين .

٦٢ - صحة البيئة - سمير الخوري .

٦٣ - حضارة الموجة الثالثة - الفن توفلر .

٦٤ - التنمية صفر - ريموند ريشنباخ .

٦٥ - تاريخ الغد - جان فوراستيه .

٦٦ - ساعة الحقيقة - اوريليوبيسي .

٦٧ - من التحدي إلى الحوار - جان تنبرجن .

٦٨ - المخدرات والمجتمع - مصطفى سويف .

٦٩ - عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة - جان بيليت .

٧٠ - عندما تغيّر العالم - جيمس بيرك . .

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحة
المقدمة	٥
لغة الاقتصاد	٧
لغة الأرقام	١٠
لغة الأرقام الاقتصادية	١٢
لغة الإحصائيات	١٤
لغة الإحصائيات الاقتصادية	١٦
الأرقام والإحصائيات تتكلم	١٨
لغة الأرقام والإحصائيات في دنيا الاقتصاد	٢٠
لغة الأرقام والإحصائيات في عالم الفقر	٢٣
لغة الدراسات الاقتصادية	٢٥
لغة الإشارات الاقتصادية	٢٨
لغة التقارير الاقتصادية	٣٠
لغة الخرافة الاقتصادية	٣٢
لغة المكاشفة الاقتصادية	٣٦
لغة التحذير الاقتصادية	٣٩
لغة النصيحة الاقتصادية	٤١

الموضـــــــوع	الصفحة
لغة المستقبل الاقتصادية	٤٣
لغة الأمل الاقتصادية	٤٥
اللغة الاقتصادية للطفل	٥٠
اللغة الاقتصادية للمرأة	٥٣
اللغة الاقتصادية للزواج	٥٧
اللغة الاقتصادية للأسرة	٦٠
الغة الاقتصادية للسكان	٦٢
اللغة الاقتصادية للبيئة	٦٦
الغلة الاقتصادية للإعلان	٧٠
اللغة الاقتصادية للنقود	٧٤
اللغة الاقتصادية للاستهلاك	٧٧
اللغة الاقتصادية للاستثمار	٨٤
اللغة الاقتصادية للخصخصة	٨٩
اللغة الاقتصادية للعولمة	٩٣
اللغة الاقتصادية للفقر	٩٨
اللغة الاقتصادية للديون	١٠٢
اللغة الاقتصادية للنفايات	١٠٦

الموضـــــــوع	الصفحة
اللغة الاقتصادية للصحة	١٠٩
اللغة الاقتصادية لغسيل المخ	١١٤
اللغة الاقتصادية لتوحد العالم	١١٨
اللغة الاقتصادية للسياسة	١٢٢
لغة المخدرات الاقتصادية	١٢٦
لغة الجنس الاقتصادية	١٢٩
لغة الانحراف الاقتصادية	١٣٢
لغة الفساد الاقتصادية	١٣٧
لغة السياحة الاقتصادية	١٤٣
لغة الرياضة الاقتصادية	١٤٦
لغة الحاسوب الاقتصادية	١٤٨
لغة الإنترنت الاقتصادية	١٥٢
أجراس الخطر الاقتصادي	١٥٦
الخاتمة: من الاقتصاد ما يضحك ويبكي	١٥٩
ثبت بأهم المصادر والمراجع	١٦٣
الفهرس	١٦٧
صدر من كتاب الرياض	١٧١

صدر من كتاب الرياض

١ ـ امرؤ القيس العربي ـ ديسمبر ١٩٩٣م ـ فوزان الدبيبي.
٢ ـ ربيع الحرف ـ فبراير ١٩٩٤م ـ نورة خالد السعد
٣ ـ اللغة مفتاح الحضارة ـ مارس ١٩٩٤م ـ عدد من المختصين.
٤ ـ الكشكول ـ ابريل ١٩٩٤م ـ أ.د. حسن ظاظا.
٥ ـ أوراق رياضية ـ مايو ١٩٩٤م ـ د.أحمد بن محمد الضبيب.
٦ ـ قراءة في الفكر الأوروبي الحديث ـ يونيو ١٩٩٤م ـ هاشم الصالح.
٧ ـ من يقرأ المصباح ـ يوليو ١٩٩٤م ـ د. يحيى ساعاتي.
٨ ـ نقد الحداثة ـ أغسطس ١٩٩٤م ـ د.حامد أبو أحمد.
٩ ـ الانتخابات الأمريكية ـ سبتمبر ١٩٩٤ م ـ د.عبدالعزيز إبراهيم الفايز.
١٠ ـ مساءلات في الأدب واللغة ـ أكتوبر ١٩٩٤م ـ د.عبدالسلام المسدي.
١١ ـ الأطفال والتلوث البيئي ـ نوفمبر ١٩٩٤م ـ د.نوري ابن طاهر الطيب ـ بشير بن محمود جرار.
١٢ ـ الضفة الثالثة ـ ديسمبر ١٩٩٤م كمال ممدوح حمدي.
١٣ ـ مأزق القيم ـ يناير ١٩٩٥م مسلم بن عبدالله مسلم.
١٤ ـ وسم الإبل عند بعض القبائل ـ فبراير ١٩٩٥م ـ صالح غازي الجودي.
١٥ ـ أفكار في التنمية ـ مارس ١٩٩٥م ـ د.عبدالله حسن العبادي.
١٦ ـ بنية التخلف ـ ابريل ١٩٩٥م ـ الأستاذ ابراهيم البليهي
١٧ ـ العرب ومتطلبات المرحلة ـ مايو ١٩٩٥م ـ الأستاذ منح الصلح
١٨ ـ مأزق في المعادلة ـ يونيو ١٩٩٥م ـ د.خيرية ابراهيم

السقاف.

١٩ ـ تأثير ألف ليلة والمعلقات على أدب شاعر ألمانيا كوته ـ يوليو ١٩٩٥م ـ د.عدنان الرشيد.

٢٠ ـ تلوث المياه (المشكلة والأبعاد) ـ أغسطس ١٩٩٥م ـ د.نوري بن طاهر الطيب ـ أ.بشير بن محمود جرار

٢١ ـ أسوار الطين، سبتمبر ١٩٩٥م ـ حسن العلوي

٢٢ ـ كيف يعمل الاقتصاد ـ د.مختار محمد بلول ـ أكتوبر ١٩٩٥م.

٢٣ ـ الأدب، اللغة والفضاء ـ أحمد حامد أحمد نوفمبر ١٩٩٥م.

٢٤ ـ التجارب العملية في أسس التلوث الميكروبي البيئي ـ أ.د. عبدالوهاب رجب هاشم بن صادق ـ ديسمبر ١٩٩٥م.

٢٥ ـ ٢٦ـ الجميل ونظريات الفنون، دراسات في علم الجمال. د.رمضان بسطاويسي محمد ـ يناير ـ فبراير ١٩٩٦م.

٢٧ ـ التفاوض فن تحقيق الممكن ـ سيف عبدالعزيز السيف ـ مارس ١٩٩٦م.

٢٨ ـ لمحات .. من حديث الأساتذة ـ عبدالرحمن محمد أبوعمه ـ ابريل ١٩٩٦م

٢٩ ـ الضبط الببليوجرافي والتحليل الببليومتري في علم المكتبات والمعلومات ـ دراسة تطبيقية على مجلة شعر ـ د.أمين سليمان سيدو ـ مايو ١٩٩٦م

٣٠ ـ الخطاب والقارىء ـ نظريات التلقي وتحليل الخطاب وما بعد الحداثة ـ د.حامد أبو أحمد ـ يونيو ـ ١٩٩٦م.

٣١ ـ الرؤية الإنسانية في حركة اللغة ـ د.غالي سرحان القرشي ـ يوليو ١٩٩٦م.

٣٢ ـ الأدب الأندلسي بين حقيقته ومحاولة اغتياله. د.عبدالله

ابن علي ثقفان ـ أغسطس ١٩٩٦م.

٣٣ـ٣٤ ـ مخطط الانحدار وإعادة البناء ـ د.خالص جلبي ـ سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٩٦م.

٣٥ ـ أضواء على دور قبيلة بلي في الحضارة العربية الإسلامية ـ د.سلامة محمد الهرفي البلوي ـ نوفمبر ١٩٩٦م.

٣٦ ـ المبيدات ـ الايجابيات والسلبيات، رؤية مستقبلية لاستخدامها بدول مجلس التعاون ـ د.فهمي حسن أمين العلي ـ ديسمبر ١٩٩٦م.

٣٧ ـ بدر شاكر السياب ـ دراسة نقدية أو ظواهر فنية من شعره ـ تأليف أبوعبدالرحمن بن عقيل الظاهري/ أمين سليمان سيدو ـ يناير ١٩٩٧م

٣٨ ـ في نظرية الأدب ـ مقالات ودراسات ـ ترجمة وإعداد ـ د.محمد العمري ـ فبراير ١٩٩٧م

٣٩ ـ الوقف والمجتمع نماذج وتطبيقات من التاريخ الإسلامي ـ يحيى محمود بن جنيد «الساعاتي» ـ مارس ١٩٩٧م.

٤٠ ـ الألسنية الحديثة واللغة العربية ـ دراسة تحليلية تطبيقية لنظرية الحكم النحوي والربط على اللغة العربية ـ الدكتور/ محيي الدين حميدي ـ ابريل ١٩٩٧م.

٤١ ـ تأملات في مسرح برشت ـ د. عدنان الرشيد ـ مايو ١٩٩٧م.

٤٢ ـ نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي ـ حسن بن فرحان المالكي ـ يونيو ١٩٩٧م.

٤٣ ـ الكشكول (٢) ـ د.حسن ظاظا ـ يوليو ١٩٩٧م.

٤٤ ـ أبوالسائب المخزومي ـ الدكتور إبراهيم صبري محمود راشد ـ أغسطس ١٩٩٧م.

٤٥ ـ جائزة الملك فيصل ـ دراسة مقارنة مع الجوائز العالمية ـ

د/ محمود قاسم ـ سبتمبر ١٩٩٧م.

٤٦ـ٤٧ ـ قراءة النص ـ بين محدودية الاستعمال ولا نهائية التأويل (تحليل سيمائياتي لقصيدة قمر شيراز للبياتي) ـ الدكتور/ عبدالملك مرتاض ـ أكتوبر ـ نوفمبر ١٩٩٧م.

٤٨ ـ المقامات وباكورة قصص الشطار الاسبانية ـ د.علي عبدالرءوف علي البمبي ـ ديسمبر ١٩٩٧م.

٤٩ ـ حصاد حقبة من تاريخ ـ أحمد الشيباني ـ يناير ١٩٩٨م.

٥٠ ـ البحث عن أدب حديث يُصلِحُ الأرضَ العربية ولا يُفسِدُ فيها ـ محمد عبدالرحمن الشامخ ـ فبراير ١٩٩٨م.

٥١ ـ العلم والإيمان في الغرب ـ هاشم صالح ـ مارس ١٩٩٨م

٥٢ ـ ٥٣ ـ ظاهرة التعالق النصي في الشعر السعودي الحديث ـ د.علوي الهاشمي ـ أبريل ـ مايو ١٩٩٨م.

٥٤ ـ أثر الثقافة العربية في الأدب الإسباني من خوان رويث إلى خوان جويتيصولو ـ الجزء الأول ـ تأليف الدكتورة لوثي لوبيث ـ بارالت، ترجمة: د.حامد يوسف أبوأحمد ـ د.علي عبدالرءوف البمبي، مراجعة د.أحمد إبراهيم الشعراوي ـ يونيو ١٩٩٨م.

٥٥ ـ أثر الثقافة العربية في الأدب الإسباني من خوان رويث إلى خوان جويتيصولو ـ الجزء الثاني ـ تأليف الدكتورة لوثي لوبيث ـ بارالت، ترجمة: د.حامد يوسف أبوأحمد ـ د.علي عبدالرءوف البمبي، مراجعة د.أحمد إبراهيم الشعراوي ـ يوليو ١٩٩٨م.

٥٦ ـ ٥٧ المقاومة والبطولة في الشعر العربي ـ د.حسن فتح الباب ـ أغسطس ـ سبتمبر ١٩٩٨م.

٥٨ ـ منظمة التجارة العالمية: الماضي والواقع والمستقبل ـ

د.يوسف طراد السعدون د. عبدالرحمن يوسف العالي - أكتوبر ١٩٩٨م

٥٩ - حداثة مؤجلة - محمد العباس - نوفمبر ١٩٩٨م

٦٠ - الأسلوبية والتأويل والتعليم - حسن غزالة - ديسمبر ١٩٩٨م

٦١-٦٢ الكتابة من موقع العدم (مُساءلات حول نظريّة الكتابة) - الدكتور عبدالملك مرتاض - يناير - فبراير ١٩٩٩م.

٦٣ - الموضوع البيئي سعودياً وعربياً - الدكتور محمد مهنا المهنا - مارس ١٩٩٩م

٦٤ - للأصوات وجوه - نجوى محمد هاشم - إبريل ١٩٩٩م.

٦٥ - الاستعمار: مراجعة نظرية عامة - تأليف: يورغن اوسترهامل، ترجمة: أوبكر أحمد باقادر - مايو ١٩٩٩م.

٦٦ - الصوت القديم الجديد (دراسات في الجذور العربية لموسيقى الشعر الحديث) - الدكتور عبدالله محمد الغَذّامي - يونيو ١٩٩٩م

مطابع مؤسسة اليمامة الصحفية
الرياض ـ هاتف: ٤٤٢٠٠٠٠